

رقم الترتيب:

الرقم التسلسلي:

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

قسم: علوم التسيير

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال



من إعداد الطالب: ضيف إبراهيم

الموضوع:

مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال

التكميلية بورقلة باستعمال جداول التدفقات

للفترة (1999-2001)

نوقشت علنا بتاريخ: 2004/01/31

أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي (جامعة الجزائر)	أ.د. قدي عبد المجيد
مقررا	أستاذ محاضر (جامعة الجزائر)	د. الشيخ الداوي
مناقشا	أستاذ محاضر (جامعة ورقلة)	د. بختي ابراهيم
مناقشا	أستاذ محاضر (جامعة الأغواط)	د. عبيرات مقدم
مدعو	أستاذ مساعد م.د (المدرسة العليا للتجارة الجزائر)	أ. نواصر فتحي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والديّ الأعزاء اللذان احتضناني برعايتهم ودفء حنانهم.

إلى زوجتي التي كانت و لا تزال خير عون لي.

إلى أبنائي الأعزاء:

أيمن و رانيا.

ابراهيم ضيف

* فهرس المحتويات *

SOMMAIRE

الصفحة

المحتويات

الإهداء

الشكر

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

مقدمة

فصل تمهيدي : المفاهيم المختلفة للتدفقات و الوظائف الأساسية للمؤسسة.

1- المفاهيم المختلفة للتدفقات

1-1- التدفقات المالية بمقابل

1-1-1- التدفقات المالية الآنية

1-1-2- التدفقات المالية المؤجلة

1-1-3- التدفقات المالية المتعددة

2-1- التدفقات المستقلة

3-1- اللاتدفقات

2- الوظائف الأساسية للمؤسسة

2-1- وظيفة الاستثمار

2-2- وظيفة التمويل

2-3- وظيفة الاستغلال

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات.

1-1- أرصدة حسابات النتائج

1-1-1- القيمة المضافة

1-1-2- الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)

1-1-3- النتائج

1-1-4- القدرة على التمويل الذاتي و التمويل الذاتي

2-1- الأرصدة الناتجة عن التدفقات

2-1-1- فائض خزينة الاستغلال (ETE)

2-2-1- فائدة فائض خزينة الاستغلال (ETE)

- 1-2-3- العلاقة بين (EBE) و (ETE) و التغيير في الاحتياج للرأسمال العامل.....
- 1-2-4- التدفق الداخلي لخزينة الاستغلال (FITREX).....
- 1-2-5- المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو (DAFIC).....
- 1-2-6- فائض الخزينة على عمليات التسيير (ETOG).....
- 1-2-7- فائض الخزينة على عمليات الاستثمار و التمويل (ETOIF).....

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- 2-1- تحليل العناصر الأساسية لمعادلة الخزينة
- 2-1-1- مفهوم الرأسمال العامل (FR).....
- 2-1-2- مفهوم الاحتياج في رأسمال العامل (BFR)
- 2-1-3- الاحتياج في الرأسمال العامل خارج الاستغلال (BFR_{HE}).....
- 2-1-4- الخزينة (T).....
- 2-2- الميزانية الوظيفية
- 2-2-1- معالجة عناصر الميزانية الوظيفية
- 2-3- تحليل جداول التمويل
- 2-3-1- بنية الجدول
- 2-3-2- جداول التمويل لبنك فرنسا
- 2-3-2-1- نموذج 1975
- 2-3-2-1- تفسير الجدول
- 2-3-2-2- نموذج 1987
- 2-3-2-1- بنية الجدول
- 2-3-3- جدول التمويل حسب (PCG 82) الفرنسي
- 2-3-3-2- بنية الجدول
- 2-3-3-2- قراءة لجدول الاستخدامات و الموارد حسب (PCG 82).....
- 2-3-3-2- حدود الجدول

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

- 3-1- جدول التدفقات لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة (1987).....
- 3-1-1- المفاهيم المستعملة في هذا الجدول
- 3-1-2- تحليل محتوى الجدول
- 3-2- الجدول المتعدد لسنوات التدفقات المالية (G.de MURARD TPPFF).....
- 3-2-1- تحليل محتوى الجدول و مدلولات الأرصدة المكونة له
- 3-2-2- قراءة لبعض الوضعيات
- 3-2-3- حدود الجدول
- 3-3- جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي 1988

.....	3-3-1- أسباب اختيار هذا النموذج
.....	3-3-2- فوائد جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC)
.....	3-3-3- بناء جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC)
.....	3-3-4- بنية الجدول
.....	3-3-5- قراءة للجدول
.....	3-3-6- كيفية تحديد الملاعة و الأداء المالي للمؤسسة وفق الجدول
.....	3-3-7- تحليل السلوك المالي للمؤسسة وفق الجدول
	الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال جدول التدفقات
.....	4-1- تقديم المؤسسة
.....	4-1-1- نشأة المؤسسة
.....	4-1-2- مجال نشاط المؤسسة
.....	4-1-3- الهيكلية الإدارية للمؤسسة
.....	4-1-4- ورشات المؤسسة
.....	4-1-5- مناطق نشاط المؤسسة
.....	4-1-6- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
.....	4-1-7- زبائن المؤسسة
.....	4-1-8- الموارد البشرية
.....	4-2- التشخيص المالي
.....	4-2-1- ملاحظات حول بعض المعطيات
.....	4-2-2- تحليل النتيجة
.....	4-2-3- تحليل العناصر الأساسية للخزينة
.....	4-2-4- تطور الاحتياج للرأسمال العامل مقارنة برقم الأعمال
.....	4-2-5- جدول التمويل حسب (PCG 82)
.....	4-2-6- التشخيص باستعمال جداول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي (1988)....
.....	4-2-7- نقاط القوة و الضعف بالمؤسسة
.....	الخاتمة
.....	قائمة المراجع
.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال البيانية، والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين الميزانية الوظيفية المفصلة.	
02	يبين جدول التمويل للخبراء المحاسبين 1968.	
03	يبين جدول الموارد الاستخدامات لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة 1975.	
04	جدول التمويل لمركز بنك فرنسا لسنة 1987.	
05	جدول التمويل التقليدي.	
06	جدول التمويل حسب (PCG 82).	
07	يبين جدول مختصر للقسم الأول من جدول التمويل.	
08	يبين جدول تدفقات الخزينة لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة 1987.	
09	الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية (G.Murard TPF1977).	
10	الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية النسخة الثانية باستعمال (ESO).	
11	جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC) لسنة 1988.	
12	جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC) لسنة 1997.	
13	يمثل مناطق إجراء المناقصات .	
14	يوضح تطور الموارد البشرية حسب طبيعة النشاط.	
15	يوضح التقسيم السوسيو مهني للعمال.	
16	يوضح تطور عدد العمال و كتلة الأجور.	
18	يوضح تحليل النتيجة.	
19	يوضح تحليل العناصر الأساسية للخزينة.	
20	يوضح مقارنة الاحتياج لرأس المال العامل (BFR) برقم الأعمال.	
21	يوضح دوران المخزون.	
22	يوضح الأجل الممنوح للزبائن.	
23	يوضح الآجال المأخوذة من الموردين.	
24	يبين جدول التمويل حسب PCG 82 لسنتي (2000 و 2001).	
25	يوضح الخزينة المتعلقة بدورة الاستغلال.	
26	يوضح الخزينة المتعلقة بدورة الاستثمار.	
27	يوضح الخزينة المتعلقة بعمليات التمويل.	
28	يوضح الخزينة الصافية الإجمالية	

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	يبين حالة التدفق المالي المؤجل .	
02	يبين تدفقات عملية الإقراض و الاقتراض.	
03	يوضح الدورة المالية.	
04	يبين كيفية حساب القيمة المضافة .	
05	يمثل التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي (CAF).	
06	يبين كيفية المرور من خزينة محتملة إلى خزينة حقيقية.	
07	يمثل الربط بين المجمعات الكبيرة ذات الدلالة لجدول التدفق المتعدد السنوات.	
08	مخطط بياني يوضح العناصر المكونة لكل من (BFR _{HE} و BFR _{EX}).	
09	يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة.	
10	يبين مزايا الوظيفة.	
11	يبين الميزانية الوظيفية في شكل مخطط الانسجام وفق (PCG 82).	
12	يوضح تأثير تغيرات أسفل الميزانية في الاحتياج للرأسمال العامل.	
13	يبين كيفية توزيع الـ (VAG) بين مختلف شركاء المؤسسة.	
14	يبين جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا مقدم في شكل مخطط بياني.	
15	يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	
16	يوضح تقسيم رقم الأعمال لسنة 2001 على مختلف النشاطات.	
17	يوضح تطور الموارد البشرية حسب طبيعة النشاط.	
18	يوضح التقسيم السوسيو مهني للعمال.	
19	يوضح تطور الأرباح المحققة.	
20	يوضح تطور كل من (رقم العمال, القيمة المضافة, م المستخدمين, مصاريف المالية).	
21	يوضح مقارنة الاحتياج في الرأسمال العامل رقم الأعمال.	

مفصلة

مقدمة

أولاً: طرح الإشكالية.

عرفت الجزائر خلال العشرية الأخيرة عدة إصلاحات اقتصادية تمثلت أساساً في الانتقال من نمط اقتصادي موجه إلى اقتصاد السوق، وما يرافق هذا التوجه الجديد من إحداث تغييرات جذرية على أنماط وآليات التسيير.

هذا التوجه من شأنه أن يدفع بالمؤسسة الاقتصادية العمومية خاصة إلى تبني طرق تسيير حديثة تتماشى وطبيعة المؤسسة الاقتصادية باعتبارها مصدر لخلق الثروة وليس لاستهلاكها، أي اعتماد قواعد الصرامة المالية في التسيير و المتمثلة أساساً في المردودية، تحقيق الربح، التوازن المالي والاستمرارية، والعدول عن الوظيفة التي كانت موكلة لها في ظل الاقتصاد الموجه، وهي وظيفة اجتماعية بالدرجة الأولى باعتبارها مصدر لتوزيع الربح النفطي.

إن إمكانية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قريباً وتوقيع اتفاق الشراكة المبدئي مع الإتحاد الأوربي في سنة 2002 من شأنه أن يفرض على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الانتقال من وضعية الحماية إلى وضعية تنافسية مفتوحة على العالم الخارجي، أي يصبح هناك احتكاك مباشر بين المؤسسات الجزائرية ومؤسسات الدول المتقدمة، ومن ثم عليها أن لا تعتمد على إجراءات الحماية التقليدية، و إلا عرفت حالة من الانهيار والزوال، وعليه فبقائها يتوقف إلى حد كبير على تقوية قدراتها التنافسية من خلال اعتمادها على أساليب تسيير حديثة ترتكز أساساً على تحقيق التوازن المالي وتجاوز حالات العسر المالي وذلك من خلال التسيير الجيد لقدراتها المالية (الخبزينة).

تعتبر الخبزينة عنصر أساسي في حياة المؤسسة فتمويل نشاطها واستمراريتها يتوقفان إلى حد كبير عليها. كما أنها تشكل مؤشر هام بالنسبة للتحليل المالي سواء على المدى القصير (قياس درجة الملاءة) أو على المدى البعيد (قياس احتياج التمويل) فإشارتها الموجبة أو السالبة تصف وضعية معينة للمؤسسة (صحة جيدة، تدهور، انهيار وإفلاس).

فتعريف الخبزينة يتجاوز ذلك التعريف الضيق باعتبارها ذلك الباقي (Résidu) إلى كونها تلعب دوراً استراتيجياً بالنظر إلى تكوينها واستخداماتها على السواء.

فالخبزينة عبارة عن كاشف للوضعية الاستراتيجية للمؤسسة بالنظر إلى منتوجاتها أسواقها و منافسيها. فمثلاً إذا كانت وضعيتها التنافسية مرضية يتولد عنها في كثير من الأحيان تدفق سيولة مهم. من الناحية الاستراتيجية تعتبر الخبزينة أداة هامة لتنفيذ الإجراءات المتخذة من طرف المسيرين، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، فالخبزينة تستعمل سواء للحيازة على التجهيزات الضرورية للنمو الداخلي أو لأخذ مساهمات، و هذا ما ينتج عنه نمو خارجي. و من هنا فهي تسمح بتحديد أداء المؤسسة.

مقدمة

- يمكن تلخيص إشكالية بحثنا هذا في الأسئلة التالية:
- من جهة أخرى الخزينة تلعب دور استراتيجي بحيث تسمح بتحديد أداء المؤسسة.
 - أي من الوظائف الأساسية للمؤسسة (وظيفة الاستغلال, وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل) تساهم في توليد أو امتصاص السيولة ؟
 - ما مدى إمكانية الاكتشاف المبكر لتدهور الخزينة ؟ ومن ثم درء خطر الإفلاس ؟.
 - ما هي الأداة التي من شأنها أن تبين لنا الإمكانيات المالية للمؤسسة لمواجهة التزاماتها والقيام بالاستثمارات المستقبلية ؟

ثانيا: الفرضيات

- ننطلق في بحثنا هذا من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في :
- إن وظيفة الاستغلال لدى المؤسسة الصناعية تعتبر الوظيفة الأساسية, بحيث أنها تساهم إلى حد كبير في توليد السيولة وذلك عن طريق أحداث فائض أو أرباح استغلال أو العكس, امتصاص السيولة وذلك عن طريق تحقيق عجز في دورة الاستغلال.
 - تعتبر المؤسسة محل الدراسة ذات أداء جيد إذا حققت فائض خزينة استغلال (ETE) كافي, على اعتبار أن الـ (ETE) عبارة عن معيار لتحديد قدرة التسديد لدى المؤسسة أما إذا كان هذا الأخير غير كافي أو سالب فإنه يدل على حالة تدهور خطير للخزينة, إذا لم يتم تجاوز ذلك فإنه يؤدي بالمؤسسة إلى حالة إفلاس.
 - يمكن اعتبار جدول تدفقات الخزينة كأداة تساعد في تحديد موطن الداء في حالة العسر المالي, و قدرة المؤسسة موضوع الدراسة في معرفة إمكانياتها المالية في حالة وجود فائض خزينة.

ثالثا: المنهج

- لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري للبحث, ومنهج دراسة حالة بالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

- في حقيقة الأمر الأسباب التي أدت بنا لإختيار هذا الموضوع يمكن تلخيصها في سببين هما :
- سبب شخصي ناتج عن الميولات الشخصية لهذا النوع من التحليل.

مقدمة

- السبب الثاني يرجع إلى المشاكل التي تعاني منها أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة منها العمومية من الناحية المالية و التسييرية, حيث يتم إنفاق أموال طائلة من ميزانية الدولة تخصص لتطهير هذه المؤسسات ماليا.

تكمن أهمية هذه الدراسة, ليس فقط في معرفة الوضعية المالية الصعبة للمؤسسة و إنما تكمن في الاكتشاف المبكر لحدوث تدهور على مستوى الخزينة و ذلك حتى يتسنى معالجة ذلك العجز في الوقت المناسب باعتبار أن اكتشاف سبب داء المؤسسة بعد موتها لا يفيدنا. و حتى يتحقق هذا علينا أن نرجع إلى طرق تحليل مالي جديدة تتجاوز تلك الطرق التقليدية في تفسير وضعية الخزينة لاعتمادها على مؤشرات مالية تجاوزها الزمن.

الهدف من الدراسة يكمن في الصعوبات التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و التي ترجع أساسا إلى سوء التسيير بصفة عامة و سوء تسيير الموارد المالية للمؤسسة بصفة خاصة, لهذا ارتأينا بأن نقوم بهذه الدراسة كمساهمة متواضعة لصالح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من شأنها أن تساعد على التسيير و المراقبة الجيدة لخزينة هذه المؤسسات, وذلك باستعمال أداة هامة تتمثل في جدول التدفقات.

حاليا التحليل المالي يتجه نحو تحليل تدفقات الخزينة متجاوزا بذلك التحليل الستاتيكي الذي يعتمد على الميزانية باعتبارها صورة لحظية لوضعية المؤسسة المالية (حركة ساكنة), وجداول النتائج حيث أن الهدف الأساسي لها هو تفسير كيفية تشكيل النتيجة, في المقابل جدول التدفقات يظهر كأداة لتفسير تشكيل الخزينة (السيولة), و تحديد توافق و تنافس الاختبارات الاستراتيجية بالنسبة للمسيرين بالنظر خاصة إلى الاعتبارات التالية:

- نظرا للصعوبات التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي ترجع أساسا إلى سوء التسيير بصفة عامة وسوء تسيير الموارد المالية للمؤسسة بصفة خاصة, لهذا ارتأينا بأن نقوم بهذه الدراسة كمساهمة متواضعة لصالح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من شأنها أن تساعد على التسيير والمراقبة الجيدة لخزينة هذه المؤسسات, وذلك باستعمال أداة هامة تتمثل في جدول التدفقات.
- قدرة المؤسسة على توليد السيولة من خلال النتيجة المحققة خلال الدورة (نشاطها).
- قدرة المؤسسة بعد تغطية الاقتطاعات الإجبارية المفروضة عليها, المحافظة على مستوى من الخزينة (السيولة) لإنجاز الاستثمارات المقررة مستقبلا.

مقدمة

إن مفهوم جدول التمويل عرف تطوراً مذهلاً خلال السنوات الأخيرة مما تولد عنه عدة نماذج مختلفة وقد قمنا في دراستنا هذه بترتيبها حسب التطور الذي عرفه التحليل المالي، لذا قمنا بتقسيم هذه الجداول إلى قسمين أساسيين:

- 1- جداول التمويل التي تركز على رأس المال العامل (جداول التمويل المفسرة لتغيرات الرأس المال العامل).
 - 2- جداول تدفقات الخزينة التي تركز على الخزينة (جداول المفسرة لتغيرات الخزينة).
- لقد قسمنا دراستنا هاته إلى أربعة فصول رئيسية إضافة إلى فصل تمهيدي نوردنا كالاتي:

فصل تمهيدي: تناولنا في هذا الفصل المفاهيم المختلفة للتدفقات والوظائف الأساسية للمؤسسة. لقد تعرضنا في هذا الجانب إلى مختلف أنواع التدفقات وميزنا بين التدفقات التي لها أثر على تغيرات الخزينة والتي لا تؤثر في تغيرات الخزينة. كما تناولنا بالشرح لكل وظيفة من الوظائف الثلاث الرئيسية للمؤسسة (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل).

الفصل الأول: تناولنا فيه العناصر أو الأرصدة التي تدخل في تحليل التدفقات والمكونة لجدول التدفقات، كما بينا كيفية الانتقال من حساب النتيجة إلى حساب الخزينة (السيولة) إضافة إلى كيفية المرور من دراسة ستاتيكية (الميزانية) إلى دراسة ديناميكية لوضعية المؤسسة، كما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى عنوانين أساسيين:

- أرصدة حسابات النتائج: وتناولنا فيه بالتحليل إلى كيفية حساب وأهمية الأرصدة التالية:
- القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)، مختلف النتائج، قدرة التمويل الذاتي، التمويل الذاتي.
- الأرصدة الناتجة عن التدفقات: وتعرضنا هنا إلى كيفية حساب هذه الأرصدة ومدلولاتها المالية وأهم هذه الأرصدة نذكر منها:
- فائض خزينة الاستغلال (ETE).
- المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو (DAFIC).
- فائض الخزينة على عمليات التسيير (ETOG).
- فائض الخزينة على عمليات الاستثمار والتمويل (ETOIF).

الفصل الثاني: تناولنا في الجزء الأول من هذا الفصل:

مقدمة

- المفاهيم الأساسية التي يعتمد عليها تحليل جداول التمويل نذكر منها:

- الرأسمال العامل (FR)

- الاحتياج في الرأسمال العامل (BFR)

- الخزينة (T)

إضافة إلى كيفية ترتيب عناصر الميزانية الوظيفية. ثم بدأنا بتحليل جداول التمويل بدءاً بـ:

- جداول التمويل لخبراء المحاسبة الفرنسيين لسنة 1968, و تطرقه لمبدأ التخصص عوض مبدأ أقل و أكبر من سنة في ترتيب عناصر الميزانية.

- جداول التمويل لسنة 1975 و تركيزه في ترتيب عناصر الميزانية إلى عناصر استغلال و أخرى خارج الاستغلال.

- جدول تمويل لسنة 1987, واعتماده في تقسيم بنيته على الوظائف الثلاثة الأساسية للمؤسسة (وظيفة الاستغلال, وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل).

- جداول التمويل حسب (PCG82): و تم التطرق في هذا الإطار إلى خصائصه, كيفية تحقيق التوازن المالي الوظيفي للمؤسسة و أخيراً حدود هذا الجدول.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل جداول التدفقات التي تركز على تفسير تغيرات الخزينة وقمنا

باختبار ثلاثة نماذج من هذه الجداول وذلك نظراً لمساهماتهم الكبيرة في تطور وتقديم التحليل المالي ولاعتبارهم كذلك الأحدث, وتتمثل هذه الجداول في الآتي.

- جدول التدفقات لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة 1987: تناولنا وفق هذا النموذج الأرصدة الخاصة بهذه الهيئة والمستعملة في جدول التدفقات, حيث تعرضنا إلى طرق حسابها وتعريفاتها إضافة إلى أهميتها المالية ونذكر منها:

▪ القيمة المضافة الكلية (VAG).

▪ الفائض الإجمالي الكلي (EBG).

▪ فائض الخزينة الكلية (ETG).

▪ تدفقات الخزينة المتاحة (FTD).

الهدف من إعداد هذا الجدول هو قياس كفاءة وقدرة المؤسسة في توليد السيولة (الخزينة) من خلال عملياتها الجارية.

كذلك بينا كيفية تحقيق التوازن المالي وفق هذا الجدول.

- الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية (G. de MURARD) لصاحبه (G.de MURARD) :

مقدمة

هذا الجدول في حقيقة الأمر هو موجه إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات الرأسمال العائلي والتي ليست لها علاقة بالسوق المالي.

في ظل هذا الجدول تناولنا كيفية تحقيق نمو متوازن وفق فرضيات وضعها صاحب هذا الجدول كما تعرضنا إلى النقائص التي يعاني منها.

- جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي لسنة 1988.

تناولنا في هذا الصدد أسباب تفضيل هذا الجدول عن باقي الجداول واعتماده في الدراسة التطبيقية.

يتناول هذا الجدول كيفية الانتقال من خزينة محتملة إلى خزينة نقدية كما يقسم تغيرات خزينة المؤسسة إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: خاص بتغيرات خزينة عمليات الاستغلال.

- المستوى الثاني: خاص بتغيرات خزينة عمليات الاستثمار.

- المستوى الثالث: خاص بتغيرات خزينة عمليات التمويل.

كما يتناول دراسة السلوك المالي المتبع من طرف المؤسسة في إطار تحقيق التوازن المالي وكيفية المحافظة عليه.

- تحديد الملاءة والأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الرابع: لقد خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باعتبارها مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري، كما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى قسمين، قسم أول خاص بالتعريف بالمؤسسة نشأتها، وضعيتها القانونية مواردها البشرية زبائنها، تنظيمها الهيكلي، رقم أعمالها.

أما القسم الثاني خصصناه إلى التشخيص المالي وتناولنا في هذا المجال:

- تحليل العناصر الأساسية للخزينة (BFR ، FR) للفترة محل الدراسة ومن ثم تحديد العوامل المفسرة للاختلال والتوازن الماليين.

- اختيار نموذج لكل نوع من الجداول المقترحة في الجانب النظري للبحث.

- جدول التمويل حسب (PCG82) كنموذج عن المجموعة الأولى من الجداول التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل.

- جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي 1980 كنموذج عن المجموعة الثانية التي تركز على تغيرات الخزينة.

ثم استعملنا هاذين النموذجين في تشخيص الحالة أو الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لغرض تبيين أهم العوامل التي تسببت في الاختلال والتوازن الماليين على السواء.

مقدمة

ومن خلال النتائج المتحصل عليها وفق التشخيص المالي، ثم إبراز أهم نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة إضافة إلى أهم نقاط القوة التي تتميز بها المؤسسة ومن خلال هاذين النقطتين تمت صياغة بعض التوصيات في خاتمة هذا البحث والتي نرى من شأنها أن تساعد المؤسسة على تجاوز صعوباتها المالية والتسييرية.

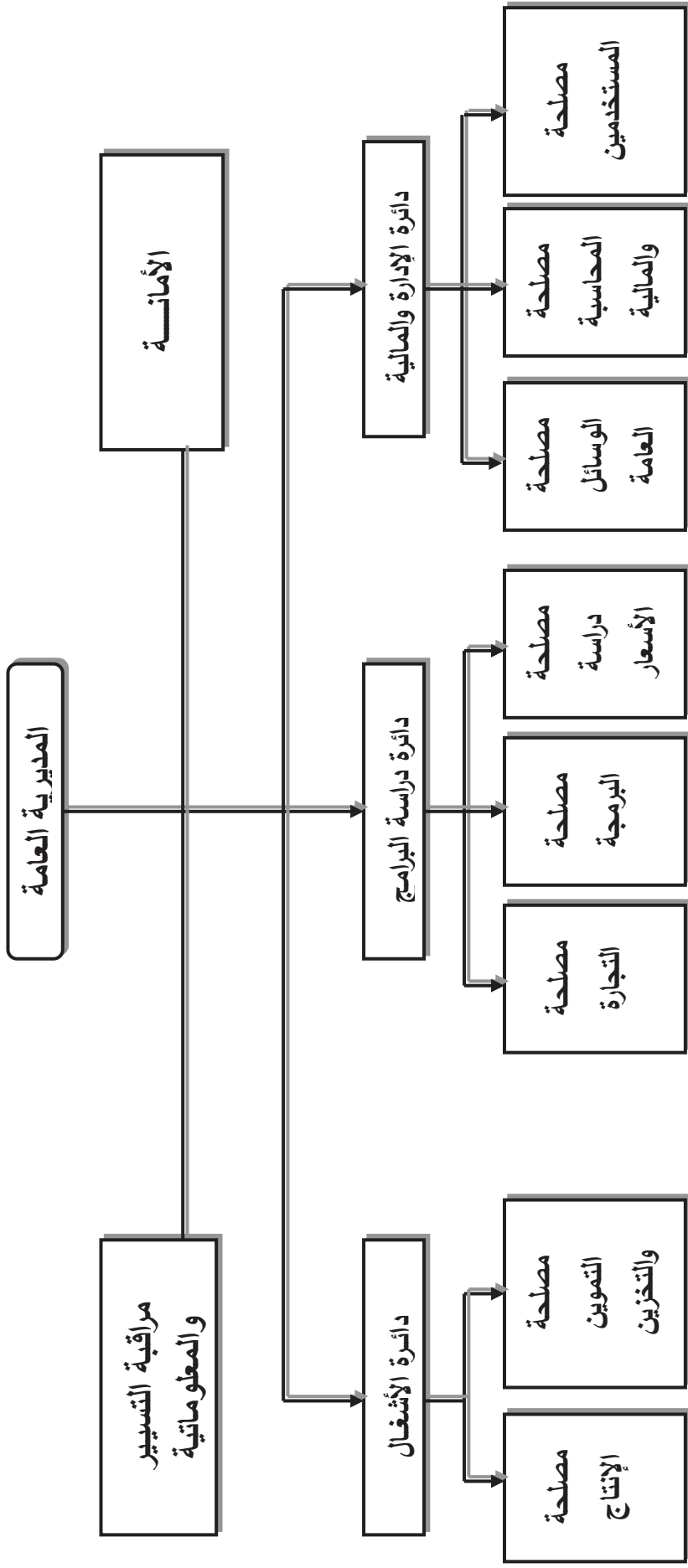
وفي الأخير يجب الإشارة إلى الصعوبات التي اعترضتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة نذكر منها:

خامسا: صعوبات البحث

- صعوبة في الترجمة خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا تقنية بحتة مثل موضوعنا هذا و هذا راجع إلى أن كل المراجع كانت باللغة الفرنسية نظرا للنقص الحاد في المراجع باللغة العربية في مجال التحليل المالي بصفة عامة و موضوع بحثنا هذا بصفة خاصة.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لدراستنا نظرا لأن هذه الدراسة تعتمد إضافة إلى المعطيات المحاسبية إلى معطيات خارج النظام المحاسبي (Extra-comptable).
- صعوبة في تكييف المخطط الوطني المحاسبي وفق متطلبات هذا النوع من التحليل خاصة فيما يتعلق بترتيب المعلومات المحاسبية وفق المنظور الوظيفي.

4-1-6- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (15): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل التمهيدي

المفاهيم المختلفة للتدفقات و الوظائف الأساسية للمؤسسة

1- المفاهيم المختلفة للتدفقات:

باستثناء الصورة التقليدية للمقايضة، فإن كل عملية تبادل للسلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين تتم عبر وسيط وهو النقود أو ما يحل محلها.

فكل تبادل يستلزم حركتين في اتجاه معاكس، الأولى تخلق نتيجة انتقال (transfert) السلع والخدمات، والثانية انتقال النقود.

نسمي "تدفق" (flux) كمية السلع والخدمات أو النقود المنتقلة (transférée) خلال فترة معينة (t_0) (t_1) بين عونين اقتصاديين.

ومن هنا نميز بين نوعين من التدفق:

- التدفق الحقيقي (flux réel) (السلع والخدمات).
- التدفق المالي (النقود أو بديلها).

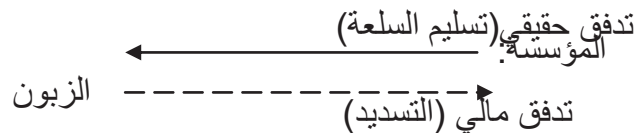
تقدير (mesure) التدفقات الحقيقية يتم على أساس تقييم نقدي.

توجد أنواع مختلفة للتدفقات بحيث يتوجب علينا أن نميز فيما بينها.

1-1- التدفقات المالية بمقابل: (les flux financier de contrepartie)

وهي عبارة عن التدفقات المالية التي أشرنا لها أعلاه، بمعنى أنها لا تظهر إلا مقابل تدفق حقيقي في أول الأمر.¹ (1)

مثال ذلك: المؤسسة تقوم بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة والزبون يقوم بتسديد مقابل السلع أو الخدمة



وهذا المقابل يمكن أن يكون آني (immédiate)، مؤجل (décalée) أو متعدد (multiples).

¹ Site internet: certa u-bourgogne. fr/glossair/f/flux 2.html

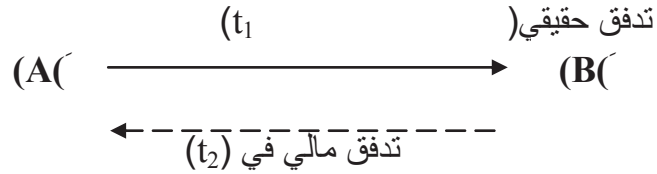
الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

1-1-1- التدفقات المالية الآنية: les flux financiers immédiats

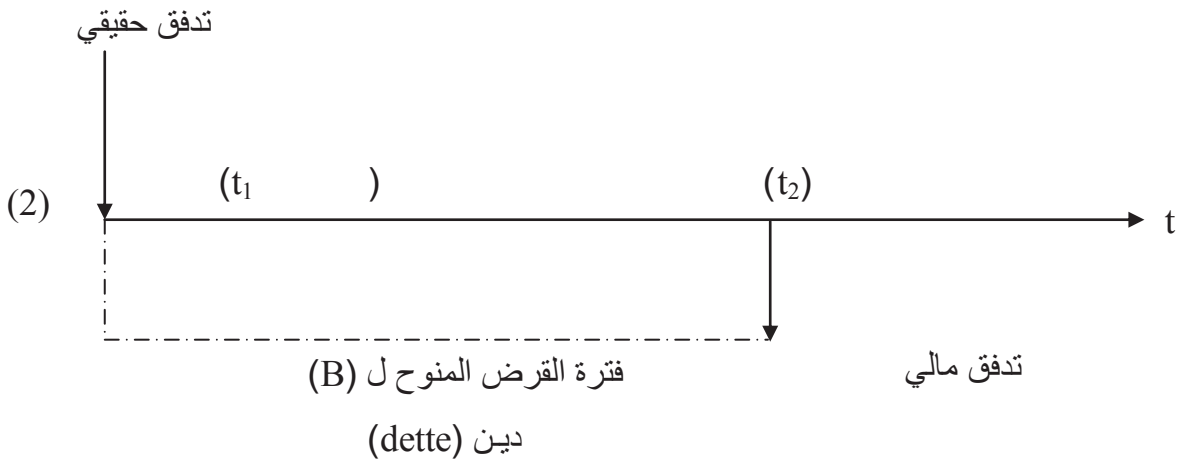
وهي الحالة الأكثر بساطة أي حالة التسديد نقداً. مثلاً في الزمن (t_0) كل عون اقتصادي (A) و (B) يملك أصل، الأول عيني، والثاني مالي (نقدي)، نفترض بأن تبادل قد تم بين هذين العونين الاقتصاديين (A) و (B) في الزمن (t_0) . هذا التبادل يمكن ترجمته بالنسبة لـ (A) بتعويض الأصل العيني بأصل نقدي والعكس صحيح بالنسبة للعون (B). إذاً هناك تزامن بين التدفق الحقيقي مع التدفق المالي (النقدي).

1-1-2- التدفق المالي المؤجل: les flux financiers décales

وهي الحالة الأكثر شيوعاً في حياة المؤسسة، فهي عبارة عن تدفقات مالية تأتي في فترة بعد فترة التدفقات الحقيقية (البيع بأجل مثلاً).
تدفق عيني (حقيقي) يتم في t_1 يقابله تدفق مالي في t_2 .

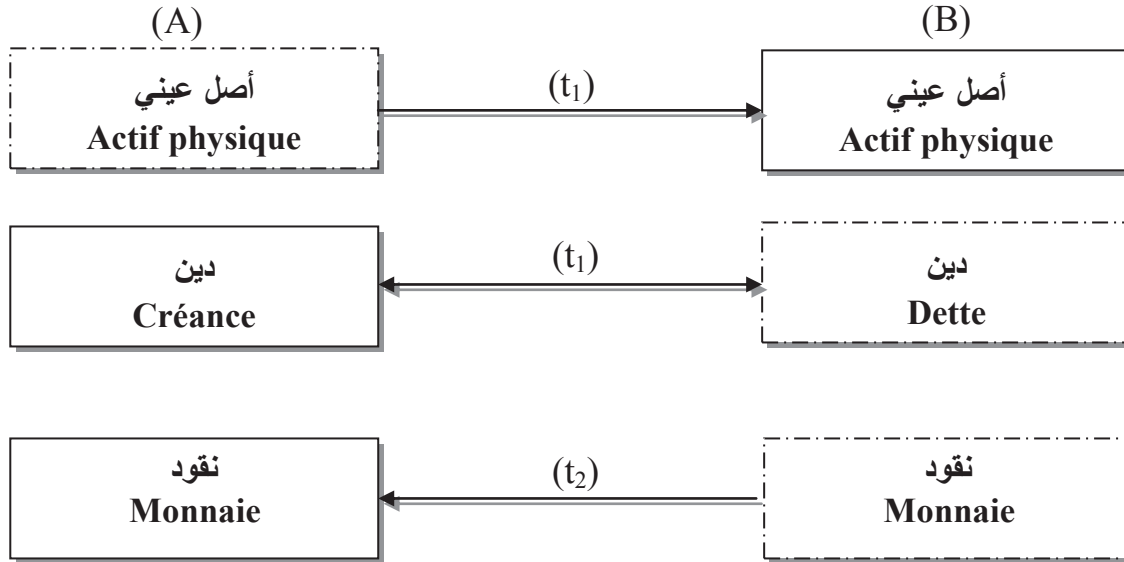


خلال الفترة (t_1) (t_2) توازن مخزون كل عون يبقى مختل، ويتم تسوية ذلك بخلق حق له طبيعة قانونية: حقوق على الغير (créances) أو دين (dette).



الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

إن العون الاقتصادي (A) ينقص مخزونه بأصل عيني ولكن يملك مقابل ذلك دين على (B) خلال الفترة (t_1) (t_2) ¹.



Source : P.Conso " La gestion financière de l'entreprise " T1, DUNOD, Paris 1991, P15.

التغيرات التي مست مخزون كل عون اقتصادي هي كالتالي:

- بالنسبة للعون (A) كان هناك تحوُّل أصل عيني إلى أصل مالي (دين لدى الغير créance) ثم إلى نقود.

- بالنسبة للعون (B) امتلاك أصل عيني تمَّ مقابل دين (Dette) إلى أن يتم التسديد بتدفق مالي في الزمن (t_2) .

1-1-3- التدفق المالي المتعدد: les flux financiers multiples

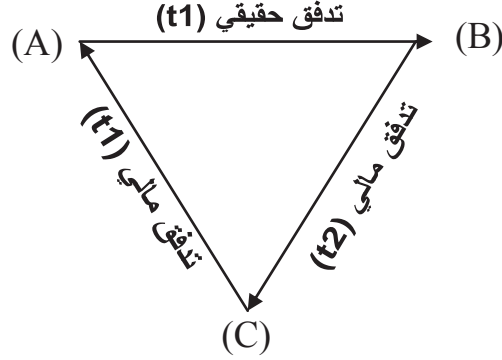
قد يحتاج صاحب الدين (créance) إلى سيولة، وذلك قبل حلول آجال التسديد، فهذه الحالة هناك إمكانية أمام (A) بمبادلة دينه بنقود، وذلك ببيعه إلى شخص آخر عادة ما يكون وسيط مالي (C) (بنك مثلاً)، هذه العملية يمكن تسميتها بالخضم التجاري للأوراق التجارية.

¹ J.C. Valantin, " Tableau de financement, pratique et interprétation " Economica, Paris 1985, P 09.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

ويمكن تحليل العملية بالشكل التالي:

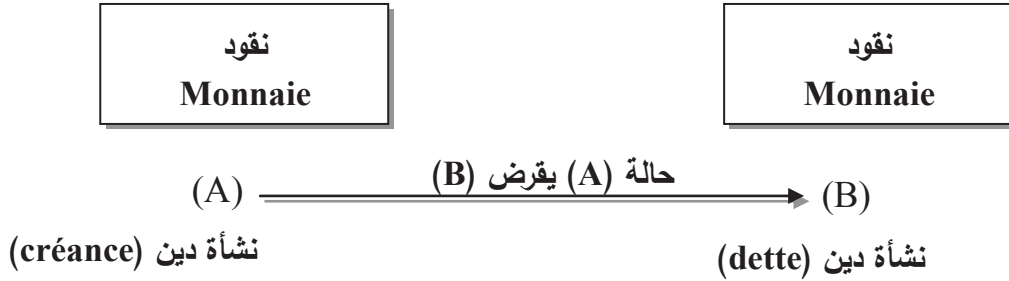
- (A) يتنازل عن أصل عيني مقابل أصل مالي ثم يتنازل عن أصله المالي مقابل أصل نقدي.
- (B) العملية بالنسبة له تتمثل في تغيير صاحب الدين المترتب عليه فقط.¹



1-2- التدفقات المستقلة: les flux autonomes

هي عبارة عن تدفقات تنتج عن عمليات مالية (الإقراض والاقتراض)، مقابل هذه التدفقات يكون أصل مالي من جهة ودين من جهة أخرى.

الشكل رقم (02) يمثل تدفقات عملية الإقراض والاقتراض.



Source: P. Conso " La gestion financière de l'entreprise "
T1, DUNOD, paris 1991, P 13

هذه الحالة ضرورية وهامة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، فمن خلالها يمكن التعرف على السياسة المالية والتجارية للمؤسسة.²

¹⁻² P. conso, Op-Cit, PP 13-14.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

1-3- اللاتدفقات: les non flux¹

تتعلق بالاتي:

أ- الحركات الإضافية Mouvements supplétifs

ب- الحركات المصححة للقيمة Mouvements correcteurs de valeur

أ- الحركات الإضافية:

هي عبارة عن العناصر التي تهدف إلى إضافة تعديلات (ajustement) عمليات الجرد الضرورية إلى النتيجة كالأعباء والنواتج المقيدة سلفاً، تقييم المخزونات... الخ.

ب- الحركات المصححة للقيمة:

الحركات المصححة للقيمة تهدف إلى تحديث (actualiser) قيم السلع والقيم بواسطة الطرق

المحاسبية مثل:

- الإهلاكات والمؤونات.

- إعادة تقييم الاستثمارات.

- تقييم الديون بالعملات الأجنبية.

2- الوظائف الأساسية للمؤسسة:²

1-2- وظيفة الاستثمار:

اقتصاديا الاستثمار هو خلق رأس مال الإنتاج الضروري إلى إنشاء الوظيفة الإنتاجية رأس مال الإنتاج هذا يتكون في الأساس من أصول مادية ذات عمر إنتاجي طويل نسبيا (حيث تساهم في أكثر من دورة مالية).

فدورة الاستثمار، تمثل عملية الحياة على الاستثمارات التي تشارك طوال حياتها الإنتاجية في

إنتاج تدفقات نقدية، وذلك لغرض تلبية تطلعات مالكي رأس المال.

مدة حياة الاستثمار تمثل مدة دورة الاستثمار حيث تنتهي:

- إما باهلاك الأصول كليا.

- أو باهلاكها جزئيا ثم التنازل عليها أو تحييدها (بسبب الظروف الاقتصادية أو التكنولوجية أو نتيجة تغيير السياسة العامة).

¹ P.conso, Ibid, PP13-14.

² G. Deppallens, "gestion financière de l'entreprise", édition siery, Paris 1990, PP 354 - 355

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

دورة الاستثمار تحدد هيكل التمويل طويل المدى، بحيث أنه من القواعد المتعارف عليها في هذا الشأن هي قاعدة تخصيص الموارد في تمويل الاستخدامات حسب طبيعتها وعليه فالاستثمارات يجب أن تكون ممولة بموارد دائمة.

تخصيص هذه الموارد الدائمة، التي يكون مصدرها إما أموال خاصة أو قروض طويلة يكون بهدف رصدها في استثمارات تكون مدتها نوعاً ما طويلة، وتشغيل هذه الاستثمارات هو الذي يسمح بتعويض (تسديد) هذه الأموال الدائمة، بالإضافة إلى تحقيق وفورات إضافية. وتشمل هذه الوظيفة منح السلفات وتسديدها، عمليات حول أدوات مالية لا تشبه السيولة وكذلك امتلاك وبيع أصل من الأصول الثابتة.

أ- **تحصيلات الاستثمارات: (Encaissements d'investissement)**
وتشمل أساساً:

- إيرادات تسديد السلفات.
- إيرادات متعلقة بالأرباح الموزعة (مكافئة رأس المال).
- إيرادات التنازل أو بيع أصول ثابتة.

ب- **تدفقات الاستثمارات: (Encaissements d'investissement)**
وتشمل خاصة:

- نفقات منح سلفات للأشخاص.
- نفقات شراء أصل من الأصول الثابتة أو المالية.
- نفقات شراء أو امتلاك أصل ثابت.

2-2- وظيفة التمويل:

يقصد بدورة مالية، شبكة التدفقات المالية التي تضمن عملية التبادل التي تقوم بها المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

الدورة المالية تشمل كل العمليات التي تدخل ما بين الفترة التي تقوم فيها المؤسسة بتحويل النقود التي تمتلكها، أو التي اقترضتها إلى سلع وخدمات، والفترة التي تسترجع فيها هذه الأموال. الشكل البياني الآتي يبين الدورة المالية:

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

الشكل رقم (03) يوضح الدورة المالية.



Source: P. Conso " La gestion financière de l'entrepris " T1, DUNOD, paris 1991, P 17.

النشاط المالي يتمثل في أخذ موارد المساهمين ومنحهم الأرباح الموزعة الحصول على قروض وتسديدها، وتسديد القروض طويلة الأجل.

أ- تحصيلات وظيفة التمويل:

- تحصيلات ناتجة عن إصدار أسهم (actions).

- الحصول على القروض بمختلف أنواعها.

- التحصيلات الناتجة عن إصدار سندات (obligation)

ب- نفقات وظيفة التمويل:

- تسديد أو دفع الأرباح الموزعة.

- تسديد المبالغ المقرضة.

2-3- وظيفة الاستغلال:

يقصد بدورة الاستغلال مجمل العمليات التي حققتها المؤسسة، لغرض تحقيق هدفها: إنتاج السلع

والخدمات لغرض بيعها.

كل مؤسسة تهدف إلى شراء من أجل إعادة البيع أو إلى الإنتاج من أجل البيع كذلك، والمدة

الفاصلة بين الشراء والإنتاج وبين البيع تمثل دورة الاستغلال. ومن هنا فإن دورة الاستغلال تضم ثلاثة

مراحل:

- اقتناء السلع والخدمات التي تدخل في عمليات الإنتاج وهي ما يطلق عليها بمرحلة التمويين.

- تحويل السلع والخدمات للحصول على إنتاج نهائي، وهي تمثل مرحلة الإنتاج.

- بيع المنتج النهائي وهي مرحلة التسويق.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

دورة الاستغلال إذا هي الفترة التي تتحمل فيها المؤسسة نفقات الشراء وذلك عادة قبل استلام إيرادات المبيعات، هذه الفترة الفاصلة بين دفع المشتريات واستلام الإيرادات تولد ما يعرف بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال.

تبدأ دورة الاستغلال من حين تموين المخزون، وتنتهي عند تسديد العميل الذي قام بشراء السلع المشتراة أو المنتوجات التامة الصنع، هذه الدورة يمكن أن تكون قصيرة نسبياً، مثل ما هو الأمر عند المؤسسات التجارية، أو طويلة نسبياً عند المؤسسات الصناعية. وتشمل وظيفة الاستغلال الباقي من العمليات لأنها تشمل كل العمليات التي لا تتعلق بالعمليتين السالفتي الذكر (عمليات الاستثمار والتمويل).

أ- تحصيلات عملية الاستغلال:

- كل مداخيل بيع السلع والخدمات، وكل تحصيلات أوراق القبض.
- كل المداخيل الأخرى التي تتعلق بعمليات الاستثمار والتمويل.

ب- نفقات عمليات الاستغلال:

- شراء كل المواد المراد تحويلها أو السلع لغرض إعادة بيعها على حالتها، وكل مدفوعات أوراق الدفع.
- مدفوعات الموردون الآخرون والخدمات.
- مدفوعات مصاريف المستخدمين.
- مدفوعات الضرائب والرسوم.
- مدفوعات الفوائد.
- كل المدفوعات التي لا تتعلق بعمليات الاستثمار والتمويل مثل الهبات أو التخفيضات الممنوحة للزبائن.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

الفصل الأول عناصر تحليل التدفقات

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

دراسة حسابات النتائج هي ضرورية وذلك للمرور من دراسة ستاتيكية (الميزانية) إلى دراسة ديناميكية لوضع المؤسسة. كما تسمح لنا بأن نقيم بصفة موضوعية الفعالية الاقتصادية للمؤسسة، كوزنها في السوق، قدراتها الإنتاجية، هوامشها، حجمها... إلخ. في هذا الصدد يجدر بنا أن نميز بين أرصدة حسابات النتائج و الأرصدة الناتجة (issus) عن التدفقات.

1-1-1 أرصدة حسابات النتائج Soldes du compte de résultats

نتناول هنا بالتتابع القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) والنتائج ما نقوم بإعطاء مكونات كل رصيد و مدلولاته.

1-1-1- القيمة المضافة:¹

نشاط المؤسسة خلال السنة يتمثل في إنتاجها، وللوصول إلى هذا الأخير المؤسسة تقوم باستهلاك مواد أولية وخدمات تسمى بالاستهلاكات الوسيطة المتأتية من الغير. الفرق بين إنتاج المؤسسة وهذه الاستهلاكات الوسيطة يسمى بالقيمة المضافة. الشكل رقم (04) يبين كيفية حساب القيمة المضافة.

إنتاج المؤسسة في السنة	الاستهلاكات الوسيطة
	القيمة المضافة VA

Source: A.BARBIER, J.PROUTAT "traité pratique de l'analyse financière à l'usage de banquier", la revue banque, édition, Paris 1991, P 85

بعبارة أخرى القيمة المضافة تقيس ما أضافته المؤسسة من خلال نشاطها في الدورة الاقتصادية أي عبارة عن الزيادة (plus) الناتج عن طريق النشاط الداخلي للمؤسسة، ومجموع كل هذه القيم المضافة من قبل المؤسسات تعطي الناتج الخام الداخلي بالنسبة للاقتصاد الكلي.

الهامش التجاري (إذا كان موجود)
+ إنتاج السنة.

¹ A.BARBIER, J.PROUTAT "traité pratique de l'analyse financière à l'usage de banquier", la revue banque, édition, Paris 1991, P 85

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

- الاستهلاكات الوسيطة
= القيمة المضافة VA

هذا المفهوم له أهمية بالغة للاعتبارات التالية:

- يقيس النشاط الحقيقي للمؤسسة أحسن من رقم الأعمال الذي يعتمد على النشاط التجاري.
 - إجراء المقارنة ما بين المؤسسات
 - تمويل العناصر التي ساهمت في تحقيق القيمة المضافة، كالأموال المقترضة (مصاريف مالية) العمال (أجور) المساهمين (الريح الموزع)، التجهيزات (الاهتلاكات) والدولة (الضرائب).
 - فحص درجة التكامل الاقتصادي أي قدرة المؤسسة ضمان القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية لما كانت درجة التكامل كبيرة كلما قل اللجوء إلى الغير أو المساعدة الخارجية وفي هذا الصدد يمكن استعمال النسبة:
 - القيمة المضافة VA / رقم الأعمال CA
 - هذه النسبة تسمح بمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع والنشاط.
 - تسمح بالحكم عن هيكل المؤسسة خاصة عناصر الإنتاج كالعمال والاستثمارات بواسطة النسب التالية:
 - مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة
 - الاهتلاكات / القيمة المضافة
 - مساهمة القيمة المضافة في تسديد الأموال المقترضة و ذلك باستعمال النسبة التالية:
 - مصاريف مالية / القيمة المضافة
- خلاصة القول يمكن اعتبار القيمة المضافة مؤشر هام لتحديد نشاط المؤسسة.

1-1-2- الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)

- يعتبر (EBE) رصيد هام في التحليل المالي كما يعتبر مؤشر أساسي بالنسبة للمسير. هو عبارة عن النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال فترة معينة من خلال نشاطها العادي قبل التأثيرات الناتجة عن الاختبارات الهيكلية والتمويلية.
- إذا كان هذا الرصيد سالبا يسمى العجز الإجمالي للاستغلال (IBE).

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

ويمكن حساب IBE بواسطة العلاقة التالية:¹

القيمة المضافة
+ إعانات الاستغلال
- الضرائب والرسوم والدفعات السائلة
= الفائض الإجمالي للاستغلال

تكمن أهمية هذا الرصيد في الآتي:

- يقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة على مستوى الاستغلال بمعنى قبل الأخذ بعين الاعتبار:
 - المصاريف المالية إذا مستقل عن الهيكل المالي والسياسة المالية للمؤسسة (مستوى المديونية وتكلفة التمويل لا تؤثر على EBE).
 - مخصصات الاهتلاك أي مستقل عن سياسة الاهتلاك.
 - مخصصات المؤونات مهما كان نوعها.
 - العناصر الاستثنائية (Exceptionnels) (أعباء ونواتج استثنائية) وسياسة الأرباح الموزعة.
 - الضرائب على الشركات بمعنى مستقلة عن الجباية التي تخضع لها المؤسسة.
 - يمكن استخدام الـ EBE في إجراء مقارنات بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع باستخدام بعض النسب نذكر منها على سبيل المثال:
 - EBE/القيمة المضافة: تكون نسبة ذات أهمية بالغة إذا كانت المؤسسة تنشط في قطاع ذا كثافة رأس مال كبيرة وذلك لكي يتسنى للمؤسسة تجديد أصولها الثابتة.
 - معدل الهامش الإجمالي للاستغلال = EBE / رقم الأعمال (HT)
- وتشكل أول قياس للأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة كما يعتبر مؤشر ذا مدلول بالنسبة للقدرة على تحقيق الربح.

$$\text{مردودية أداة العمل} / (\text{القيم الثابتة الإجمالية} + \text{BFR})^2$$

تقيس هذه النسبة مردودية أداء العمل

$$\text{المصاريف المالية} / \text{EBE}$$

¹A.BARBIER, J.PROUTAT : Op-cit, P 86 .

² Revue banque N° 497 sept 1989

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

هذه النسبة تقيس الملاءة المالية

إذا كان الـ EBE يشكل المورد المالي الأساسي للمؤسسة، فيجب التذكير بأن هذا الأخير ما هو إلا عبارة عن خزينة ممكنة (trésorerie potentielle)، علماً بأنه يمثل الفرق ما بين التكاليف والنواتج القابلة للإنفاق والقابلة للتحويل (encaissable et décaissable) بمعنى يمكن أن يكون تباعد بين ما انفق والتحويلات المنتظرة.

1-1-3- النتائج:

أ- نتيجة الاستغلال: يتم حساب هذا الرصيد قبل الأخذ بعين الاعتبار الهيكل المالي (المصاريف المالية).

ويتم حسابها بالصيغة التالية:¹

IBE و EBE
+ استرجاع الاهتلاكات والمؤونات
+ تحويل مصاريف ونواتج أخرى
- مخصصات الاهتلاكات ومؤونات الاستغلال
- مصاريف أخرى
= نتيجة الاستغلال

كما يسح هذا الرصيد بقياس أداء المؤسسة على المستوى التجاري والصناعي بمنء عن السياسة المالية والجبائية، و يمكن أن نميزه عن الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) بان هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار سياسة الاهتلاكات والمؤونات عكس الـ (EBE).

ب- النتيجة الجارية:

هي عبارة عن نتيجة الاستغلال مطروح منها تكاليف الوسائل المالية (المصاريف المالية) مضافاً إليها المنتوجات المالية المحتملة.²

نتيجة الاستغلال
+ المنتوجات المالية

¹ J. MAILLER " analyse financière de l'entreprise", DUNOD, Paris 1992, P 345

² J. MAILLER Ibid, P 346

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

- المصاريف المالية
= النتيجة الجارية

نشير إلى أنه يمكن أن يكون هذا الرصيد سالباً (خسارة) أو موجباً (ربحاً). كما أنها تشكل النتيجة من خلال نشاط المؤسسة بعد إدماج مجل المصاريف والمنتجات المتعلقة بنشاطها هذا من جهة، وأنها تأخذ بعين الاعتبار سياسة تمويل المؤسسة، ولكن لا تتأثر بالعناصر الاستثنائية والعناصر الجبائية البحتة من جهة أخرى.

ج- النتيجة الاستثنائية: يمكن تعريفها بأنها الفارق ما بين المنتجات الاستثنائية والمصاريف الاستثنائية، بعبارة أخرى العناصر الغير مرتبطة بنشاط المؤسسة.¹

المنتجات الاستثنائية
- المصاريف الاستثنائية
= النتيجة الاستثنائية

د- نتيجة الدورة: هي عبارة عن الرصيد المتبقي من الفرق بين منتجات ومصاريف الاستغلال، المالية والاستثنائية مطروحاً منها الضرائب على الأرباح.²

النتيجة الجارية
+/- النتيجة الاستثنائية
- الضرائب
= نتيجة الدورة

1-1-4- القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي (CAF, AF):

أ- القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

تحدد بالفرق بين النواتج والأعباء القابلة إلى أن تتحول إن عاجلاً أو آجلاً إلى حركة خزينة (سيولة)، فهي رصيد العمليات النقدية لحسابات النتيجة، وتختلف عن الـ (EBE) باعتبارها تأخذ بعني الاعتبار الخسائر والنواتج الاستثنائية. فهي تمثل ذلك التدفق المحتمل (potentiel) للخزينة المتولد من

¹J. MAILLER: Ibid, P 347

²J. MAILLER : Ibid, P 346

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة (بما فيها العمليات الاستثنائية)، ولكن مستقلة عن فائض القيمة والتنازل عن الأصول (لا يؤخذان بعين الاعتبار في حسابها)، بحيث تمثل خزينة محتملة نتيجة للتباعد الموجود بين إنفاق التكاليف وتحصيل النواتج، فهي الفرق بين النواتج القابلة للتحصيل (produit encaissables) والأعباء القابلة للإنفاق (charges décaissables)، بحيث أن جزءاً مهماً يبقى مجمداً (immobilisée) في الأرصدة المكونة للاحتياج لرأس المال العامل (BFR) (مخزون، مدينون، دائنون... الخ).

إذا القدرة على التمويل الذاتي (CAF) لا تمثل إلا جزءاً من التدفق النقدي المتاح. ويمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي وفق الطريقتين:

- طريقة الجمع
- انطلاقاً من نتيجة السنة

* طريقة الجمع:¹

$$\begin{aligned} & \text{(EBE) أو (IBE)} \\ & + \text{ تحويل مصاريف الاستغلال} \\ & -/+ \text{ نواتج و مصاريف أخرى} \\ & -/+ \text{ حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعياً} \\ & + \text{ النواتج المالية} \end{aligned}$$

¹ VIZZANOVA " pratique de gestion", tome 1, BERTI éditions, Pais 1991, P44

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

- مصاريف مالية + النواتج الاستثنائية (ماعدا نواتج التنازل عن الأصول، إعانات الاستثمار المحولة إلى حساب نتيجة السنة واسترجاع المؤونات) - مصاريف استثنائية (ماعدا القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها والمصاريف المحسوبة) - الضرائب على الأرباح = القدرة على التمويل الذاتي CAF

الشكل رقم (05) يمثل التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي (CAF).

نواتج الاستغلال	مصاريف الاستغلال
	مصاريف مالية
	مصاريف جبائية
نواتج مالية	مصاريف استثنائية
	القدرة على التمويل الذاتي CAF
نواتج استثنائية	

Source: ROGER DORNIER: " De l'analyse financière à l'expertise financière", les éditions d'organisation, Paris 1991, P 48

* انطلاقاً من نتيجة السنة:¹

- استرجاع الاهتلاكات والمؤونات + القيمة المحاسبية لعناصر الأصول والعناصر المالية المتنازل عنها - نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة - إعانات الاستثمار المحولة إلى حساب النتيجة	نتيجة السنة
---	-------------

¹ VIZZANOVA: Op-Cit, P 44 .

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

= القدرة على التمويل الذاتي CAF

نستعمل هذه الطريقة للتأكد من صحة الحسابات وفق الطريقة الأولى لأن هذه الطريقة لا تبين مجمل التدفقات النقدية التي تدخل في حساب (CAF).

المهمة الأساسية للقدرة على التمويل الذاتي تكمن في تغطية كل أو جزء من الاحتياجات المالية للمؤسسة. المرور من القدرة على التمويل الذاتي إلى نتيجة السنة يسمح بإظهار التخصيصات المحاسبية لهذا الحساب:

- تمويل تجديد الاستثمارات (الاهتلاكات)

- تغطية الخسائر المحتملة (المؤونات)

- تمويل النمو (عن طريق النتيجة بزيادة الاحتياطات)

كما لها أهمية أخرى تتمثل في تسهيل إمكانية الحصول على قروض في المستقبل باعتبارها

تشكل مصدر يسمح للمؤسسة من مواجهة التزاماتها (تسديد أقساط القروض).

بمقارنة القدرة على التمويل الذاتي بالمديونية نتحصل على الهامش النظري الذي بحوزة المؤسسة

لرفع من التزاماتها في السنوات القادمة و ذلك باستعمال النسبة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي (CAF) / المديونية المتوسطة (%)

ب- التمويل الذاتي (AF):

حساب القدرة على التمويل الذاتي يقودنا حتماً إلى حساب التمويل الذاتي، ويمكن الحصول على

هذا الرصيد بطرح الأرباح الموزعة (Dividendes) من القدرة على التمويل الذاتي CAF. ويمكن حسابها

بالصيغة التالية:¹

القدرة على التمويل الذاتي (CAF)

- الأرباح الموزعة

¹ Banque de France " méthode d'analyse financière", Revue banque édition, Paris 1988, P 34.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

= التمويل الذاتي (AF)

يمثل التمويل الذاتي الثروة الحقيقية التي خلقتها المؤسسة بنفسها، بحيث أنها تشكل المورد الداخلي الموجه إلى التغطية الإجمالية أو الجزئية لاستخدامات السنة:
- الاستثمارات في شكل أصول ثابتة.
- زيادة في المتاحات... الخ.

* **الانتقادات:**

لقد وجهت إلى مفهوم التمويل الذاتي سلسلة من الانتقادات نذكر منها:
- التمويل الذاتي لا يكون دائماً في شكل سيولة على مستوى خزينة المؤسسة، وذلك راجع إلى ظاهرة التباعد (Décalage) فيما يخص النفقات والإيرادات.
لهذا السبب إن الفائض النقدي الذي يمثله التمويل الذاتي يكون في شكل متاحات بالخبزينة عندما كل العمليات القابلة للتحويل والإنفاق قد تم فعلاً تحصيلها وإنفاقها.
- التمويل الذاتي لا يشكل خزينة سائلة 100% بسبب الأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المجمد (production immobilisé) (قيم ثابتة منتجة من طرف المؤسسة لنفسها) والتي لا يمكن أن تتحول إلى سيولة إن عاجلاً أو آجلاً.

1-2- الأرصدة الناتجة عن التدفقات: Soldes issue des flux

كل الأرصدة السالفة الذكر متأتية من حسابات النتائج أي من قيود محاسبية التي تسجل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة (مشتريات مبيعات ... الخ) في الوقت الذي نجد فيه التحليل المالي الحديث يتجه نحو استدلالات تركز أساساً على التدفقات. من بين أهداف التحليل المالي هي محاولة معرفة قدرة المؤسسة على المدين القريب والبعيد مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة (تسديد مستحقات أو أقساط القروض).

منظور التدفقات له مميزات أساسية هي:

- قياس النمو (الناتج عن الزيادة في الاستثمارات).
- عبارة عن أرصدة أكثر مدلولية في الاكتشاف المبكر لأزمة مستقبلية أو خطر التوقف عن الدفع.

1-2-1- فائض خزينة الاستغلال (ETE):

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

الفرق بين إيرادات ونفقات الاستغلال يساوي إلى فائض خزينة الاستغلال (ETE) بينما الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال يساوي إلى الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) والذي يمثل رصيد خزينة ممكن وليس بالضرورة حقيقي.

إذا المرور من الـ (EBE) إلى (ETE) يتم عن طريق الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الحسابات التي تعكس التباعد (Décalage) (تغيرات حسابات الموردين، المخزون الزبائن) أي تغيرات الاحتياج في رأس المال العامل. ولهذا السبب نقوم بطرح التغير في الاحتياج لرأس المال العامل من الـ (EBE) للحصول على التدفق الحقيقي للخزينة، بمعنى الانتقال من تدفق خزينة محتمل إلى تدفق خزينة حقيقي. نستطيع تعريف (ETE) بأنه ذلك المبلغ من الموارد الحقيقية للخزينة المتولد عن طريق عمليات الاستغلال للمؤسسة والموجه إلى ضمان تغطية عمليات مستقلة عن دورة الاستغلال:

- تسديد فوائد وأقساط الديون.
 - دفع الضرائب.
 - تجديد التجهيزات المستعملة.
 - ضمان مكافئة رؤوس الأموال الخاصة (Dividende).
- ويتم حساب (ETE) بالعلاقة التالية:¹

الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)
- التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (ΔBFR_{ex})
= فائض خزينة الاستغلال (ETE)

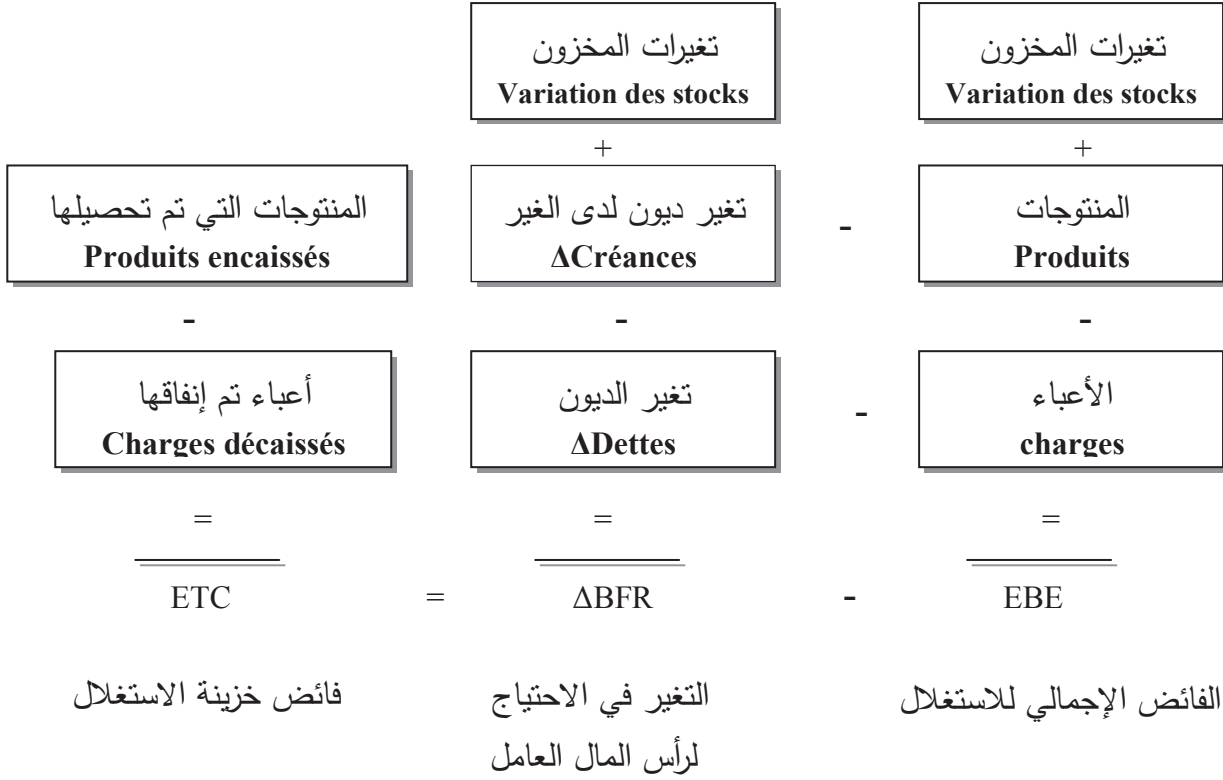
في هذه العلاقة التغير في الاحتياج لرأس المال العامل لاستغلال يتعلق بالنفقات التي لم تترجم بعد إلى سيولة. هذا النوع من الحساب يبين لنا المرور من خزينة محتملة (EBE) إلى خزينة حقيقية (ETE).

¹ Sit Internet: alize. Finances.gouv.fr/cp/guid-epn/exctresexp.htm.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

و يمكن صياغة العلاقة في شكل تمثيل بياني:

الشكل رقم (06) يبين كيفية المرور من خزينة محتملة إلى خزينة حقيقية.



Source: P.VERNIMMEN " finance d'entreprise/analyse et gestion"
, DALLOZ, Pais 1991, P 34.

1-2-2- فائدة فائض خزينة الاستغلال (ETE):

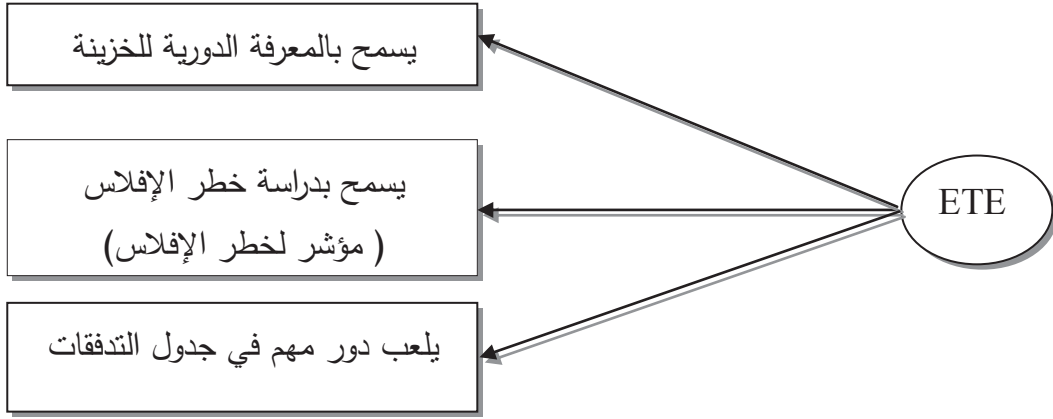
تحليل الـ (ETE) يسمح على مستوى ديناميكي تقييم قدرة المؤسسة في توليد السيولة في إطار عملية الاستغلال، ففي ظل هذه الفرضية يجب أن يكون (ETE) موجب.

- (ETE) أكبر من (EBE) هذا يدل على أن أسفل ميزانية للمؤسسة يولد سيولة.

- أما العكس الـ (ETE) سالب هذا يعني أن عملية الاستغلال تستهلك الخزينة عوض إنتاجها في ظل هذه الوضعية المؤسسة ليس في مقدورها تمويل استثمارات جديدة ولا إمكانية تسديد قروضها، أي أن المؤسسة مهددة بالزوال و الاختفاء. من هنا يبدو من الضروري بأن تأخذ الـ (ETE) مستوى معين

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

تحده المؤسسة، وكل انخفاض عن هذا المستوى يشكل انحراف خطير يتطلب أخذ قرارات تصحيحية من طرف المديرين.
من أجل مراقبة مستمرة لـ (ETE) يمكن حسابه على مجالات من الزمن متقاربة (شهرياً مثلاً).



1-2-3- العلاقة بين (EBE) و (ETE) والتغير في الاحتياج للرأس مال العامل للاستغلال:

$${}^1 ETE = EBE - BFR_{EX}$$

تكتسي أهمية بالغة في فهم الميكانزمات المالية.

- حيث أنها تسمح خاصة بالفهم الجيد للفرق بين النتيجة و الخزينة، فإذا اعتبرنا أن (EBE) هو عبارة عن نتيجة متولدة عن دورة الاستغلال، فإن الحصول على نتيجة إيجابية لا يستلزم بالضرورة تغير مماثل للخزينة (بمعنى أن النتيجة ليست بالضرورة عبارة عن سيولة) وذلك بسبب التباعد المسجل بين الإيرادات والنفقات (مبالغ مجمدة على مستوى الأصول المتداولة كالمخزون، الزبائن... الخ)
- مؤسسة لها أرباح كبيرة قد تعرف صعوبات على مستوى الخزينة، إذا كان التغير في الاحتياج لرأس المال العامل أكبر من (ETE). هذا النوع من الوضعيات تعرفه بعض المؤسسات التي تشهد نمو مضطرب لرقم الأعمال، فالنمو يؤدي إلى ارتفاع BFR بحيث يصبح (EBE) لا يكفي لتمويله وفي حالة (ETE) أكبر من (ETE) فالمؤسسات التي تتميز بهذه الوضعيات تعرف في كثير من الأحيان خزينة مقبولة (Abordant)

¹ J. BARREAU et autres: " gestion financière ", DUNOD, Paris 1991, P 81.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

1-2-4- التدفق الداخلي لخزينة الاستغلال (FITREX)

Flux interne de trésorerie d'exploitation

نموذج الـ FITREX يمكن اعتباره كمحاولة لدمج طرق تحليل التدفقات في التحليل المالي للبنكي وذلك في اتخاذه لقرار منح القرض من عدمه. منطلق أصحاب هذا المفهوم مبني على المغالطة التي ينطوي عليها مفهوم قدرة التمويل الذاتي لكونها تشكل خزينة محتملة وليس تدفق نقدي، مما يجعل الربط بينها وبين نفقات الاستثمار وتسديد القروض ينطوي على درجة من الخطورة لأن الاستثمارات وتسديد القروض يترجمان بصفة تلقائية في شكل نفقات (Décaissements)، في حين أن رصيد الـ (CAF) لا يترجم دائما في شكل تحصيلات (Encaissements)، وذلك بسبب التباعدات (Décalages)، ومن هنا جاء استعمال الـ (ETE) كمعيار لتحديد قدرة التسديد لدى المؤسسة.

يمكن حساب هذا الرصيد بالصيغ التالية:¹

فائض خزينة الاستغلال لـ ETE - المصاريف المالية
FITREX =

أو

التمويل الذاتي الإجمالي للاستغلال - التغير الهيكلي للرأس المال العامل للاستغلال ΔBFR_{EX}
FITREX =

وهذا يعني أن الاستدانة تبقى مستواها مقبولا طالما أن الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال ليكون بمقدورها تحمل الأعباء المالية، والتي تمثل القيد الوحيد للاستدانة.

القاعدة المقترحة من أصحاب هذا النموذج تتمثل في احترام القاعدة التالية:

$$(FITREX) \geq \text{الأعباء المالية}$$

من خلال هذه القاعدة فإن المؤسسة يمكنها الاستدانة ما دام أن (FITREX) يغطي رأس المال أي الأعباء المالية والأرباح الموزعة.

1-2-5- المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو (DAFIC):

¹ G. Depplans/J.P. Jobard, Op-cit, P 406 et 408.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

هذا الرصيد يمثل المتبقي من الخزينة بعد القيام باستثمارات البقاء. فهذا الأخير يعتبر مؤشر هام لسياسة المؤسسة حسب جدول التدفقات المتعدد السنوات. ويمكن حسابه حسب الصيغة التالية:¹

فائض خزينة الاستغلال - استثمارات الاستغلال
= المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو (DAFIC)

بحيث تمثل استثمارات الاستغلال الآتي:

- الاستثمارات التقليدية للاستغلال (المباني، التجهيزات...الخ).
- الاستثمارات غير المادية الضرورية للاستغلال (براءة الاختراع، مصاريف البحوث والتطوير).
- القروض الممنوحة لشركات من نفس المجموعة من خلال مختلف دوائر التمويل.
- الحيازة على المؤسسات أو المشاركة فيها بشكل يسمح بمراقبتها و هذا يعتبر تطويراً للأداة الصناعية والتجارية.

حسب جدول التمويل المتعدد السنوات هذا التدفق موجه إلى تغطية رصيد التمويل الخارجي (قروض جديدة، تسديد قروض).

- إذا كان هذا الرصيد (DAFIC) سالباً بدرجة كبيرة فهذا يعبر عن أحد الاحتمالات الثلاثة التالية. - مردودية سيئة للاستثمارات الداخلية.

- مردودية صحيحة و لكن استثمارات مبالغ فيها (surinvestissements).

- استثمارات حديثة لمؤسسة في مرحلة الانطلاق.

- إذا كان (DAFIC) سالباً بدرجة خفيفة (légèrement négatif) يُقبل باللجوء إلى رؤوس أموال خارجية لتمويل النمو.

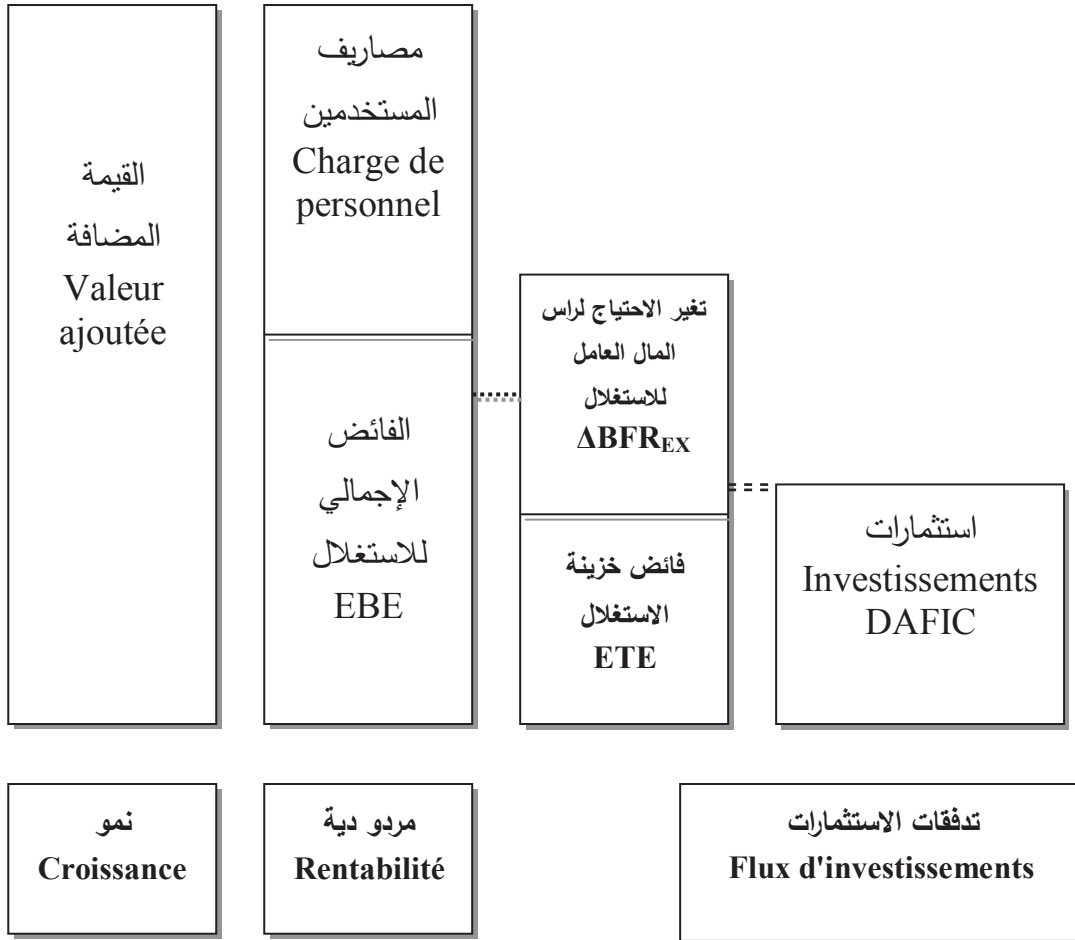
إن (DAFIC) يفترض مستوى مديونية ثابت، ففي الحالة التي يكون فيها للمؤسسة مديونية قليلة يمكن قبول (DAFIC) سالب نظراً لإمكانية تغطيته بالرفع من المديونية وهذه الحالة تكون في مرحلة القيام باستثمارات كبيرة تحضيراً إلى نمو في المستقبل.

في الأخير هذا الرصيد لا بد أن يكون موجب بدرجة خفيفة لغرض أن يكون النمو متوازن في المدى البعيد.

¹ Revue Banque N° 497 sept 89.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

الشكل رقم (07) الربط بين المجمعات الكبيرة ذات الدلالة لجدول التدفق المتعدد السنوات و سياسة النمو، المرودية والاستثمارات:



Source: A.Levy "Management financière", Economica, Paris 1993, P 187.

1-2-6- فائض الخزينة على عمليات التسيير: (ETOG)

يسمى كذلك بفائض الخزينة المتأتي من عمليات الاستغلال وهو عبارة عن الفرق بين منتوجات التسيير المحصلة (encaissé) و أعباء التسيير المنفقة (décaissé).

ويتم حساب ETOG بالعلاقة التالية:¹

منتوجات التسيير المحصلة فعلاً (عدا التنازل أو بيع عناصر الأصول الثابتة)

¹ Gerard Melvon "gestion financière ", Breal , P 197.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

- أعباء التسيير المنفقة فعلاً
= فائض الخزينة على عمليات التسيير (ETOG)

إضافة لهذه العلاقة يمكن حساب (ETOG) بطريقتين أخريين وذلك من خلال (ETE)

و(CAF):

أ- بالنسبة للطريقة الأولى تأخذ بعين الاعتبار (ETE) المصحح من المنتوجات والأعباء المالية المنتوجات والأعباء الاستثنائية وكذلك من التباعد في الخزينة الظاهر من خلال الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية.

- الديون لدى الغير (créances) خارج الاستغلال والديون (Dette) خارج الاستغلال كذلك والذين يشكلان هذا التباعد (Décalage) لا يتضمنان لا ديون لدى الغير على بيع أصول ثابتة ولا رأس المال الذي لم يتم دفعه من طرف المساهمين.

أ- حساب (ETOG) من خلال ETE¹:

فائض خزينة الاستغلال ETE
+ تحويل الأعباء
+ منتوجات مالية قابلة للتحويل (Encaissable)
+ منتوجات استثنائية قابلة للتحويل (ما عدا منتوجات بيع عناصر الأصول)
- أعباء مالية قابلة للأنفاق (Décaissable)
- الضرائب على الأرباح
- المساهمات
+ ديون لدى الغير (créances) خارج الاستغلال على العمليات المالية والاستثنائية في N-1/12/31
- ديون لدى الغير خارج الاستغلال على العمليات المالية والاستثنائية في N/12/31
- ديون (Dettes) خارج الاستغلال على العمليات المالية والاستثنائية في N-1/12/31
+ ديون خارج الاستغلال على العمليات المالية والاستثنائية في N/12/31
= فائض الخزينة على عمليات التسيير (ETOG)

ب- العلاقة الثانية من خلال الـ (CAF) تتضمن:

- القدرة على التمويل الذاتي و التي تشكل المورد الناتج عن عمليات التسيير خلال السنة.

¹ Gerard Melvon: Ibid, P 195.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

- التغيير في الاحتياج لرأس المال العامل والذي يشكل الاستخدام الناتج عن نفس عمليات التسيير .

$$\begin{aligned} & \text{القدرة على التمويل الذاتي (CAF)} \\ & \text{-التغيير في رأس المال العامل } (\Delta BFR) \\ & = \text{فائض الخزينة على عمليات التسيير (ETOG)} \end{aligned}$$

هذه العلاقة تبين بأن (ETOG) يمثل ذلك القسم السائل (liquide) من القدرة على التمويل الذاتي وبهذا فهي تؤكد المبدأ التالي:

$$\begin{aligned} & \text{تدفق الخزينة} = \text{تدفق الأموال} - \text{التباعد} \\ & \text{Flux de trésorerie} = \text{flux de fond} - \text{décalages} \end{aligned}$$

التغيير في الاحتياج لرأس المال العامل المشار إليه في العلاقة السابقة لا يأخذ في الحسبان الحسابات المتعلقة بعمليات الاستثمار و التمويل، نذكر منها:

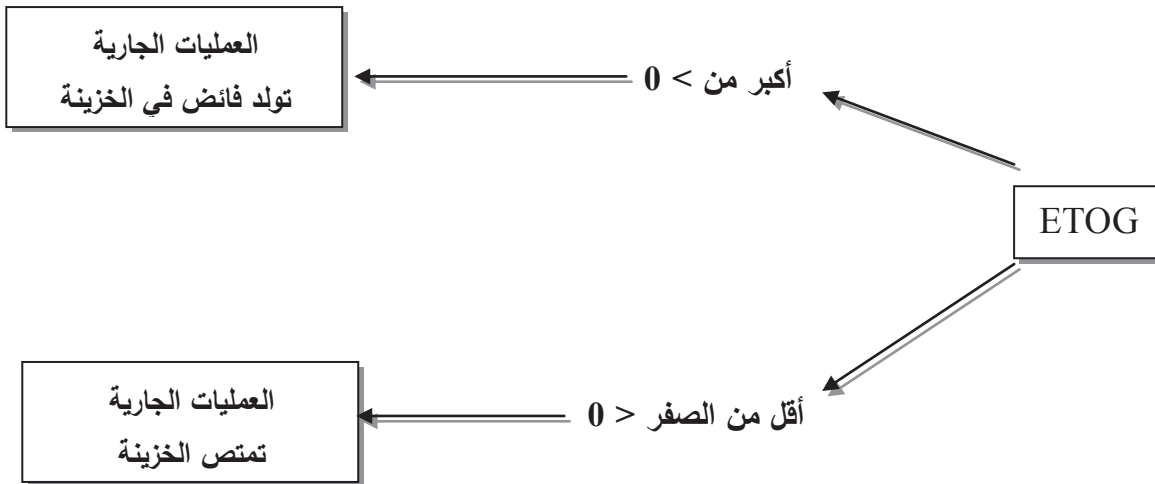
- موردو الأصول الثابتة (fournisseurs d'immobilisations).

- الديون المترتبة عن عمليات التنازل أو بيع الأصول الثابتة

(créances sur cession d'immobilisations)

- رأس المال المكتتب الغير مدفوع.

تكمن أهمية حساب (ETOG) في أنه يسمح بتحليل تأثير عمليات التسيير على خزينة المؤسسة.



- قدرة المؤسسة على توليد الخزينة (سيولة) من خلال عمليات الاستغلال وخارج لاستغلال يمكن حسابها وفق النسبة التالية:

$$R = \frac{CAF}{\Delta BFR}$$

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

هذه النسبة لا بد أن تكون أكبر من الواحد ($R > 1$) وزيادتها عبر الزمن تترجم تحسن في وضعية خزينة المؤسسة أما العكس إذا كان ($R < 1$) فعلى المؤسسة البحث عن مصادر تمويل خارجية (زيادة رأس المال، زيادة في الديون) وإذا استمرت هذه الوضعية لمدة زمنية كبيرة فقد يحدث للمؤسسة في وقت معين أن لا تجد مصادر تمويل خارجية و بالتالي تقع في حالة التوقف عن الدفع.

1-2-7- فائض الخزينة على عمليات الاستثمار والتمويل (ETOIF):

هذا الرصيد يتعلق بفائض الخزينة الناتج من خلال مجمل عمليات الاستثمار والتمويل التي قامت بها المؤسسة.

* حساب (ETOIF) يتم من خلال القسم الأعلى لجدول التمويل

الموارد الدائمة (عدا القدرة على التمويل الذاتي (CAF) - الاستخدامات الدائمة
= فائض الخزينة على عمليات الاستثمار (ETOIF)

عندما تتم عمليات الاستثمار والتمويل نقداً، هذه العلاقة لا بد أن تصحح من بعض الحسابات المتعلقة بالاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال (موردو الأصول الثابتة ديون عن عمليات بيع الأصول الثابتة، رأس المال المكتتب الغير مدفوع).

* في حالة هذه الفرضية يصبح حساب ETOIF بالعلاقة التالية:¹

الموارد الدائمة

¹ Gerard Melvon: Op-cit, P 197.

الفصل الأول: عناصر تحليل التدفقات

$$\begin{aligned} & - \text{الاستخدامات الدائمة} \\ & - \text{موردوا الأصول الثابتة في } N-1/12/31 \\ & + \text{موردوا الأصول الثابتة في } N/12/31 \\ & + \text{الديون على عمليات بيع الأصول الثابتة في } N-1/12/31 \\ & - \text{الديون على عمليات بيع الأصول الثابتة في } N/12/31 \\ & + \text{رأس المال المكتتب غير المدفوع في } N-1/12/31 \\ & - \text{رأس المال المكتتب غير المدفوع في } N/12/31 \\ & = \text{فائض الخزينة على عمليات الاستثمار والتمويل (ETOIF)} \end{aligned}$$

ويمكن حوصلة مختلف تدفقات الخزينة كما يلي:

التغير الإجمالي للخزينة = ETOG + ETOIF
CAF - ΔBFR = ETOG
FR _{NG} - ΔCAF = ETOIF
ΔFR _{NG} - ΔBFR = T

الفصل الثاني

تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

يبدو لنا من المفيد خاصة من الناحية المنهجية، قبل الخوض في تحليل جداول التمويل أن

-) نتطرق إلى العناصر التي تعتمد عليها هاته الجداول و هي مكونات المعادلة الأساسية للخرينة
الرأسمال العامل، الاحتياج في الرأسمال العامل و الخزينة)، وبعد ذلك تحليل مكونات هذه العناصر من
خلال الميزانية الوظيفية و من ثم نتطرق إلى تحليل جداول التمويل.

2-1- تحليل العناصر الأساسية لمعادلة الخزينة:

المعادلة الأساسية هي:

$$T_{NG} = FR_{NG} - BFR_G$$

2-1-1- مفهوم الرأسمال العامل: (FR)

هناك عدة تعاريف لهذا المفهوم، بحيث يمكننا أن نقسمها إلى نوعين من التعاريف:

تعاريف من وجهة نظر وظيفة ، وأخرى من وجهة نظر حسابية.

- من وجهة نظر وظيفية¹ يمكن تعريف الرأسمال العامل على أنه: " ذلك القدر من الأموال الدائمة الذي
يتم تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال ". أو هو " عبارة عن هامش الأمان الذي يتشكل نتيجة فائض
الأموال المتداولة عن القروض قصيرة الأجل " أو " هو عبارة عن هامش الأمان المتمثل في ذلك الجزء
من الأموال المتداولة، الذي لم يتم تمويله بواسطة قروض قصيرة الأجل و لكن بواسطة قسم من الأموال
الدائمة".

- من وجهة نظر حسابية :² يمكن حسابه وفق الصيغة التالية:

الرأسمال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات

$$FR_{NG} = RS - ES$$

حيث أن:

¹KAMEL HAMDI " diggnostic et redressement d'entreprise " Imprimerie ES- SALEM , Alger 2002, P117.

² KAMEL HAMDI : Ibid ;P117.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

FR_{NG}: الرأسمال العامل الصافي الإجمالي.

RS: الموارد المستقرة.

ES: الاستخدامات المستقرة.

هناك مبدأ في التحليل الوظيفي، ينص على أن الموارد المخصصة لتمويل استثمار معين، يجب أن تبقى مستثمرة لنفس مدة حياة هذا الاستخدام، أو ما يعرف بـ: طويل الأجل لا بد أن يغطي طويل الأجل¹ (Le long terme doit couvrir le long terme).

إذا الموارد الدائمة لا بد أن تمول:

- الاستخدامات المستقرة (وسائل الانتاج).

- الاحتياج في الراسمال العامل للاستغلال (وسائل الاستغلال) أي استخدامات الاستغلال الغير ممولة بواسطة موارد الاستغلال.

إذا لدينا من جهة موارد تبقى متاحة لمدة أطول (FR) و من جهة أخرى احتياج في التمويل دائم (BFR_{EX}) .

إن الاحتياج في الرأسمال العامل (BFR_{EX}) يعكس القرارات الجارية، بينما الرأسمال العامل (FR) هو ترجمة للقرارات الاستراتيجية:

- قرارات فيما يخص الاستثمار (تغير في الأصول الثابتة).

- التوزيع (اقتطاعات المساهمين).

- الاهتلاكات (قسم الموارد الداخلية).

من هنا كان مستوى الرأسمال العامل (FR) ناتج عن قرارات سابقة و يرهن القرارات الجارية أو المستقبلية، وأن مستوى هذا الأخير يتوقف على:

- التوجيهات الاستراتيجية للمؤسسة.

- القطاع أو النشاط (أهمية الأصول الثابتة اللازمة).

- درجة الاندماج من خلال نشاط المؤسسة.

إن وجود (FR) غير كافي ينتج عنه وضعية مالية هشّة، وذلك بالنظر إلى العوامل التالية:

- تأخر في تحصيل الديون (Créances).

- افلاس بعض الزبائن.

- موردون لا يمنحون آجال دفع طويلة.

- تناقص حجم النشاط.

¹ KAMEL HAMDI : Op Cit, P117.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- لهذا كانت تقوية (FR) أمرا حيويا و يمكن أن يتحقق بـ:
- تطوير الموارد الدائمة (الرفع من رأس المال).
 - إبقاء الاستخدامات في مستواها هذا يمكن تفسيره بتعليق برنامج استثماري مع الأخذ بعين الاعتبار خسارة الميزة التنافسية جراء تناقص الاستثمارات (زيادة اللجوء إلى المقاوله بالباطن.
 - هذا النوع من القرارات يمكن تحديده وفق:
 - مقارنة بالأهداف الخاصة بحصة السوق, بحيث لا يجب أن نقرر عملية تخص تدني في الاستثمارات من أجل تقوية (FR) في إطار منطق مالي بحث, و إنما يجب أن يبنى ذلك بالنظر إلى المستوى الحالي للنشاط, آفاق السوق , أهداف محددة سلفا للتخلص من منتج معين...الخ.
 - في إطار ديناميكية متوازنة, حيث يجب إما التقليل من (BFR), أو تحسين (FR).

2-1-2- مفهوم الاحتياج في الرأسمال العامل (BFR):

تحل دورة الاستغلال مكانة هامة في ظل المنظور الوظيفي, إذ تؤدي إلى ظهور احتياج في التمويل, و ذلك للتباعد الضرفي بين تاريخ إتمام عملية البيع و بين تسويتها ماليا (قبض المبيعات). أثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بتمويل المخزون و تسديد بعض التكاليف المختلفة الخاصة بالإنتاج و التشغيل, وكذلك منح اعتمادات من قبل الموردين (التباعد بين الشراء و الدفع), الذي يمثل مورد للتمويل.¹

أما العوامل المؤثرة في تغيرات الاحتياج في الرأسمال العامل للاستغلال (BFR_{EX}) يمكن حصرها في العناصر التالية.²

أ- مستوى النشاط: بمعنى مع رقم الأعمال.

إذا كان نشاط المؤسسة يتطور, هذا يعني أن حجم المشتريات, المخزونات, و المبيعات سوف يتزايد بالتوازي و في الحالة العكسية, أي تناقص في حجم النشاط فإن العكس سوف يحدث. إذا علاقة طردية (BFR_{EX}) ورقم الأعمال.

ب- قطاع النشاط أو المنتج:

¹ يوسف قريشي " أزمة الخزينة و مخطط إعادة التقييم, دراسة حالة مؤسسة البناء ورقلة " مذكرة لنيل شهادة الماجستير, جانفي 1995 المدرسة العليا للتجارة الجزائر, ص 28.

² HERVE HUTIN : Op Cit , PP 107,108.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

مدة دورة الإنتاج أو الخزينة تختلف من قطاع إلى آخر، إضافة إلى موسمية إنتاج أو بيع بعض المنتوجات تجعل من تغير (BFR_{EX}) خلال السنة يختلف من قطاع إلى آخر، و من منتج إلى آخر.

ج- السير الحسن لعناصر (BFR_{EX}):

حجم (BFR_{EX}) يعكس نوعية القرارات (Opérationnelles).

- مبلغ المخزن : يعكس فعالية طريق تسيير المخزن و الإنتاج .
- مبلغ الذمم على الغير (Créances) : يعكس قسم من السياسة التجارية (متابعة الزبائن فعالية الفوترة و التحصيل ، و الآجال المأخوذة من الموردين ، ملاءة الزبائن .
- مبلغ ديون الموردين يعكس أهمية المفاوضات حول آجال الدفع .

2-1-3- الإحتياج في الرأسمال العامل خارج الإستغلال (BFR_{HE}) :

في حقيقة الأمر أن هذا المفهوم لا يوجد له معني إقتصادي خاص ، ذلك أنه يعكس قرارات استثنائية أي غير جارية (ذمم مرتبطة بالتنازل عن أصول ثابتة ، تسوية الضرائب على الأرباح... الخ).

يجب الإشارة إلى الإحتياجات و الموارد التي تتولد عن دورة خارج الاستغلال تعتبر عموماً أقل أهمية من الإحتياجات و الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال .

يمكن حساب الإحتياج في الرأسمال العامل الإجمالي (BFR_G) كالآتي :¹

- الإحتياج في الرأسمال العامل للإستغلال يمكن حسابه إنطاقاً من المعادلة التالية :

$$BFR_{EX} = E_{EX} - R_{EX} \dots\dots\dots(1)$$

(BFR_{EX}) = إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

- الإحتياج في الرأسمال العامل خارج الإستغلال (BFR_{HE}) :

يحسب بالطريقة التالية :

$$BFR_{HE} = E_{HE} - R_{HE} \dots\dots\dots(2)$$

إنطلاقاً من المعادلتين (1) و (2) فإن :

$$\begin{aligned} BFR_G &= BFR_{EX} + BFR_{HE} \\ &= (E_{EX} - R_{EX}) + (E_{HE} - R_{HE}) \\ BFR_G &= (E_{EX} + E_{HE}) - (R_{EX} + R_{HE}). \end{aligned}$$

حيث أن :

E_{EX} : إستخدامات الإستغلال .

R_{EX} : موارد الإستغلال.

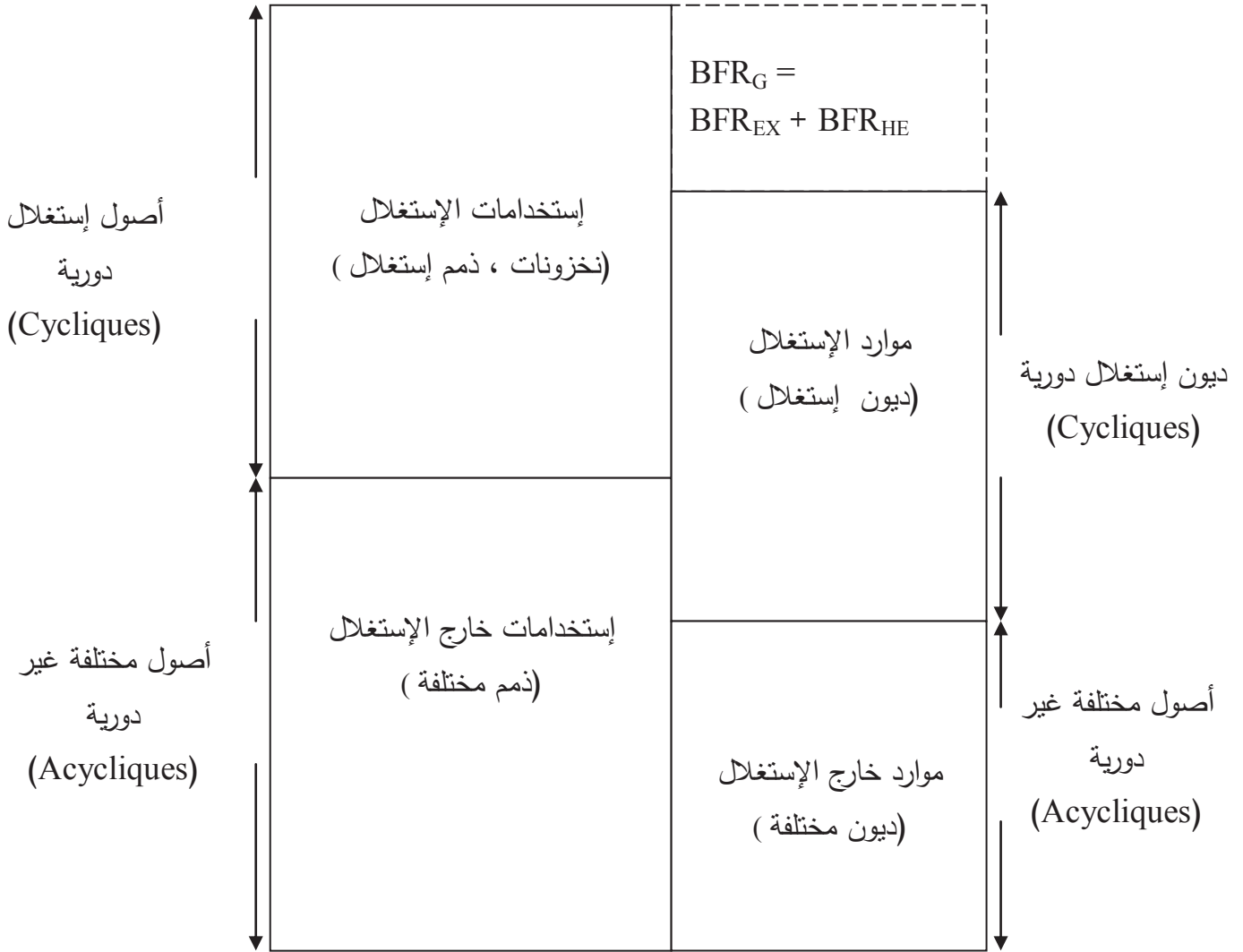
¹ GERARD MEL YON : Op Cit, PP 79,83.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

E_{HEX} : إستخدامات خارج الإستغلال.

R_{HEX} : موارد خارج الإستغلال .

الشكل رقم (08) : مخطط بياني يوضح العناصر المكونة لكل من (BFR_{HE} و BFR_{EX})



Source : J. MAILLER, et autres : "analyse financière de l'entreprise"
DUNOD, Paris, 1991, P 260.

¹ : T_{NG} -4-1-2 الخزنة

¹ GERARD MELYON : Op, Cit, PP81,82.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

يمكن تعريف الخزنة على أنها الفرق بين الموارد التي تضعها المؤسسة لتمويل نشاطها ، و الإحتياج المتولد عن هذا النشاط .

وتحسب إنطلاقا من المعادلة الأساسية التالية :

$$T_{NG} = FR_{NG} - BFR_G$$

أو

$$T_{NG} = TA - TP$$

حيث أن :

T_{NG} : الخزنة الصافية الإجمالية .

TA : خزينة الأصول .

TP : خزينة الخصوم .

و إنطلاقا من المعادلة الأساسية للخزنة :

$$T_{NG} = FR_{NG} - BFR_G$$

فإن التوازن المالي يحدث عندما تكون الخزينة الصافية أكبر أو تساوي الصفر و ذلك حسب الحالات، وهكذا ينطلق مفهوم التوازن المالي الأساسي المقدم من قبل التحليل الوظيفي، من ضرورة وجود رأس مال وظيفي يكفي لتغطية الإحتياج في رأس المال العامل الوظيفي.

هذه المعادلة الأساسية تفترض وجود حالتين :

$$FR_{NG} - BFR_G = T_{NG} \geq 0 \quad \text{الحالة الأولى: و هي حالة}$$

وهي حالة التوازن المرجوة رغم أن الحالة المثلي حسب المنظور الوظيفي هي ($T=0$)، لأن أي فائض في الخزينة يمثل تعطيلاً لموارد مالية، و بالتالي تتحمل المؤسسة تكلفة سعر الفائدة، إذا كانت الأموال مقترضة أو تتحمل تكلفة الفرصة البديلة إذا كان الفائض متأني من أموال خاصة .

$$0 < FR_{NG} - BFR_G = T_{NG} \quad \text{الحالة الثانية: و هي حالة}$$

وهي حالة أزمة الخزينة المتعلقة بوجود مشكلة العسر المالي و إختلال في التوازن المالي الأساسي، الذي اعتبرناه من بين الأعراض التي تهدد المؤسسة بالإفلاس.

2-2- الميزانية الوظيفية :

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

إن تقسيم عناصر أو حسابات الميزانية الوظيفية يتم وفق نفس المبدأ المعتمد في تقسيم عمليات المؤسسة (إستغلال ، إستثمار و تمويل)، ومن ثم نتحصل على ميزانية تختلف أرصدها عن أرصدة الميزانية وفق منظور السيولة (مبدأ أكبر أو أقل من سنة).

هذا التقسيم الوظيفي يعطي صورة أكثر وضوح لوضعية المؤسسة. حيث نجد أن الإستخدامات و الموارد يتم ترتيبها وفق أربعة كتل أفقية :

- الإستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة و كلتا العنصرين مرتبطين بعمليات الإستثمار و التمويل.
- الإستخدامات و الموارد الدورية (المتداولة) للإستغلال و تتعلق بالنشاط الجاري للمؤسسة.
- الإستخدامات و الموارد الدورية (المتداولة) خارج الإستغلال.
- إستخدامات و موارد الخزينة و التي تعتبر مجمل العمليات.

هذا التقسيم يسمح لنا بالحصول على ميزانية وظيفية وفق كتل كبيرة (Grandes masses) و التي يمكن تقديمها على الشكل التالي :

الشكل رقم (09) يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة .

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

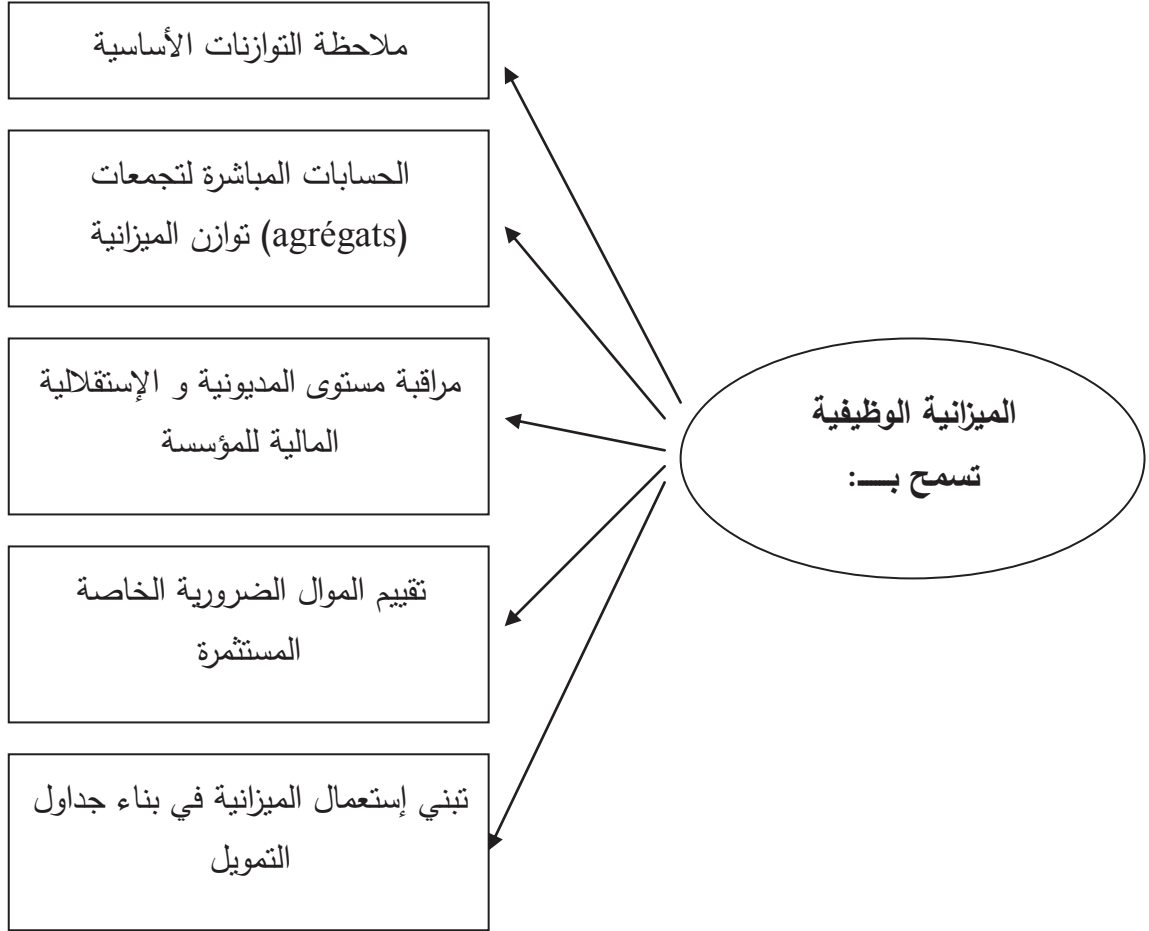


Source : GERARD MELYON: "gestion financière", Bréal éditions, Paris 1999, P 68.

إعادة الترتيب لمختلف عناصر الميزانية يعطي عدة مزايا نوردتها في الشكل الآتي

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

الشكل رقم (10) يبين مزايا الميزانية الوظيفية.



Source: GERARD MELYON: "gestion financière", Bréal éditions, Paris 1999, P 69.

2-2-1- معالجة عناصر الميزانية الوظيفية :¹

أ- القيم الثابتة:

- القيم الثابتة يتم أخذها بقيمتها الإجمالية في حين الإهلاكات و المؤونات تعتبر موارد خاصة و من ثم يتم إدماجها ضمن الموارد أو الأموال الخاصة .
- التمييز بين القيم الثابتة للإستغلال و خارج الإستغلال .
- التجهيزات التي تمت حيازتها عن طريق قروض الإيجار يتم إدماجها ضمن القيم الثابتة للإستغلال بمبالغها المحررة في عقد الإيجار، في حين نأخذ بعين الإعتبار دفعات قروض الإيجار التي توافق قسط

¹ G. Depallens et Autres: Op, Cit, P 298.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

الإهتلاكات، يتم دمجها ضمن الأموال الخاصة. أما القسط الذي لم يتم بعد أهتلاكه يبقى ضمن الديون المتوسطة و طويلة الأجل.

- يتم إنقاص المصاريف المقسمة على عدة سنوات مثل (مصاريف الحيازة على القيم الثابتة مصاريف إصدار قروض) من الأموال الخاصة تحت بند أصول ليست لها قيمة (Actif sans valeur) .
ب- الموارد:

- الموارد المستقرة و تشمل رؤوس الموال الخاصة، كما يجب أن نسجل ضمن الموارد المستقرة كل مؤونات الأخطار و التكاليف، وكذلك الإهتلاكات و المؤونات على الأصول .
- الموارد المستقرة تنظم كل الديون المالية ما عدا القروض البنكية الجارية.
- حسابات الشركاء التي يتم تجميدها لفترة، أما الحسابات الجارية فيتم إدماجها ضمن ديون خارج الإستغلال.

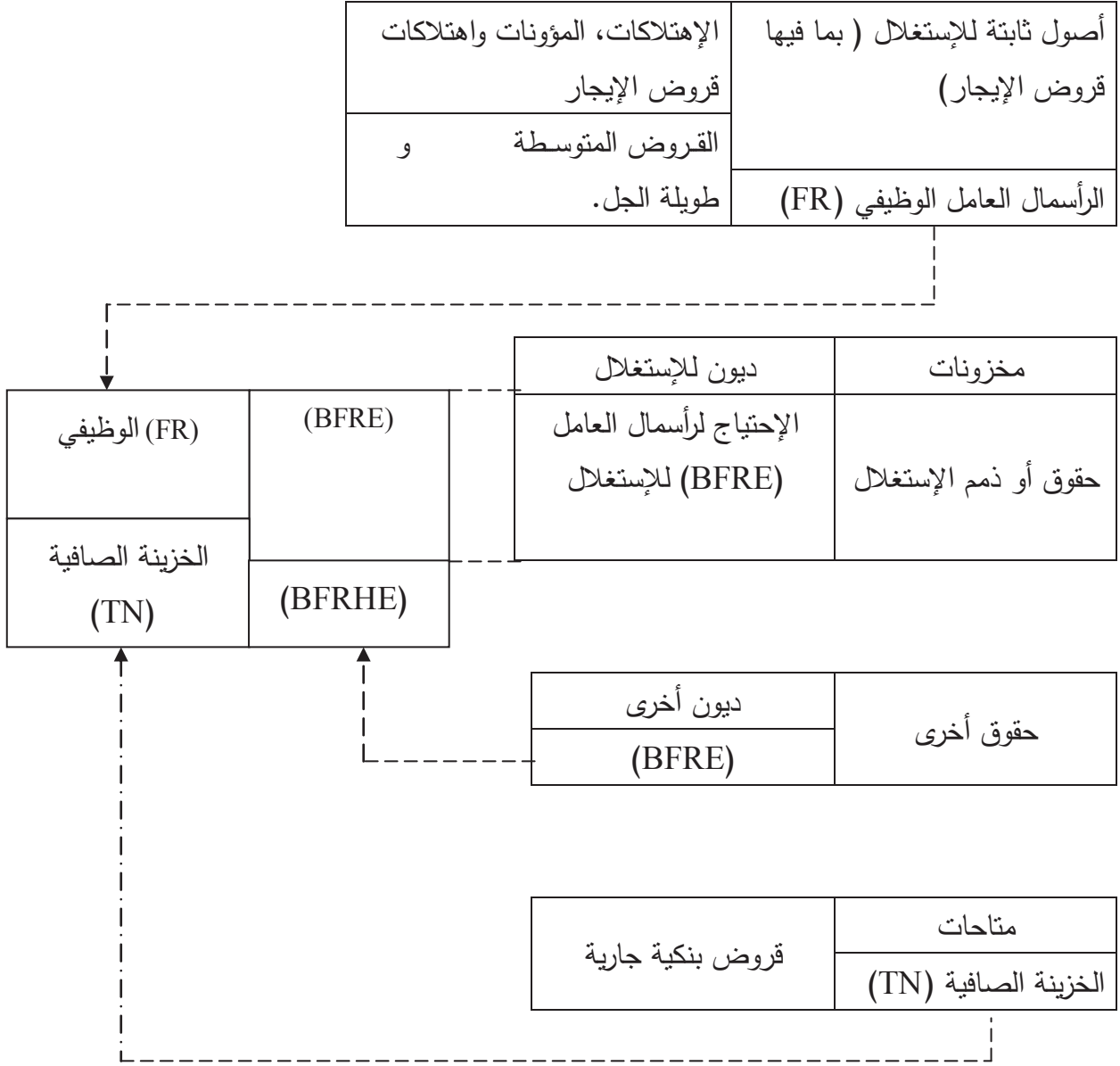
ج- (BFR_{EX} و BFR_{HEX}) :

- الديون المختلفة (فوائد على القروض)، و الديون على القيم الثابتة يتم إدماجها ضمن الخصوم المتداولة خارج الإستغلال.
- ديون جبائية (ما عدا الضرائب على أرباح الشركات) يتم إدماجها ضمن خصوم متداولة للإستغلال.
- الأرباح الموزعة يتم إدماجها ضمن خصوم خارج الإستغلال.
- منتجات مقيدة مسبقا يتم إدماجها ضمن خصوم متداولة للإستغلال وخارج الإستغلال و لك حسب طبيعة هذه المنتجات .
د- الخزينة الصافية :
- قيم خزينة الخصوم تضم : القروض البنكية الجارية .
- قيم خزينة الأصول تضم : المتاحات (البنك، الصندوق) إضافة إلى سندات الإيداع قصيرة الأجل.

الشكل رقم (11) يبين الميزانية الوظيفية في شكل مخطط الإنسجام و فق (PCG82)

الأصول	الخصوم
أصول ثابتة خارج الإستغلال	الموارد الخاصة (بما فيها

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل



Source: J. depallens/ J.P Jobard: "gestion financière de l'entreprise" 10^{ème} édition, siery, Paris 1990, P 297

الجدول رقم (01) يبين الميزانية الوظيفية المفصلة .

الخصوم	الأصول
- الأموال الخاصة .	-الأصول الثابتة خارج الإستغلال :

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

<ul style="list-style-type: none"> - أموال خاصة أخرى. - مؤونات الأخطار و التكاليف . - الإهتلاكات و المؤونات. - حسابات الشركاء المستقرة. - ديون مالية (ماعداء القروض البنكية الجارية). - الأعباء الموزعة (أصول ليست لها قيمة). 	<p>معنوية، مادية، مالية.</p> <p>- الأصول الثابتة للإستغلال :</p> <p>(بالقيم الإجمالية)</p>
<p>الرأسمال العامل الوظيفي (FR)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - تسبيقات و سلف مقبوضة من الزبائن. - ديون الموردين و الحسابات المرتبطة. - ديون جبائية إجتماعية . - ديون أخرى للإستغلال. - منتوجات مقيدة مسبقا للإستغلال. 	<ul style="list-style-type: none"> - مخزونات. - تسبيقات و دفعات مدفوعة. - حقوق إستغلال، (حقوق على الزبائن + الحسابات المرتبطة). - حقوق إستغلال أخرى. - أعباء مقيدة مسبقا للإستغلال.
<p>= خصوم الإستغلال</p>	<p>= أصول الإستغلال</p>
<p>الإحتجاج لرأسمال العامل للإستغلال أو موارد (RFRE أو RFRE)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - ديون على القيم الثابتة و الحسابات المرتبطة. - ديون جبائية (ضرائب على الأرباح). - ديون أخرى خارج الإستغلال. - منتوجات مقيدة مسبقا خارج الإستغلال. 	<ul style="list-style-type: none"> - حقوق أخرى - أعباء مقيدة مسبقا خارج الإستغلال
<p>خصوم أخرى خارج الإستغلال</p>	<p>أصول أخرى خارج اإستغلال</p>
<p>الإحتجاج لرأسمال العامل خارج الإستغلال أو موارد (RFRHE أو RFRHE)</p>	
<p>- القروض البنكية الجارية</p>	<p>- المتاحات (بما فيها سندات التوظيف أو الإبداع)</p>
<p>خزينة الأصول</p>	<p>خزينة الأصول</p>
<p>الخزينة الصافية (TN)</p>	

Source: J. depallens/ "gestion financière de l'entreprise" 10^{ème} édition, siery, Paris 1990, P 298

3-2- تحليل جداول التمويل :

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

تحليل الديناميكية المالية للمؤسسة، أصبح في العشرين سنة الأخيرة محور مهيم على التحليل المالي اللجوء أكثر فأكثر إلى مؤشرات خلق القيمة التي تركز على التدفقات المالية من أجل تحديد أداء المؤسسات يقوي هذا الاتجاه.

جداول التمويل ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداء من سنة 1863 في التقارير المالية لأكبر شركات شمال أمريكا للسكك الحديدية والهاتف، أما فيما يخص فرنسا، العمل بنشر جداول التمويل من طرف المؤسسات يعتبر حديث، حيث بدأ العمل بهذا في سنوات الستينات فقط. منذ ظهور جداول التمويل عرف هذا الأخير عدة نماذج وتفسيرات منذ نهاية القرن 19 إلى غاية 1925 في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال سنوات الثمانينات في فرنسا. يبدو لنا من الممكن ترتيب مختلف جداول التمويل وفق تطور التحليل المالي إلى صنفين أساسيين:

1- جداول تركز على تغيرات الرأسمال العامل والتي تسمى اصطلاحاً بجداول التمويل أو جداول الاستخدامات والموارد.

2- جداول تركز على تغيرات الخزينة والتي تسمى بجداول تدفقات الخزينة، وذلك لاستعمالها لأول مرة مفهوم فائض خزينة الاستغلال (ETE). من بين الأسباب التي أدت إلى هذا التنوع في هذه النماذج، ذلك لكونها لم يتم إعدادها في نفس الفترة.

سوف نتطرق في دراستنا هذه إلى النماذج التي ساهمت إلى حد كبير في تطور وتقديم التحليل

المالي.

2-3-1- جدول التمويل للخبراء المحاسبين 1968:¹

2-3-1-1- بنية الجدول:

ما يميز هذا الجدول عن باقي جداول التمويل الأخرى، هو إظهار التغير في الرأسمال العامل على شكل تغيرات في المخزون، في القيم القابلة للتحقيق والمتاحات، والتغير في الديون القصيرة الأجل. كما يأخذ بعين الاعتبار التغير في مؤونات تدني الأصول المتداولة.

كما يجب الإشارة إلى أن هذا الجدول يميز بين التدفقات الجارية والتدفقات الناتجة عن العمليات، مثل عمليات الاندماج (Fusion) والمساهمات العينية (Apports en nature).

لبناء هذا الجدول يقوم أصحابه ببعض المعالجات تميزه عن جداول التمويل الأولى من بينها ما

يلي:

¹ G. Deppallens/ J. P. Jobard, Op-Cit, Page 365,366,367,371.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- طريقة حساب التمويل الذاتي وفق الخبراء المحاسبين، إن مبلغ رصيد التمويل الذاتي يتم حسابه إما من تغيرات حسابات أو عناصر الميزانية، أو انطلاقاً من الحسابات المستخلصة من جدول النتائج.
- يتم حساب التمويل الذاتي الإجمالي وليس قدرة التمويل الذاتي، وذلك لأن هذا الجدول يقصى الأرباح الموزعة من الحساب، ولهذا السبب يتم حساب هذا الرصيد من خلال عناصر الميزانية.
- معالجة القروض والسلفات الأكثر من سنة، وفق أصحاب هذا الجدول فإن ذلك الجزء من القروض الذي يقل تاريخ استحقاقه عن سنة يبقى ضمن القروض المتوسطة وطريقة الأجر، وهو ما يخالف معايير المخطط المحاسبي PC47/57. نفس الشيء بالنسبة للجزء من السلفات الذي يقل تاريخ استحقاقها عن سنة يبقى ضمن هذا الصنف.
- هذه المعالجة من طرف الخبراء المحاسبين تهدف إلى إبقاء القروض والسلفات طبقاً لآجالها الأولى ومن آثار هذه التعديلات الخاصة بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل لا تتوافق مع الجزء الذي يقل تاريخ استحقاقه عنه سنة، وإنما تتوافق مع تسديد الفعلي لهذه الديون خلال السنة، وهنا يتعلق الأمر باختلاف مهم مع جداول التمويل الأولى، ذلك أن هذا الجدول يكون قد تخلى عن معيار الأقل والأكثر من سنة على مستوى بناء جدول التمويل، ومن هنا فإن هذا الأخير يظهر التغير في الرأسمال العامل لا يتوافق وتغير (FR) السيولة وفق معايير PC47/57.
- هذا الجدول يأخذ بعين الاعتبار الأوراق التجارية المخصومة، والتي لم يحن آجالها ضمن ذمم الاستغلال ويقابلها في الجانب الآخر قروض الخصم ضمن الديون المالية.
- ضمن موارد الأموال الخاصة لا يأخذ هذا الجدول في الحسبان إلا القيم المحققة خلال السنة الخاصة بالزيادة في الرأسمال.
- توصيات الخبراء المحاسبين توصي بأن نميز بين استثمار الاستغلال والاستثمار خارج الاستغلال.
- حساب التمويل الذاتي وفق هذا الجدول لا يأخذ بعين الاعتبار مؤونات تدني الأصول المتداولة.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

الجدول رقم (02): جدول التمويل للخبراء المحاسبين 1968

المبلغ	البيان
	الاستخدامات الثابتة للدورة مصاريف إعدادية استخدامات الاستثمارات استخدامات في قيم ثابتة أخرى تسديد الديون المتوسطة والطويلة الأجل
	A = الاستخدامات الثابتة للدورة
	موارد التمويل للدورة التمويل الذاتي الإجمالي موارد استثنائية موارد من الأموال الخاصة موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل تحصيلات السلفات
	B = موارد التمويل للدورة
	C = التغير في الرأسمال للعامل $\Delta FR = (A - B)$
	Δ في المخزونات Δ في القيم القابلة للتحقيق والمتاحات Δ - في الديون القصيرة الأجل Δ - في المخزونات تدني الأصول المتداولة

Source: G. Deppalens/ J.P Jobard, " Gestion financière de l'entreprise",
10^{ème} Edition, Sirey, paris 1990 P 365.

2-3-2- جدول التمويل لبنك فرنسا:

2-3-2-1- نموذج 1975:¹

هذا النموذج مستمد من مبادئ المحاسبة الوطنية، حيث أن عمليات المؤسسة ترتب كالاتي:

أ- عمليات الاستغلال

ب- عمليات خارج الاستغلال

(أ) - **عمليات الاستغلال:** تولد نتيجة اقتصادية إجمالية والتي تحسب من جدول حسابات النتائج.

(ب) - **عمليات خارج الاستغلال:** وتجمع ثلاثة أنواع من العمليات:

- عمليات توزيع النتيجة الاقتصادية الإجمالية، ويتعلق الأمر هنا أساسا ب:

- المصاريف المالية

- الأرباح الموزعة

- الضرائب على الشركاء والأجور

- عمليات الاستثمار ونقص الاستثمار، هذه العملية تشمل:

- المساهمات

- التنازل عن الأصول

كما يتم إدماج قروض الإيجار ضمن هذا الصنف من العمليات.

- **عمليات التمويل:** في غالب الأحيان يكون رصيد التمويل الذاتي غير كافي لضمان التوازن

المالي من هنا كان لابد من اللجوء إلى موارد خارجية، ويتعلق الأمر هنا ب:

- الأموال الخاصة، كالزيادة في الرأسمال

- الأموال المقترضة، كالقروض البنكية، والسندات.

بالنظر إلى مختلف أنواع العمليات، جدول التمويل لبنك فرنسا يحلل تدفقات الأموال الناتجة

عن العمليات المختلفة، حيث ينصب الاهتمام أولا بمبلغ العمليات التي تمثل تدفقات محتملة للخزينة، ثم

يتبعه الاهتمام بظاهرة التباعد بين تحقيق العملية وأثر ذلك على الخزينة، والتي يمكن أن تأجل عبر الزمن

مما ينتج عنه انكماش في الخزينة بسبب أن تلك التدفقات غير متاحة.

2-3-2-1- تفسير الجدول:

القسم الأول: من هذا الجدول يظم عمليات الاستغلال التي تولد نتيجة اقتصادية إجمالية، إضافة

إلى عمليات التوزيع مما ينتج عنها رصيد التمويل الذاتي، كما يشمل هذا القسم كذلك عمليات الاستثمار

¹ G.Deppalens/J.P.Jobrad, Op-Cit, page 376-377-379.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

وتناقص الاستثمار وعمليات التمويل، فالمجموع الجبري لعمليات الاستغلال وخارج الاستغلال يعطي التغير في الرأسمال العامل (ΔFR).

القسم الثاني: يبين هذا القسم من الجدول ظاهرة التباعدات، حيث أن عمليات المؤسسة نادرا ما يتم تسويتها نقدا، وبالتالي التأثير الآني على الخزينة لا يشمل إلا القسم الذي تم تسديده نقدا، ومن هنا فإن حركة الخزينة تساوي إلى: مبلغ العملية مطروح منه القرض الممنوح أو المأخوذ (التباعدات).

Mouvement de trésorerie = Montant de l'opération – crédit obtenu au consenti (décalages)

- التباعد عبر الزمن بين تاريخ العمليات وتاريخ تحقيقها ينتج عنه تغير في عناصر الميزانية على مستوى المخزونات، الذمم والديون.

فالذمم والمخزونات تشكل رأسمال المستثمر في عملية الاستغلال، بينما الديون تشكل موارد التمويل عندما يكون مبلغ الاحتياج أكبر من الموارد ينتج عنه احتياج في التمويل، ويسمى بالاحتياج للرأسمال العامل (BFR)، وهنا نميز بين الاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال. القسم الثالث: يشمل جميع العمليات التي تم تحصيلها أو إنفاقها، حيث أن الرصيد الإجمالي لهذه العمليات يقدر التغير في الخزينة الصافية للمؤسسة، والتي يمكن كتابتها بالعلاقة التالية:

$$\Delta FR - \Delta BFR = \Delta TNG$$

يجب الإشارة إلى أن تغير الخزينة يتم نتيجة لنوعين من الحركات:

- حركات الأموال: تتوافق مع التحصيلات والإنفاقات أي تغيرات السيولة.

- حركات ناتجة عن القروض البنكية (الخاصة بالخزينة)

ومن هنا فإن التغير في الخزينة يعطي بالعلاقة التالية:

تغير الخزينة = تغير السيولة - تغير القروض البنكية للخزينة

$$\Delta TNG = \Delta \text{Liquidité} - \Delta \text{Concours Bancaires de trésorerie}$$

وأن التغير في خزينة الاستغلال يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{تغير خزينة الاستغلال} = \text{النتيجة الاقتصادية الإجمالية} - \text{تغير في (BFR)}$$

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الأسهم العامل

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تتركز على تغيرات الرأسمال العامل

جدول رقم (03): جدول الموارد الاستخدامات لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة 1975 على شكل مخطط بياني

حركات الخزينة =		التباينات -		مبلغ العمليات		طبيعة العمليات
-	+	ديون	مخزونات وذمم	موارد	استخدامات	عمليات الاستغلال
نفقات الاستغلال	تحصيلات الاستغلال	Δ ديون الاستغلال	Δ المخزونات Δ الذمم الاستغلال	الإنتاج الإجمالي القيمة المضافة	استهلاكات وسيطية مصاريق مستخدمين ضرائب ورسوم	عمليات الاستغلال عمليات التوزيع
ΔT_{EXP}	تغير خزينة الاستغلال	ΔBFR_{EXP}		النتيجة الاقتصادية الإجمالية		
نفقات خارج الاستغلال	تحصيلات خارج الاستغلال	Δ ديون التوزيع	Δ ذمم التوزيع	منتجات مالية منتجات خارج الاستغلال	مصاريق مالية مصاريق خارج الاستغلال الضرائب على الأرباح والمساهمات	عمليات التوزيع
		Δ ديون الاستثمار وتناقص الاستثمارات الديون المالية	Δ ذمم الاستثمار وتناقص الاستثمار الذمم المالية	قدرة التمويل الذاتي	الأرباح الموزعة	عمليات الاستثمار وتناقص الاستثمار عمليات التمويل
ΔT_{HEXP}		ΔBFR_{HEXP}		التنازل على الأصول الثابتة التنازل على سندات المساهمة الزيادة في رأس المال فروض م.ط. الأجل	الحيازة على أصول ثابتة الحيازة على سندات المساهمة تسديد القروض م.ط. الأجل السلفات م.ط. الأجل	
$\Delta TN =$		$\Delta BFR =$	$\Delta BFR =$	تسديد السلفات م.ط. الأجل		
				ΔAFR		

Source: G. Deppalens/J.P. Jobard, 3 gestion financière de l'entreprise, Sirey Editions, Paris 1990, P 378.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

2-3-2-2- نموذج 1987:¹

جدول التمويل لبنك فرنسا 1987 يبحث عن معرفة السلوك المالي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة، حيث أن هذا الأخير يبين مختلف احتياجات التمويل للمؤسسة (استثمارات إنتاجية، أو مالية والاحتياج في الرأسمال العامل) ومختلف وسائل تغطية هاته الاحتياجات (التمويل الذاتي، مساهمات في الأموال الخاصة ديون طويلة وقصية الأجل). من هنا فإن هذا الجدول يسمح بتتبع تطور البنية المالية للمؤسسة عبر تطورها ونموها، لذلك يعتر أداة هامة للتشخيص المالي.

2-3-2-2-1- بنية الجدول:

ينقسم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول (A): يحصي الاستخدامات الصافية للمؤسسة، حيث يشمل الرصيد:

- الاستثمارات الإنتاجية، الحيازة على الأصول المالية والأصول الثابتة الأخرى المنقوص منها التنازل عن الأصول وإعانات الاستثمار المتحصل عليها خلال السنة..

- التغير في الرأسمال العامل للاستغلال (BFR_{EX}) والرأسمال العامل خارج الاستغلال (BFR_{HEX}) والمتاحات.

القسم الثاني (B): يتم في هذا القسم حساب الموارد الداخلية للمؤسسة (التمويل الذاتي)، حيث أن هذا الرصيد ليس موجها إلى نوعا معين من الاستخدامات.

المقارنة ($Rapprochement$) يبين الاستخدامات الصافية والتمويل الذاتي ($A - B$) يسمح بإظهار إما احتياج صافي في التمويل أو قدرة صافية للتمويل.

القسم الثالث (DC): هذا القسم يجمع مختلف طرق التمويل الخارجية:

- المساهمات الصافية للشركاء في رأسمال (C)

- تغير المديونية (D) التي تتوافق مع تطور القروض المأخوذة من الآخرين، تسديد القروض وتغييرات القروض البنكية.

الرصيد (C + D) يشير إلى مجموعة الموارد الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة.

يتحقق التوازن وفق بنية هذا الجدول عندما تتحقق المساواة التالية:

$$(A - B) = (C + D)$$

قراءة لأرصدة هذا الجدول:

يمكن ترجمة التوازن من خلال الرصيد ($A - B$) والرصيد ($C + D$) وفقا لوضعيتين:

¹ Gerard Melyon: Op-Cit, P 218.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- الوضعية الأول: الرصيد $(A - B) < 0$ في ظل هذه الفرضية، المؤسسة تولد قدرة تمويل صافية ويمكن تفسيرها بـ:

- ضعف الاستثمارات (نمو ضعيف)

- مردودية معتبرة والتي تسمح بتمويل الاستثمارات وإرضاء ما .رؤوس الأموال.

- نتيجة لسياسة تناقص في الاستثمارات أو تنازل لأصول الثابتة.

الوضعية الثانية: الرصيد $(A - B) > 0$ في ظل هذه الفرضية ملزمة بأن تواجه احتياج صافي في التمويل، وهذا الاحتياج في التمويل يمكن تفسيره كآتي:

- نمو معتبر مصحوب بمردودية مرضية، الشيء الذي يبرر اللجوء إلى رؤوس أموال جديدة.

- عدم كفاية رؤوس الأموال المخصصة مما يتطلب اللجوء إلى التزامات جديدة..

هذا الجدول يسمح بوصف تطور الرأسمال المخصص (Capitale Engage) ودرجة تغطية

احتياجات التمويل بواسطة الموارد الداخلية للمؤسسة. كما يعطي إشارات حول قدرة المؤسسة في تمويل

استخداماتها بدون اللجوء إلى مساهمات خارجية، كما يعلمنا حول تطور مستوى من طرف المؤسسة.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

جدول رقم (04): جدول التمويل لمركز ميزانيات لبنك فرنسا 1987

N	N - 1	N - 2	العناصر
			+ استثمارات إنتاجية + الحيازة على مساهمات وتغيرات الأصول الثابتة الأخرى - التنازل عن الأصول وإعانات الاستثمار المأخوذة + تغير احتياجات الرأسمال العامل للاستغلال ΔBFR_{EX} + تغير احتياجات الرأسمال العامل خارج للاستغلال ΔBFR_{HEX} + تغير المتاحات
			(A) = الاستخدامات الصافية (صافية من التنازل)
			القيمة المضافة (وفق مركز الميزانيات) - مصاريف المستخدمين = الفائض الإجمالي للاستغلال (حسب مركز الميزانيات) EBE - الفوائد - الضرائب على الأرباح - الأرباح الموزعة خلال السنة + تمويل التكاليف ± نواتج أخرى ومصاريف خارج الاستغلال
			B = التمويل الذاتي
			(A - B) الاحتياج الصافي للتمويل (أو قدرة تمويل إذا كان $A > 0$) (- B)
			C = مساهمات أو استرداد الشركاء - فيما يخص رأسمال - فيما يخص الديون المالية
			+ قروض جديدة - تسديد القروض + تغير القروض البنكية الجارية
			D = تغير المديونية
			(C + D) = الموارد الخارجية

Source: Gerard Melyon: " gestion financière", Breal Edition, Paris 1999, P 219.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

2-3-3- جدول التمويل حسب PCG 82 الفرنسي:

بالنسبة للمخطط المحاسبي العام PCG82، جدول التمويل أو جدول الاستخدامات والموارد للدورة يتم إعداده بطريقة تسمح بتحليل الحركات المحاسبية التي تساهم في تفسير تغيرات ذمة المؤسسة (Patrimoine de l'entreprise).

قانون 1 مارس 1984 ومرسومه التطبيقي المؤرخ في 1 مارس 1985، الزم إجبارية إعداد ونشر جدول التمويل لبعض المؤسسات الفرنسية التي تتجاوز الحدود التالية:

- مؤسسات لها عدد عمال مساويا أو أكبر من 300 عامل.

- مؤسسات تحقق رقم أعمال مساويا أو أكبر من 120 مليون فرنك فرنسي (سابقا)

يمكن تعريف جدول التمويل، كجدول لتدفقات الخزينة الذي يسمح بالمرور من ميزانية إلى أخرى ويفسر التغيرات التي تحدث ما بين الوضعيتين (ميزانية بداية السنة والميزانية الختامية) بطريقة ستاتيكية. منطوق هذا الجدول بسيط، ويتمثل في الآتي:

إلى النتيجة الصافية للدورة يتم إضافة العمليات التي تم تناولها بصفة محاسبية بحتة في جدول النتائج أي العمليات التي ليس لها تأثير على الخزينة كمخصصات الاهتلاك والمؤونات، ثم نطرح فائض القيمة (Plus valeur) أو نقص القيمة (Moins Value)، المتضمن في النتيجة الصافية للدورة لنحصل في الأخير على قدرة التمويل الذاتي (CAF). إلى هذا المورد (CAF) نضيف موارد خارجية أخرى مثل:

- الزيادة في رأس المال.

- القروض المتوسطة والطويلة الأجل الجديدة.

- العناصر الاستثنائية كالتنازل عن الأصول.

عن طريق مجمل هذه الموارد المؤسسة تستطيع مواجهة بعض الاستخدامات:

- استثمارات.

- توزيع الأرباح.

- تسديد الديون المتوسطة وطويلة الأجل.

رصيد هذه الاستخدامات والموارد (أي الفرق بينهما) يشكل التغير في الرأسمال العامل الوظيفي

للسنة (ΔFR).

لهذا التغير في الرأسمال العامل الوظيفي نقوم بطرح التغير في الاحتياج للرأسمال العامل

(ΔBFR) لنحصل في الأخير على التغير في خزينة المؤسسة للدورة.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الأسهم العامل

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

2-3-3-1- خصائص الجدول:¹

يتميز جدول التمويل التقليدي لـ PCG82 بالخصائص التالية:

- يقسم التدفقات إلى استخدامات وموارد.
- يركز أساسا على التدفقات المسماة تدفقات القسم الأعلى للميزانية، أي تلك التي تفيد في تعيين الرأسمال العامل الوظيفي، استثمارات، مديونية، تنازل عن الأصول... الخ.
- والتدفقات المرتبطة بالاستغلال والتي تفيد في تحديد الاحتياج للرأسمال العامل، والتي يعتبرها كحساب تسوية المدرج بين تغيرات رأسمال العامل الوظيفي وتغيرات الخزينة.
- لا يأخذ في الحسبان إلا التدفقات التي تندرج في الميزانية، بمعنى أن التدفقات التي يتم انقصاها لتحديد نتيجة الدورة (مصاريف مالية، ضرائب على الأرباح) لا يتم إظهارها في جدول التمويل.
- التوازن المالي يتحقق عندما الرأسمال العامل (FR) يضمن تغطية الاحتياج للرأسمال العامل (BFR)، بمعنى أن التغير في (FR) على أدنى تقدير يكون مساويا للتغير في (BFR). كما يجب أن ندرس شروط تحقيق التوازن المالي عبر عدة سنوات.
- الانتشغال الأساسي هو معرفة مدى قدرة المؤسسة من مواجهة احتياجات النمو دون إحداث تدهور بالخزينة.
- قرارات الاستثمار، التجديد أو النمو والتي تترجم في أن واحد بارتفاع القيم الثابتة والاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال، لابد أن تساير بالتزاوج (de pair) مع الزيادة في الموارد المستقرة بطريقة تسمح للتغير في الرأسمال العامل أن يغطي التغير في الاحتياج للرأسمال العامل.

2-3-2- نماذج جدول التمويل حسب PCG:

المخطط المحاسبي العام PCG يقترح نموذجين من جداول التمويل، الأول يدعى جدول التمويل بالحساب (En compte)، والثاني بجدول التمويل بالقائمة (En liste)، وفي دراستنا هذه سنقتصر على جدول التمويل بالحساب.

¹ P. VERNIMMEN: "Finance d'entrepris / Analyse et gestion " 5^{ème} Edition, DALLOZ, P 268.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

القسم الأول:

جدول رقم (06): جدول التمويل حسب PCG 82 بالحساب

N	الموارد	N	الاستخدامات
	<p>الأرباح الموزعة خلال الدورة الحياسة على أصول ثابتة - أصول ثابتة معنوية - أصول ثابتة معنوية - أصول ثابتة مالية مصاريف مقسمة على عدة سنوات نقص في رؤوس الأموال الخاصة تسديد الديون المالية مجموع الموارد</p>		<p>قدرة التمويل الذاتي للدورة التنازل أو نقص في الأصول الثابتة - أصول ثابتة معنوية - أصول ثابتة مادية - أصول ثابتة مالية الزيادة في الأموال الخاصة الزيادة في الديون المالية مجموع الاستخدامات</p>
	<p>التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي (موار صافية)</p>		<p>التغير في الرأسمال الصافي الإجمالي (الاستخدامات الصافية)</p>

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

القسم الثاني من جدول التمويل بالحساب

الدورة N			التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي
احتياج 3	احتياج 2	احتياج 1	
			<p>تغيرات الاستغلال</p> <p>تغيرات أصول الاستغلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات - تسبيقات مدفوعة - الزبائن والحسابات المرتبطة بها <p>ذمم الاستغلال الأخرى</p> <p>تغيرات ديون الاستغلال</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسبيقات مأخوذة - ديون الموردين والحسابات المرتبطة بها <p>المجموع</p> <p>(A) التغيرات الصافية للاستغلال</p> <p>تغيرات خارج الاستغلال</p> <ul style="list-style-type: none"> - تغيرات المدنين آخرين - تغيرات الدائن آخرين <p>المجموع</p> <p>(B) التغيرات الصافية خارج الاستغلال</p> <p>المجموع (B + A):</p> <p>الاحتياج في الرأسمال العامل</p> <p>الفائض في الرأسمال العامل</p> <p>تغيرات الخزينة</p> <p>تغيرات المتاحات</p> <p>تغيرات القروض البنكية الجارية والحسابات الدائنة للبنوك</p> <p>C ◊ التغيرات الصافية للخزينة</p> <p>تغير الرأسمال العامل الصافي للخزينة</p> <p>المجموع (A + B + C)</p> <p>استخدام صافي</p> <p>أو</p> <p>مورد صافي</p>

Source: G. Depplans, J. P Joberd, " Gestion financière" 10^{ème} Edition, Sirey 1990, PP 189, 190

2-3-3-3- بنية جدول التمويل حسب PCG 82¹:

ينقسم هذا الجدول إلى قسمين أساسيين:

- **القسم الأول:** هذا القسم من الجدول يعكس القسم الأعلى للميزانية، حيث يجمع مجمل التدفقات المالية المرتبطة بتغيرات الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، لغرض إظهار رصيدها، أي التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي ما بين بداية السنة ونهايتها.

$$\Delta FR_{NG} = \Delta RD - \Delta ES$$

حيث أن:

RD : الموارد الدائمة

ES : الاستخدامات المستقرة

هذه المساواة ناتجة عن التعريف الأول للرأسمال العامل المعبر عنه في التحليل الوظيفي للميزانية.

$$FR_{NG} = RD - ES$$

كذلك هذا القسم من الجدول يسمح بإجراء جرد لتدفقات الأموال (Flux de fonds)

$$FR_{NG0} = \text{الرأسمال العامل الصافي الإجمالي لبداية الدورة}$$

$$FR_{NG1} = \text{الرأسمال العامل الصافي الإجمالي لنهاية الدورة}$$

ويمكن كتابتهم على شكل معادلتين:

$$FR_{NG0} = (RD_0 - ES_0) \quad [1]$$

$$FR_{NG1} = (RD_1 - ES_1) \quad [2]$$

والفرق بين المعادلتين [1] - [2] يكتب على النحو التالي:

$$FR_{NG1} - FR_{NG0} = [(RD_1) - (RD_0)] - [(ES_1) - (ES_0)]$$

ومن هذه العلاقة نتحصل على:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta RD - \Delta ES$$

وبتطبيق القاعدة الأساسية للتوازن المحاسبي: الاستخدامات تساوي الموارد، تسمح ببناء القسم الأول من جدول التمويل وفق المبدأ المبين في الجدول التالي:

¹ Gerard Melyon, Op-Cit, Page 174,182,184,185

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

جدول رقم (07): جدول مختصر للقسم الأول من جدول التمويل

الموارد	الاستخدامات
زيادة في عناصر الخصوم ونقص في عناصر الأصول	زيادة في عناصر الأصول ونقص في عناصر الخصوم

Source: Gérard MELYON " gestion financière", Bréal édition, Paris 1999, P 175.

وبمقارنة الموارد الدائمة بالاستخدامات المستقرة نستخلص النتائج التالية:



(أ) - تحليل الموارد:

- قدرة التمويل الذاتي (CAF): تمثل الثروة التي خلقتها المؤسسة من خلال نشاطها خلال الدورة بحيث تسمح بتمويل النمو وبقاء نشاط المؤسسة.

- الزيادة في الأموال الخاصة: وتشمل المساهمات النقدية والعينية بما فيها علاوة الإصدار، إضافة إلى الموارد الدائمة الجديدة للدورة مثل إعانات الاستثمار.

- الزيادة في الديون المالية: وتشمل الزيادة في مجمل عناصر الديون المالية للميزانية عدا القروض البنكية الجارية والرصيد الدائن في البنوك، لاعتبارهما يدخلان ضمن خزينة الخصوم أو تغيرات الخزينة التي تظهر في القسم الثاني من الجدول.

- التنازل أو نقص عناصر الأصول الثابتة، وتشمل إلا العمليات التي ينتج عنها تدفق مالي حقيقي.

(ب) - تحليل الاستخدامات:

- الأرباح الموزعة (Dividendes) ويتعلق الأمر بالأرباح الموزعة والمدفوعة خلال الدورة N، ولكن تتعلق بنتيجة الدورة N - 1.

- الزيادة أو الحيازة على أصول ثابتة، وتشمل الزيادة في عناصر الأصول الثابتة سواء أكانت معنوية أو مادية أو مالية بما في ذلك السلفات، هذه الأصول الثابتة يجب أخذها بقيمتها الإجمالية.

- النقص في الأموال الخاصة: ويشمل تسديد أو تحرير قسم من أرصدة الشركاء المجمدة، اقتطاعات الاستغلال بالنسبة للمؤسسات الفردية.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- تسديد الديون المالية عكس الديون المالية فيما يخص جانب الموارد نأخذ في جانب الاستخدامات كل التسديدات التي تمس الديون المالية الهيكلية، ولا تشمل هذه الخانة القروض البنكية الجارية والأرصدة الدائمة في البنوك.

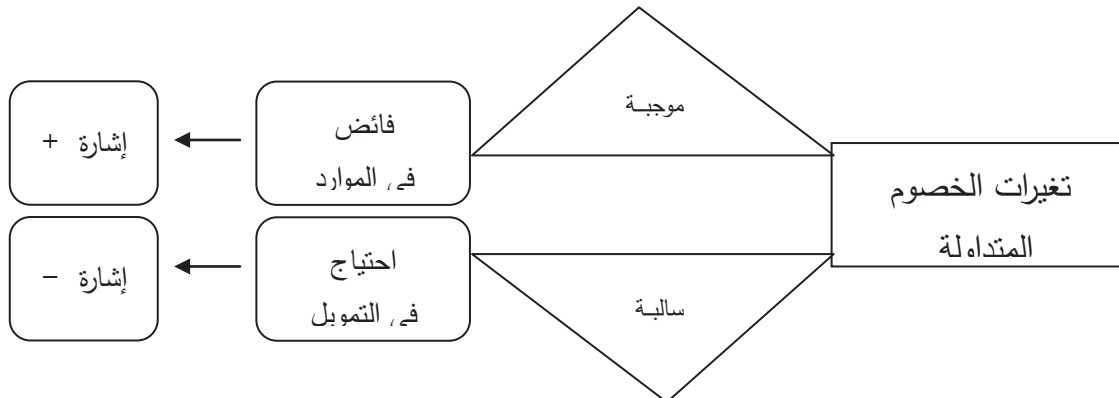
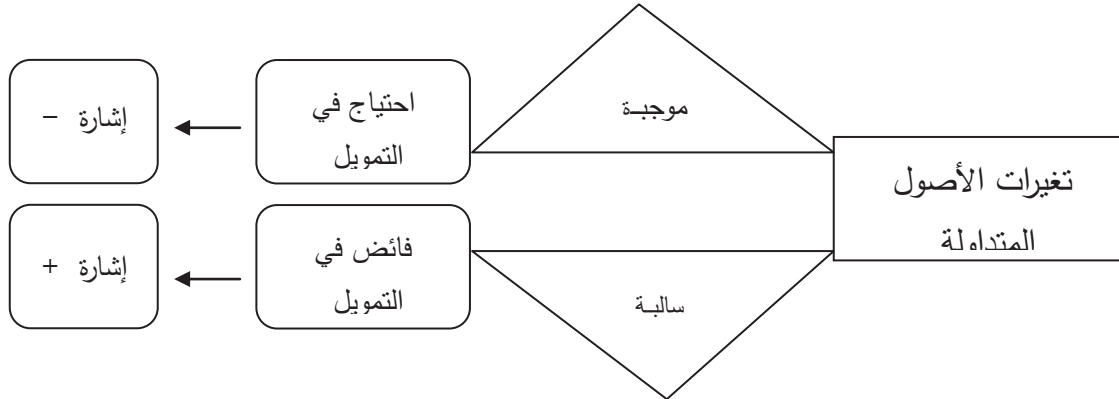
- **القسم الثاني:** هذا القسم من الجدول يهتم بالقسم الأسفل من الميزانية والهدف منه هو تحليل استعمال تغيرات الرأسمال العامل الصافي الإجمالي.

بنية هذا القسم هي بنية وظيفية، وذلك لأن عناصر حساب الرأسمال العامل مرتبطة أو مقسمة وفق صنفين: استغلال وخارج الاستغلال، إضافة إلى الخزينة، ومن ثم فإن تغيرات الرأسمال العمل يتم وفق المعادلة التالية:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta BFR_{EX} + \Delta BFR_{HEX} + \Delta T_{NG}$$

هذه التغيرات تتميز بترتيب مزدوج:

- وفقا لطبيعتها: استغلال، خارج الاستغلال، خزينة.
- وفقا لمدلولاتها: احتياج أو فائض في التمويل.



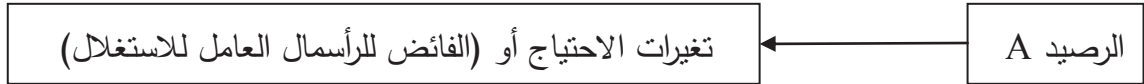
Source: Gérard MELYON " gestion financière", Bréal édition, Paris 1999, P 182.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

الاحتكاك بين الفائض والاحتياج لكل مستوى من المستويات الثلاثة (استغلال، خارج الاستغلال، خزينة) يظهر لنا أرصدة تسمى بالرصيد "A" الرصيد "B" والرصيد "C".

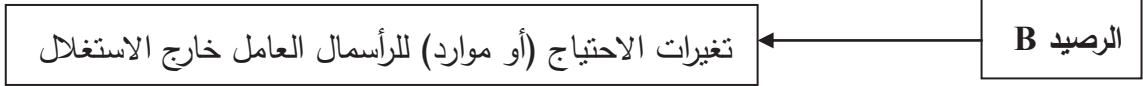
الرصيد = الفائض - الاحتياج

- الرصيد "A" يشير إلى التغيرات الصافية للاستغلال"



ويضم تغيرات:

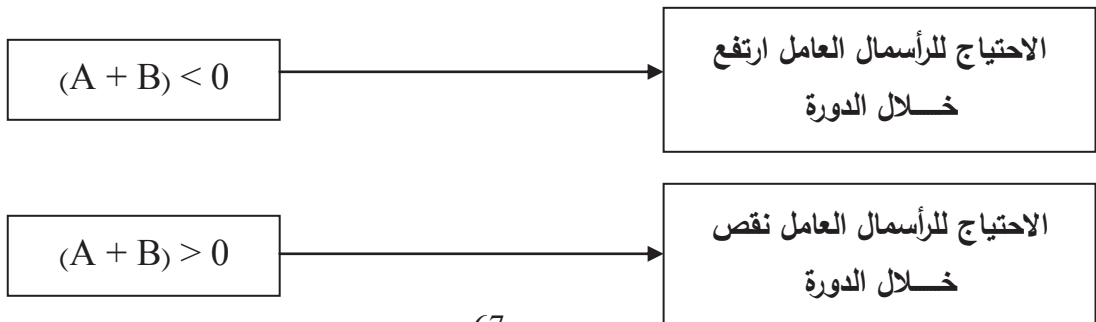
- أصول الاستغلال (تغيرات المخزونات، الزبائن، الحسابات المرتبطة بهم ودمم استغلال أخرى، ذمم جبائية للاستغلال).
- تغيرات خصوم الاستغلال (تغيرات ديون الموردون والحسابات المرتبطة بها للاستغلال، ديون جبائية للاستغلال)



الجمع الجبري للتغيرات الصافية للاستغلال وخارج الاستغلال تمثل الاحتياج أو فائض الدورة للرأسمال العامل.



إذا التغير في (BFR) = التغيرات الصافية للاستغلال + التغيرات الصافية خارج الاستغلال
تحديد الاحتياج أو فائض الرأسمال العامل للدورة يمكن استخلاصه من الوضعيات التالية:



الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

الرصيد "C" يشير إلى التغيرات الصافية للخبزينة

الرصيد "C" = تغير الخبزينة

$$\Delta T_{NG} = \Delta TA - \Delta TP$$

حيث أن:

ΔTA : تمثل تغير خبزينة الأصول، وتظم تغيرات المتاحات في شكل السيولة (الصندوق) والحسابات

الدائنة لدى البنوك، إضافة إلى سندات الإيداع قصيرة الأجل.

ΔTP : تمثل تغير خبزينة الخصوم، وتظم القروض البنكية الجارية، إضافة إلى الأوراق التجارية

المخصومة، والتي لم يحن أجلها بعد.

مجموع تغيرات الأرصدة الثلاث (A + B + C) تمثل التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي.

2-3-3-4- قراءة لجدول الاستخدامات والموارد لـ PCG 82¹:

نموذج جدول التمويل حسب PCG 82 مبني على أساس التصور الوظيفي للديناميكية المالية

للمؤسسة، وذلك لاستعماله المعادلة الأساسية للخبزينة:

$$T_{NG} = RR_{ng} - BFR_{ng}$$

حسب هذا الجدول، التوازن المالي يحترم عندما المؤسسة تستطيع تمويل نموها بدون أن تحدث تدهور للخبزينة الصافية، بعبارة أخرى التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي (ΔFR_{ng})، يكون كافي من أجل تغطية الزيادة في القسم الهيكلي للاحتياج للرأسمال العامل.

المنطق المالي للجدول يفترض على المؤسسة أن تمتلك موارد مستقرة تسمح لها بتمويل استثماراتها والاحتياج للخبزينة الناتج عن دورة الاستغلال. الاستخدامات المستقرة لا بد أن تغطي من طرف موارد مستقرة، التغيرات الموسمية والظرفية للاحتياج للرأسمال العامل يمكن تغطيتها بواسطة قروض بنكية جارية. كما أن كيفية تمويل الاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال تظهر المخاطرة والهشاشة المالية التي تتعرض لها المؤسسة فإذا كانت الموارد المستقرة أكثر من الاستخدامات المستقرة، المؤسسة تمتلك خبزينة موجبة أما في حالة العكس على المؤسسة اللجوء إلى القروض البنكية. الاستعمال الجاري والمتكرر للقروض البنكية الجارية لتمويل القسم الهيكلي للاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال يترجم وضعياً هشاشة مالية للمؤسسة، باعتبار أن التوازن يعتمد بدرجة كبيرة على تجدد هذه القروض.

¹ B. COLASSE, " Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et Audit ", Economica, Paris 2000, P 1153.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

تحليل تطور الرأسمال العامل الصافي الإجمالي المحدد من طرف التدفقات الناتجة عن القسم الأول للجدول تسمح بتحديد كفاءات تمويل الاستثمارات، وكذا تأثيره على التوازن للمؤسسة وتقدير قدرة التسديد انطلاقاً من الـ (CAF).

تحديد التغطية الكلية للاستخدامات المستقرة من قبل الموارد المستقرة يمكن معرفته من خلال استعمال نسبتين:

- تدفق الموارد المستقرة / الاستثمارات

- تدفق الموارد المستقرة / الاستثمارات + التغير في (BFR_{EX})

دور مانحي الأموال في تمويل النمو، يمكن معرفته من خلال الاستعانة بالنسب التالية:

- تدفق الأموال الخاصة / الاستثمارات

- تدفق الأموال الخاصة / الاستثمارات + التغير في (BFR)

حصة الاستثمارات الصناعية الممولة ذاتياً، يمكن تقديرها وفق النسبة التالية:

- CAF / الاستثمارات المادية

ونفيد هذه النسبة في تقدير درجة الاستقلالية المالية. كما تستعمل الـ (CAF) في تحديد قدرة

المؤسسة على تسديد الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ويمكن تقييمها من خلال نسبتين:

- (CAF) / القروض المسددة

- قروض مالية مستقرة / (CAF)

تحليل الاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال الذي تظهر العناصر المكونة له في القسم الثاني من

الجدول يسمح بتحديد التسيير الجاري للمؤسسة، فالمقارنة بين العناصر المكونة لـ (BFR_{EX}) ونشاط

المؤسسة وكذلك هيكلية التكاليف، تعطي مؤشرات أولى حول طبيعة التغيرات التي تحدث، أي هل تعود

لأسباب هيكلية أم ناتجة عن أسباب ظرفية.

2-3-3-5- حدود الجدول: ¹ Les limites

حدود جدول التمويل حسب PCG82 تكمن أساساً في مفهومي قدرة التمويل الذاتي والرأسمال

العامل الوظيفي واللذان يتميزان بطبيعية محاسبية.

- قدرة التمويل الذاتي يتوقف حسابها على الاختيار المحاسبي لتحديد مخصصات الاهتلاك (مدة

وطريقة حساب الاهتلاكات) ومخصصات المؤونات (نقاش كبير يدور حول مؤونات تدني الأصول

المتداولة والتي لا تتوافق طبيعتها مع طبيعة الموارد المستقرة يتم تخصيصها لمواجهة خطر قصير

¹ B. COLASSE, Op-Cit, P 1154.

الفصل الثاني: تحليل جداول التمويل التي تركز على تغيرات الرأسمال العامل

- الأجل). بمعنى إدراج عناصر من الأصول المتداولة ضمن تغيرات الرأسمال العامل (FR) ومن ثم إعطاء قدرة التمويل الذاتي صفة موارد مستقرة يبقى محل انتقاد.
- هذا الجدول يعطي الانطباع بأن قدرة التمويل الذاتي توجد في شكل متاح لتمويل مثلا، الاستثمارات في حين يمكن أن يكون جزءا منها على شكل مبالغ " مجمدة " على مستوى (BFR)، وبالتالي غير متوفرة لدى المؤسسة. بعبارة أخرى أن الـ (CAF) هي عبارة عن خزينة محتملة ولا يمكن أن تكون في شكل تدفق متاح في الخزينة إلا بعد أن يتم تحصيل كل المنتوجات وتسوية كل المصاريف.
- قدرة التمويل الذاتي يتم حسابها قبل توزيع الأرباح (Dividendes) وبعض الموارد (مكافئة الأموال الخاصة) من جهة أو بعد تسديد فوائد الديون من جهة أخرى، ولإيجاد نفس القيمة للتغير في (FR) يجب حساب قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة.
- مفهوم الرأسمال العالم (FR) في حد ذاته هو محل نقاش وانتقاد ذلك لاعتباره مفهوم اصطلاحي (Conventionnel)، وهذا لعدم وجود تعريف غير قابل للنقاش لمفهوم الموارد المستقرة ونفس الشيء للاستخدامات المستقرة، وهما عنصران يتوقف تحديد الرأسمال العامل عليها كثيرا، في حين أن مفهوم (BFR) لا يشوبه أي نقاش لاعتباره يشكل سيولة إن عاجلا أم آجلا (المخزونات سوف يتم بيعها الزبائن سوف يسددون ما عليهم، الموردون سوف يتم تسديد مستحقاتهم، وفي إطار استمرارية عملية الاستغلال فإن المخزونات سوف يتم استبدالها بمخزونات أخرى، والزبائن بزائن آخرين، ونفس الشيء مع الموردين.

الفصل الثالث

جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

منذ نهاية سنة 1980، بدأ تعميم استعمال جداول تدفقات الخزينة عبر العالم كبديل لجداول التمويل (جداول الموارد والاستخدامات) التي تركز على تغيرات الرأس مال العامل والاحتياج في الرأس مال العامل، لتفسير تطور الخزينة. كما يجب أن نشير أن هذه الأخيرة أي جداول التمويل تخنفي نهائيا من التقارير السنوية للشركات.

من ضمن 100 مجموعة صناعية وتجارية رائدة وأكثر أهمية في فرنسا سنة 1997، منها 71 مجموعة قامت بنشر جداول تدفقات الخزينة و 29 قامت بنشر جداول التمويل.¹

جداول تدفقات الخزينة تستعمل أساسا لدراسة درجة الملاءة وخطر الإفلاس، كما تعطي معلومات تسمح بتشخيص سياسات الاستثمار والتمويل المتبعة من طرف المؤسسة، إضافة إلى الاختلالات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات.

في هذه الفصل سوف نتناول ثلاثة أنواع من هذه الجداول لاعتبارها ساهمت إلى حد كبير في تطوير التحليل المالي وهي كالاتي:

- جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا 1987.

- الجداول المتعدد السنوات (TPFF) لـ (G. de MURARD).

- جداول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي لسنة 1988.

3-1- جدول التدفقات لمركز ميزانيات بنك فرنسا 1987:

Le tableau de flux du central de bilans de la banque de France

جدول التدفقات لبنك فرنسا ما هو إلا تكملة لجدول التمويل لنفس الهيئة، بحيث أن هذا الجدول يركز أساسا على تغيرات الخزينة.

لقد تم إعداد هذه الوثيقة للأهداف التالية:²

- قياس كفاءة وقدرة المؤسسة في توليد السيولة (الخزينة) من خلال عملياتها الجارية.

- تحليل الاستخدامات التي ساهمت في توليد هذه السيولة (الخزينة).

- إظهار الموارد المستقرة التي اعتمدت عليها المؤسسة.

¹ B. COLASSE, OP-Cit, P 1155.

² G.MELYON, Op-cit, P 226.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

هذا النوع الجديد من الجداول التدفقات يسمح بالتأكد من تناسق الاختيارات الاستراتيجية للمؤسسة، وهذا التناسق يمكن تقييمه من خلال مستويين:

المستوى الأول: كفاءة المؤسسة في توليد سيولة من خلال النتائج المحققة خلال الدورة.

المستوى الثاني: قدرة المؤسسة بعد تغطية مختلف الاقتطاعات التي لا يمكن تأجيلها الحفاظ على رصيد من الخزينة يتوافق والاستثمارات المراد القيام بها.

بناء جدول التدفقات لبنك فرنسا ينطوي على عدة مفاهيم خاصة بهذه الهيئة، حيث يجدر بنا قبل كل شيء أن نقوم بتعريفها وإظهار مدلولاتها.

3-1-1- المفاهيم المستعملة في الجدول:

أ- القيمة المضافة الكلية: La valeur ajoutée globale (VAG)

القيمة المضافة الكلية تأخذ بعين الاعتبار نتائج بعض العمليات خارج الاستغلال ويتم حسابها من خلال القيمة المضافة بتكلفة العوامل (au coûts des factures). وتحسب بهذه الصيغة:¹

القيمة المضافة (بتكلفة العوامل)
+ النواتج المالية
+/- عمليات أخرى جارية
+/- عمليات استثنائية (ماعدات التنازل)
+ تحويل التكاليف
= القيمة المضافة الكلية VAG

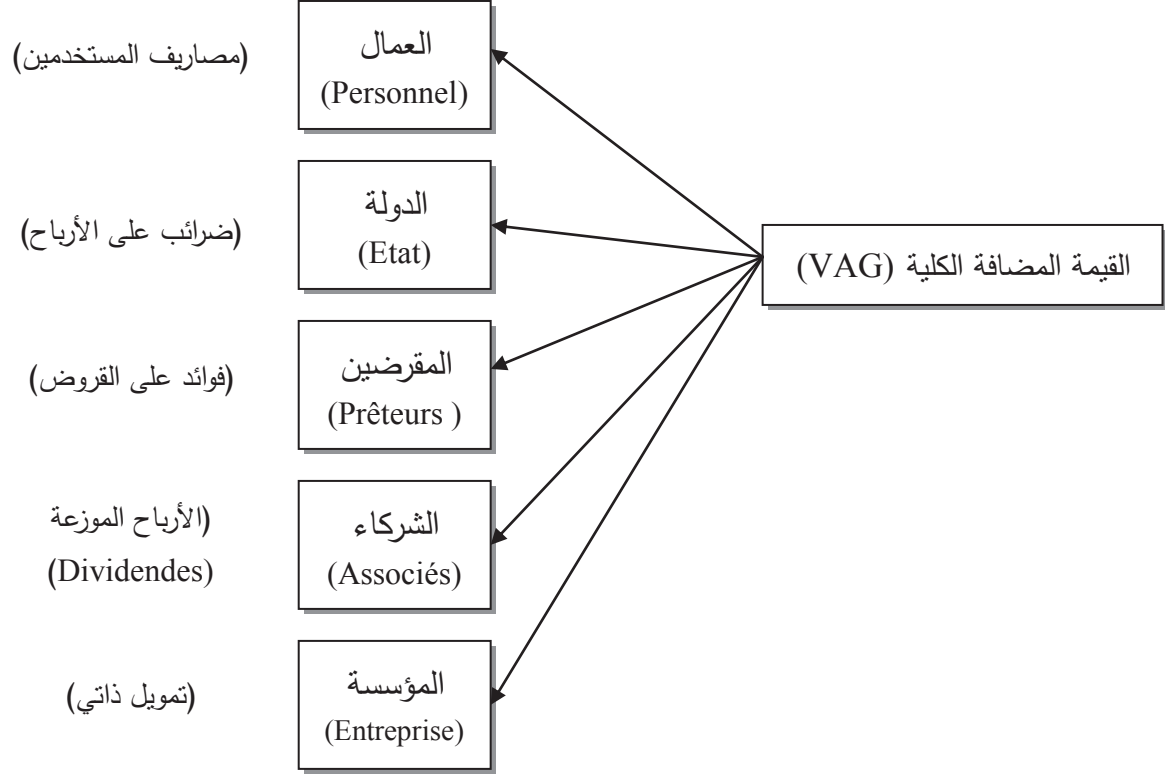
- مدلولاتها:

تسمح بقياس الفائض من الثروة التي تم خلقها من طرف المؤسسة من خلال مجمل نشاطاتها، بحيث تعتبر عمليات الاستغلال أهم مساهم في خلق هذه الثروة، إضافة إلى بعض العمليات المالية (الفارق بين النواتج والمصاريف المالية)، والاستثنائية والعمليات الأخرى الجارية المؤثرة في المبلغ الواجب توزيعه بين المؤسسة ومختلف شركائها.

¹ DECF .J. BARREAU/J. DELAHAYT, " Gestion financière", DANOD, Paris 1991, P 259.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الشكل رقم (13): يبين كيفية توزيع VAG بين مختلف شركا المؤسسة



Source: G.deplens/J.P Jobard, "gestion financière de l'entreprise " Sirey éditions, Paris 1990, P 476

نستطيع القول بأن القيمة المضافة الكلية تتعلق بمجموع المداخل (خارج التنازل) والتي تشكل موضوع التوزيع بين مختلف الأطراف. إن استمرارية تمويل نشاط المؤسسة مرتبط بدرجة كبيرة بما يمكن الاحتفاظ به من موارد بعد القيام بتوزيع الـ (VAG).

كما يتطلب الأمر تحليل شكل توزيع الـ (VAG) وتحديد مختلف العوائق التي تواجهها المؤسسة في

عملية التوزيع نذكر منها:

- أهمية مصاريف المستخدمين.
- تكلفة الفوائد على القروض.
- ثقل الضرائب على الأرباح.
- مكافئة الشركاء.
- حصة المؤسسة المخصصة لتمويل النمو.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

يمكن تقديم أهمية توزيع الـ (VAG) في سلسلة من خمسة نسب مالية:¹

* أهمية مصاريف المستخدمين:

العمال = مصاريف المستخدمين / (VAG)

* ثقل الضرائب على الأرباح:

الدولة = الضرائب على الأرباح / (VAG)

* سياسة مكافئة الشركاء:

الشركاء = الفوائد على الأرباح الموزعة / (VAG)

* عبء الفوائد على الديون:

المقترضين = الفوائد على الديون / (VAG)

* هامش التمويل الذاتي:

المؤسسة = التمويل الذاتي / (VAG)

ب- الفائض الإجمالي الكلي (EBG): Excédent brut global

التصحيحات التي أجريت على القيمة المضافة كان لها انعكاس على باقي الأرصدة التي يتكون منها الجدول، ونصل بذلك إلى الرصيد الثاني وهو (EBG). ويتم حساب هذا الرصيد وفق الصيغة التالية:²

القيمة المضافة الكلية (VAG)
- مصاريف المستخدمين
= الفائض الإجمالي الكلي (EBG)

- **مدلولات هذا الرصيد:**

- الفائض الإجمالي الكلي (EBG) يقابله الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) مضافا إليه النتائج الخاصة بالعمليات خارج الاستغلال.

- هذا الرصيد يقيس قدرة المؤسسة على توليد الموارد (Ressources) على مستوى مجمل نشاطاتها.

- هذا الرصيد يسمح بإجراء مقارنة بين المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع والنشاط، على اعتبار أن حسابه يتم قبل القيام بالاقتطاعات الجبائية.

لقد تم استعمال هذا الرصيد في حساب بعض النسب ذات أهمية من طرف مركز ميزانيات بنك

فرنسا نذكر منها:

¹ G. Depallens, J. P. Jobard, Op-cit, P 474.

² G. Depallens, J. P. Ibid, P 260.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

- معدل الهامش الإجمالي الكلي = (EBG) / (رقم الأعمال HT) x %

- المردودية الإجمالية الكلية للرأسمال المخصص (Capital Engagé)¹

$$= (EBG) / \text{الرأسمال المخصص}$$

هذين المؤشرين (Indicateurs) يسمحان بالحكم على الأداء الإجمالي للمؤسسة، لأنهما يأخذان في الحسبان إضافة إلى مردودية الاستغلال، النواتج المالية والاستثنائية (ماعدا نواتج التنازلات) التي استطاعت المؤسسة تحصيلها (Encaisser). وكذلك الأهمية المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال. بواسطة الـ (EBG) نستطيع الحكم على أهمية مصاريف الفوائد التي تتحملها المؤسسة.

$$\text{ثقل الفوائد} = \text{مجموع الفوائد} / (EBG) \%$$

هذه النسبة تقيس القسم من الأرباح الكلية التي يجب على المؤسسة تخصيصها لمكافئة رؤوس الأموال المقترضة، فهي نسبة جد حساسة لتطور الوضعية المالية للمؤسسة. كما أنها تشكل مؤشر ذو دلالة عن الصعوبات المستقبلية المحتملة.

الفائض الإجمالي الكلي (EBG) يشكل المستوى الأول لتشكيل أو تكوين الخزينة الكلية للمؤسسة باعتباره تدفق لسيولة محتملة، المتحصل عليه من خلال النشاط الكلي ولهذا يعتبر نقطة انطلاق جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا.

ج- فائض الخزينة الكلية (ETG): L'excédent de trésorerie globale

فائض الخزينة الكلية عبارة عن الفرق بين النواتج المحصلة (Encaisses) والتكاليف المنفقة (Décausées)². فهو يبين الدور الأساسي للتباعد المؤقت في تكوين الأرصدة الداخلية للخزينة، وبالتالي يؤدي إلى أول قياس لإمكانيات المؤسسة المالية: يحسب ETG بالعلاقة التالية:³

الفائض الإجمالي الكلي (EBG)
- التغير في الرأسمال العامل (ΔBFR)
= القيمة الخزينة الكلية (ETG)

¹ Capital Engagé se compose des actifs immobilisés de BFRG, et disponible.

² A l'exception des produits de cession d'immobilisations et à l'exception des produits de provisions. Quote-part de subvention d'investissement virée au compte de résultat qui ne se traduisant pas par des flux monétaire.

³ Banque de France, Op-cit, P1.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

يمثل الـ (ETG) الفرق بين (EBG) والتغير في (BFR)، ويتأثر مثله مثل (ETE) تأثيراً مباشراً بالتباعد الموجود بين التعهد المتعلق بالعمليات (Engagement des opération) وتسويتها (leur règlement)، حيث أن:

- ارتفاع في (BFR) يؤدي إلى احتجاز (Rétention) للخزينة الكلية.

- انخفاض في (BFR) يؤدي إلى توسع الخزينة الكلية.

ومن هنا فإن (ETG) يتأثر بتطور نشاط المؤسسة وهيكله الاحتياج للرأسمال العامل.

- إن التغير في مستوى نشاط المؤسسة وتغير ظروف مواجهة المؤسسة لاحتياجاتها التمويلية الجارية، له تأثير في تكوين (ETG).

- تطور نشاط المؤسسة له تأثير تلقائي على مكونات الأصول المتداولة المرتبطة بدورة الاستغلال،

وبالتالي الزيادة في الاحتياج للرأسمال العامل (BFR)، بينما أي تراجع في حجم النشاط يؤدي بصفة عامة إلى انخفاض في (BFR)، وبالتالي الزيادة في الخزينة الكلية.

الملاحظتان السالفة الذكر تبينان التنوع في العوامل المفسرة لتكوين (ETG).

- إن تفسير (ETG) يتحدد بواسطة مردودية نشاط المؤسسة وثقل التغير في الرأسمال العامل، الشيء الذي ينعكس على تدفقات الخزينة، ومدى تأثير السياسات والاستراتيجيات التي تبعتها الخزينة المؤسسة مثلاً:

- التأثير في الاحتياجات التمويلية من خلال اختيار معدل نمو معين.

- تأثير القرارات الموجهة إلى تحسين تسيير عناصر الأصول المتداولة (العملاء المخزون).

- الملاحظات التي يمكن إشراكها مع المعلومات الخارجة عن المعطيات المحاسبية

Extra-comptable (مثل: طبيعة السوق، العوائق التقنية... الخ)، تعطي انطباع أولي حول التناسق المالي للسياسات التي تبنتها المؤسسة، حيث أن:

- استراتيجية تعتمد على تطوير سريع لنشاط المؤسسة، مثلاً: لغرض الاستحواذ على حصة كبيرة

من السوق، هذا يتطلب من المؤسسة أن تحقق هامش من الربح معتبر وذلك لضمان تغطية صحيحة من طرف ETG لتزايد الاحتياج للرأسمال العامل.

- استراتيجية هجوم تجاري كاسح تترجم في شكل انخفاض في أسعار البيع، يجب

أن تصحبه إجراءات تسمح بزيادة معدل دوران الأصول المتداولة، وذلك لضمان عدم تدهور (ETG).

- إتباع سياسة تراجع لقطاع يعرف حالة اضمحلال (Déclin)، يجب أن تتوافق مع بقاء توازن

مالي للخزينة، وهذا بفضل التسيير الفعال للأصول المتداولة، تتمثل في متابعة جيدة لعنصر العملاء،

تسيير حسن للمخزون، شروط تسديد مأخوذة من الموردين مريحة.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

د- تدفق الخزينة المتاحة (ETD) Flux de trésorier disponible

هذا الرصيد يعطي فكرة حول درجة التحكم في حركة الأموال، حيث يزودنا بمدى تناسق السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، بهذا فهو يشكل المفهوم المركزي في جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا. كما أنه يترجم مستوى الحرية الذي تستفيد منها المؤسسة لمواجهة استخداماته. بمقارنة هذا الرصيد بالاستثمارات الصافية¹ يعطي صورة واضحة حول التطورات التي يمكن أن تزهن مستقبل المؤسسة، أو عكس ذلك تؤكد استمراريتها، ومن هنا فهو يعتبر عنصر محدد للمرونة ومؤشر لخطر الإفلاس، لهذا يتوجب أن يكون هذا الرصيد عبر عدة سنوات موجب لكي يستطيع تغطية الاستثمارات الصافية.

يتم حساب ETD بالصيغة التالية:²

فائض الخزينة الكلية (ETG)
- الفوائد
- الضرائب على الأرباح
- الأرباح الموزعة خلال السنة
- التسديدات (قروض، سندات)
= تدفق الخزينة المتاحة (ETD)

رصيد (FTD) يعطي صورة حول حساسية الخزينة للتغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة، حيث أن خيار تكيف (ETG) لتغيرات النشاط عن طريق العمل على مكونات (BFR) يمكن أن ينم عن عمل غير مجدي، خاصة إذا كان ثقل " الاقتطاعات الإجبارية" وبالأخص إذا كانت تكاليف الفوائد معتبرة لدى المؤسسة. من هنا كان لزاما على المؤسسة أن يكون حجم مصاريفها قابل للتحمل حتى لا يحد من هامش المناورة لديها.

كما أن هناك إمكانية أخذ صورة حول سلوك المؤسسة من خلال:

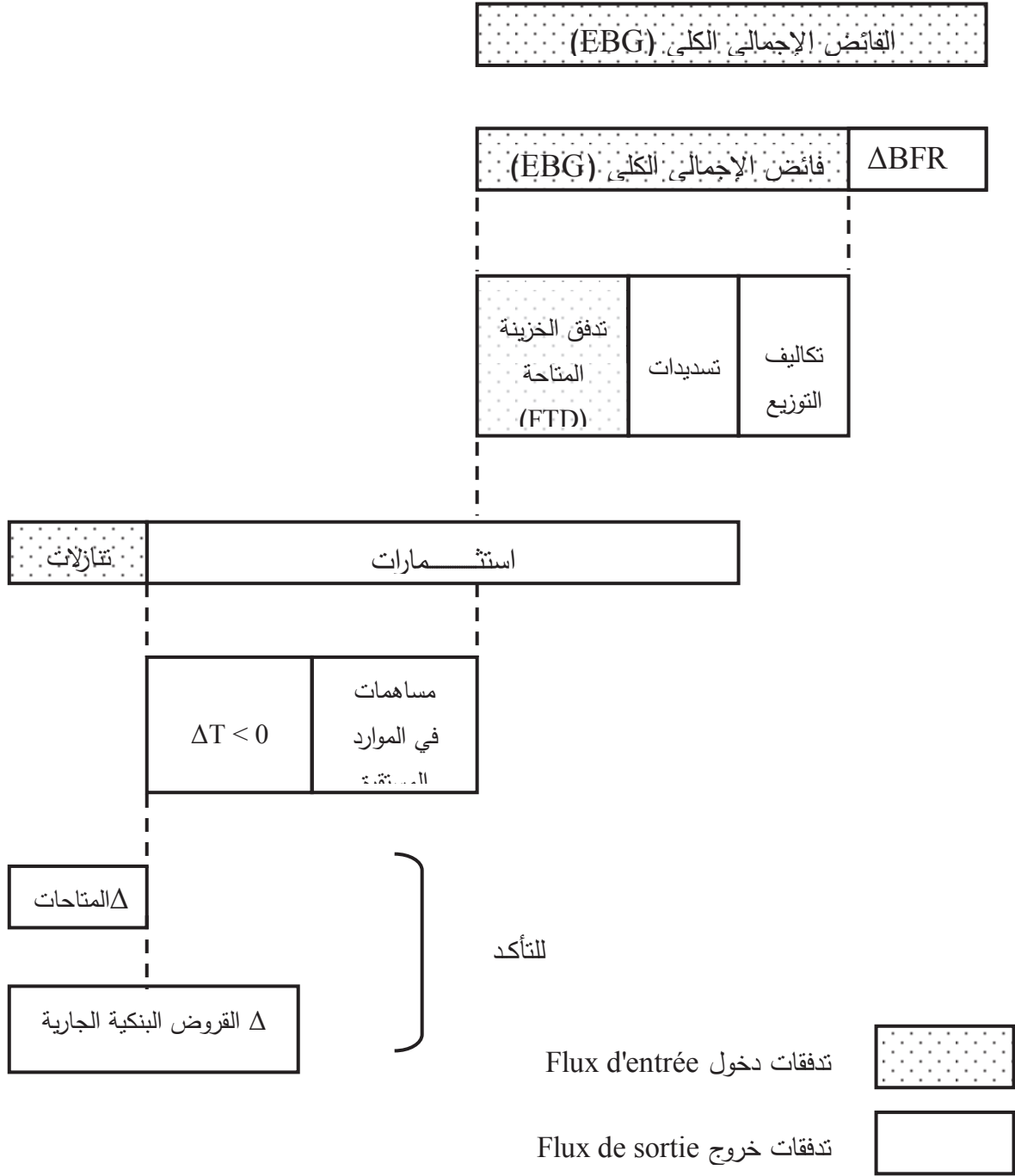
- قدرتها بفضل (ETG) مواجهة تكاليف التوزيع، خاصة تكاليف الفوائد المطبقة من طرف المقرضين.
- قدرتها على الحفاظ على تدفق خزينة بعد أن تتحمل مختلف الاقتطاعات الإجبارية وذلك لتمويل الاستثمار والنمو.

الشكل رقم (14): جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا مقدم في شكل مخطط بياني

¹ الاستثمارات بالمفهوم الواسع: استثمارات ذات طابع إنتاجي ومالي صافية من التنازلات.

² Banque de France, Op-Cit, P 53.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة



Source: Banque de France " Méthode d'analyse financière" édition revue banque, Paris 1988, P 50.

جدول رقم (08): يبين جدول تدفقات الخزينة لمركز ميزانيات بنك فرنسا 1987.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الرقم	البيان	N -2	N -1	N
1	الفائض الإجمالي الكلي EBG			
2	التغير في الاحتياج للرأسمال العامل ΔBFR			
3	فائض الخزينة الكلية ETG (A) = (3 - 1 - 2)			
4	الفوائد Intérêts			
5	الضرائب على الأرباح			
6	الأرباح الموزعة خلال السنة			
7	التسديدات * سندات * قروض بنكية * قروض أخرى			
8	تدفق الخزينة المتاحة FTD (بعد الاقتطاعات الإجبارية) (B) = (8) = (7-6-5-4-3)			
9	استثمارات منتجة			
10	إعانات الاستثمار مقدمة			
11	الحيازة على مساهمات وسندات ثابتة			
12	التغير في الأصول الأخرى الثابتة (خارج الاستغلال)			
13	التنازلات عن الأصول الثابتة			
14	الاستثمارات الصافية (C) = (14) = (13+12+11+10-9)			
15	الزيادة أو النقصان في رأس المال			
16	تغير الديون المالية			
17	قروض جديدة * سندات * قروض بنكية * قروض أخرى			
18	مساهمات في الموارد المستقرة (D) = (18) = (17+16+15)			
19	تغير الخزينة (E) = (19) = (18 + 14 - 8)			
20	تغير القروض البنكية الجارية			
21	تغير المتاحات = (21) = (20- 19)			

Source : J. MARGERIN, J.C.MALLARD, " Analyse financière", Sedifor, Paris1990, P 133.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

3-1-2- تحليل محتوى الجدول:

يحتوي جدول تدفقات الخزينة لمركز ميزانيات بنك فرنسا لسنة 1987 على خمس أقسام نوردها كالآتي:

- القسم الأول (A): يتناول هذا القسم قدرة المؤسسة على توليد السيولة من خلال مجمل العمليات الجارية آخذين بعين الاعتبار التباينات الموجودة بين الالتزامات وتسوية بعض العمليات. إن (EBG) يمكن اعتباره كمؤشر لدرجة استقلالية المؤسسة اتجاه شركائها الاقتصاديين.

- القسم الثاني (B): في هذا القسم تتحدد الخزينة المتاحة المتبقية للمؤسسة بعد القيام بالاقتطاعات الإجبارية التي لا يمكن تأجيلها. هذه الاقتطاعات ترتبط أساسا باختيارات التمويل المتبعة من طرف المسيرين (فوائد, تسديد قروض), فضلا عن الاقتطاعات الأخرى (ضرائب على الأرباح, توزيع الأرباح...الخ).

- القسم الثالث (C) في هذا القسم يتحدد مبلغ احتياجات التمويل (الاستثمارات) الواجب تمويلها والصافية من إعانات الاستثمار ونواتج التنازل عن عناصر الأصول الثالثة.

هذا المبلغ يقارن برصيد الخزينة المتاحة المحسوب في الأعلى (القسم الثاني) مما يسمح بتحديد هامش المناورة الذي بحوزة المؤسسة وذلك لضمان نموها.

- القسم الرابع (D): يظهر هذا القسم الموارد المستقرة التي اختارتها المؤسسة لتغطية الاحتياجات المتبقية (résiduels) وكيفية استخدام الفائض من الأموال إذا كان رصيد الخزينة المتاحة يفوق الاستثمارات.

- القسم الخامس (E): يظهر تغيرات الخزينة, هذا الرصيد النهائي نتحصل عليه بواسطة العلاقة التالية:

$$E = B - C + D$$

حيث أن:

E: تغيرات الخزينة.

FTD :B

C: الاستثمارات الصافية.

D: مساهمة الموارد المستقرة.

3-2-الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية (TPF)

Le tableau pluriannuel des flux financiers

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

يعتبر من بين جداول التدفقات الأولى التي اقترحت على المحللين الحاليين، وقد عرف هذا الأخير عدة تغيرات (Modification) منذ ظهور نسخته الأولى سنة 1977 من طرف صاحبه (G. de Murard).

من مميزات هذا الجدول اعتباره جدول مفسر (Explicatif) حيث يسمح بفهم كيفية تكوين مختلف الأرصدة، ومن ناحية أخرى يعتبر كجدول معياري (Normatif) حيث يشكل عنصر أساسي في التحليل المالي).

هذا الجدول في حقيقة الأمر موجه إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات الرأسمال العائلي والتي ليست لها علاقة بالسوق المالي. كما أن الفترات التي يجب أن يتناولها هذا الجدول بالتحليل أن تكون طويلة نسبيا (مدة 5 خمسة سنوات وفق ما اقترحه صاحب هذا الجدول (G. de Murard) لأن التحليل على مدار سنة أو سنتين أو ثلاثة يعطي نتائج محدودة نسبيا. الجدول يميز بين أربعة مستويات من التحليل:

الاستغلال، النمو والنتيجة، وتمويل هذا النمو بواسطة النتيجة المحققة. الاستدانة وما يقابلها، التدفقات المالية الأخرى.

جدول (TPFF) يركز أساسا على التمييز بين:¹

- التدفقات المشكلة للمقابل المالي الخاصة بالتدفقات الاقتصادية الحقيقية: مشتريات مبيعات، مصاريف المستخدمين، استثمارات... الخ. حيث أنها تشكل رصيد عمليات الاستغلال.

- التدفقات المتعلقة بعمليات ليست مرتبطة بصفة مباشرة بعمليات اقتصادية مثل: القروض، تسديد هذه القروض، المصاريف المالية، توزيع الأرباح والضرائب على الأرباح، كل هذه التدفقات تشكل الرصيد المالي.

- التدفقات الأخرى نواتج مالية، تنازل على الأصول، ارتفاع رأس المال... الخ.

إن صاحب الجدول يفضل النوع الأول من التدفقات لاعتبارها تبرز الصفات الهيكلية للنشاط الصناعي والتجاري للمؤسسة.

- القيمة المضافة وفق جدول (TPFF) يتم حسابها على الأخذ بعين الاعتبار مؤشر أو معدل التضخم (معدل نمو منكمش (Déflaté) مما يسمح بقياس التوازن أو الاختلال الموجود بين نمو أسعار البيع وتطور مصاريف الاستغلال.

منطق هذا الجدول ينطوي على بعض المبادئ أو القواعد التي تخالف القواعد أو الصرامة المالية (L'orthodoxie financière) نذكر منها:

¹ P.vernimen, Op-Cit, P 264-274.

- " Revue française de Gestion ", juin , juillet et Août 1987.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

- رصيد (ETE) على مستوى متوسط (eu moyenne) ينبغي أن يكون في مستوى كافي لتمويل استثمارات البقاء maintien. واستمرارية دورة الاستغلال والنمو (Croissance).
 - المديونية لها دور ثانوي يتمثل في تسديد القروض السابقة والمصاريف المالية.
 - الزيادة في رأس المال تعتبر تمويل استثنائي.
- كما يجب أن نشير إلى أن النتائج وفق جدول (TPFF) يتم تحليلها من خلال عدة سنوات بمعنى أن يتم التحليل على مستوى متوسط (eu moyenne), ولهذا السبب قلنا سلفا بأن مدة الدراسة يجب أن لا تقل عن 5 سنوات حتى تكون نتائج التحليل ذات مصداقية.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الجدول رقم (09): الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية G.de Murard TPF1977

N+S	...	N	العناصر	
			منتجات مباعه ومخزنة - استهلاكات وسطية = القيمة المضافة * نمو ظاهري * التضخم * نمو حقيقي - مصاريف المستخدمين	الاستغلال النمو و
			A = النتيجة الإجمالية للاستغلال	النتيجة
			B = (BFR) التغير في الاحتياج برأسمال العامل C = (A-B) = (ETE) فائض خزينة الاستغلال D = استثمارات في القيم الثابتة	تمويل هذا النمو بواسطة هذه النتيجة
			E = C - D = (DAFIC) الرصيد الاقتصادي	
			± التغير الصافي في المديونية * متوسطة وطويلة الأجل * قصيرة الأجل - المصاريف المالية = الرصيد البنكي - ضرائب على الأرباح - مشاركة المستخدمين	المديونية الصافية وما يقابلها
			F = الرصيد المالي (أو الخارجي)	
			G = E + F رصيد التسيير أو الجاري - الأرباح الموزعة * مداخيل مالية * نواتج التنازلات * اكتتاب رأس المال ± مصاريف أخرى ونواتج استثنائية - حيازة قيم ثابتة أخرى	التدفقات المالية الأخرى
			= التغير في المتاح أو التغير في الخزينة	

Source: HERVE HUTIN " La gestion financière", 2^{ème} tirage, Edition d'organisation, Paris 2000, P 177.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الجدول رقم (10): الجدول المتعدد السنوات للتدفقات المالية TPFF النسخة الثالثة باستعمال الفائض

على العمليات (ESO) Excédent Sur Opération.

N + S	...	N	العناصر
			الإنتاج - الإستهلاكات الوسيطة - إيجار قروض الإيجار - ضرائب ورسوم = القيمة المضافة * نمو ظاهري * تضخم * نمو حقيقي - مصاريف المستخدمين
			= الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)
			- ضرائب على الأرباح - التغير في المخزون والإنتاج
			= الفائض على العمليات (ESO)
			- التغير في الديون التجارية * الديون على الزبائن * الديون للموردين * التغير في التباعدات الأخرى
			= فائض خزينة الاستغلال (ETE)

* ملاحظة: ما تبقى من الجدول يبقى مشابهاً لبقية الجدول رقم (09).

Source : A. LEVY " Management financiers " Economica, Paris 1993.

3-2-1- تحليل محتوى الجدول ومدلولات الأرصدة المكونة له:¹

Description du tableau et signification des soldes

يحتوي هذا الجدول على ثلاثة أقسام نوردتها كالاتي:

القيم الأولى (الرصيد E): هذا القسم يجمع التدفقات الاقتصادية المتعلقة بعملية الاستغلال فيعد حساب القيمة المضافة يظهر لنا رصيد أولي يتمثل في (EBE). وللانقال من خزينة محتملة إلى خزينة نقدية

¹ DECF: J. BARREU / J. DELAHAYT, Op-Cit, P 253

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

يقوم الجدول بخصم التباينات (Décalage)، المتمثلة في التغيير في الاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال من الـ (EBE)، مما يسمح لنا بالحصول على رصيد (ETE) الذي يعبر عن الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال وحدها).

$$ETE = EBE - DBF_{RE}$$

في مرحلة تالية يتم إنقاص الاستثمارات (قيم ثابتة) من الـ (ETE) مما يؤدي إلى الحصول على رصيد هام يتمثل في المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو (DAFIC)

$$DAFIC = ETE - INVESTISSEMENTS D'EXPLOITATION$$

أ- مدلولات الـ (DAFIC):

إن هذا الرصيد يقيس قدرة المؤسسة على تمويل نمو عملياتها (croissance de ses opérations). - حسب G. de Murard هذا الرصيد من المفترض أن يكون رصيد موجبا بدرجة تقارب الصفر (Légèrement positif O⁺)، وهذا في المتوسط خلال عدة دورات بغرض الحصول على نمو متوازن على المدى الطويل. بعبارة أخرى هذه القاعدة تعني أنه على الـ (EBE) لأن يمول جميع الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة سواء على مستوى الأصول الثابتة أو على مستوى (BFR). إذا كان هذا الرصيد موجب، هذا يعني وجود خزينة متاحة لتمويل استخدامات أخرى، أما رصيد سالب هذا يوافق احتياج لتمويل خارجي، وهو ما لا يتوافق وفرضيات الجدول. في الأخير القسم الأول والمسمى بالقسم الاقتصادي (Partie Economique) يحتوي أربعة أرصدة تبدأ كلها بالحرف " E "

EBE = Excédent brut d'exploitation.

ESO = Excédent sur opérations.

ETE = Excédent de trésorerie d'exploitation.

E = Solde Economique (DAFIC)

القسم الثاني (الرصيد المالي F):

هذا القسم يجمع التدفقات المالية المرتبطة بالمديونية (التغيير الصافي للديون المالية بما فيها القروض البنكية الجارية). بعبارة أخرى رصيد البنك (B) وتدفقات التوزيع (مصاريف مالية ضرائب على الأرباح) حيث نتحصل في آخر هذا القسم على رصيد ثاني مهم يتمثل في الرصيد المالي " F ".

ب- مدلولاته:

بناء الرصيد المالي يظهر لنا الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في الحياة الاقتصادية. وفق منطق هذا الجدول أن الاستدانة لها هدف وحيد في حالة قيام المؤسسة بتمويل استثماراتها ذاتيا، يتمثل في تمويل تكاليف الديون والضرائب، بمعنى استعمالها في تسديد القروض السابقة، المصاريف المالية

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

والضرائب على الأرباح. وعلى المؤسسة القيام بتمويل استثماراتها ذاتيا. هذا التحليل يتعارض والتحليل الكلاسيكي الذي يفترض أن المؤسسة تقترض على المدى المتوسط والبعيد لأجل تمويل استثماراتها. حسب G. de MURARD سياسة استنادة متوازنة تقتضي "رصيد مالي" سالب بدرجة تقترب من الصفر (0^-), (Légèrement négatif) لدرجة تجعل المجموع (E+F) والذي يسمى "الرصيد الجاري" G يقترب من الصفر. هذه القاعدة تترجم بصورة وفيية (fidèle) تفكير صاحب هذا الجدول، والذي يمنح للاستنادة دور تسديد الديون السابقة ثم بعد ذلك دفع الضرائب على الأرباح.

القسم الثالث (الرصيد الجاري G):

يحتوي هذا القسم على مجموع الرصيدين السابقين أي (الرصيد E + DAFIC + الرصيد المالي F):
 $G = E + F$

كما يظم جميع التدفقات الغير محسوبة سابقا وذات طبيعة عشوائية (aléatoire) مثل (مداخل مالية، نواتج التنازل عن الأجر) أو استثنائية نواتج وخسائر استثنائية زيادة رأس المال). مجموع هذه التدفقات تشكل الرصيد النهائي وهو التغير في المتاح أو الخزينة.

ج- مدلولاته: هذا الرصيد ليست له أهمية كبيرة كباقي الأرصدة السابقة، حيث يعبر عن الفائض أو النقص في السيولة المتولدة عن جميع العمليات خلال دورة ما. هذا الرصيد من المفروض أن يقارب الصفر إذا احترمت القواعد المتعلقة بالأرصدة السابقة بمعنى آخر إذا احترمت قواعد النمو المتوازن.

3-2-2- قراءة لبعض الوضعيات:¹

Interprétation de quelques situations

- Solde E Fortement Positifs
- Solde F Légèrement Négatifs

Donc Solde $G > 0$

G وهي حالة مؤسسة لها مردودية كبيرة جدا أو لم تقم باستثمارات كافية. إذا استعمل الرصيد في الحصول على أصول مالية هذا يدل أن المؤسسة تقوم بتنفيذ إستراتيجية تتميز بالتنوع (Diversifications).

- Solde E Fortement Négatif
- Solde F Légèrement Négatif

Donc Solde $G < 0$

¹ DECF, J. BARREAU , Op-Cit, P 253..

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

حالة مؤسسة تتميز بمردودية غير كافية أو قامت باستثمارات كبيرة جدا. في هذه الحالة الرصيد G لا بد أن يتم تمويله عن طريق التنازل عن الأصول الثابتة أو عن طريق الزيادة في رأس المال.

- Solde E très Positif
- Solde F très Négatif

هذه الحالة تبين عدم كفاية المديونية، مما يؤدي إلى تخصيص قسم من ال EBE لتمويل الضرائب على الأرباح مما يضّر بتمويل نمو المؤسسة.

- Solde E Négatif
- Solde F Positif

وهي حالة معاكسة للحالة السابقة، حيث تعني أن للمؤسسة مردودية عالية ومديونية معتبرة تسمح بتمويل كبير لنمو المؤسسة، وهو ما يتعارض ومنطق صاحب هذا الجدول حيث يعطي للاستدانة دور ثانوي يتمثل في تسديد القروض السابقة والضرائب على الأرباح وليس لتمويل نمو المؤسسة. حالات النمو غير المتوازن توافق أن يكون الرصيد الجاري (G) أما موجب أو سالب بدرجة كبيرة.

* حالة ($G > O$): وهي حالة المؤسسة التي تمتلك فائض من الموارد ناتج عن نقص في الاستثمارات أو عن استعمال سيء لهذه الموارد.
* حالة ($G < O$): هي حالة تعني أن مردودية المؤسسة غير كافية أي لها احتياج كبير للموارد أو استثمارات كبيرة.

3-2-3- حدود الجدول (TPFF) Les limites¹:

هذا الجدول كان موضع عدة انتقادات ومقالات، حيث ارتكزت هاته الانتقادات حول احترام القاعدتين التي وضعهما صاحب الجدول: رصيد $E(O^+)$ ورصيد $F(O^-)$. بحيث احترام هذه القاعدة يسمح للمؤسسة بأن تحقق نمو متوازن بمفهوم (G.de MURARD) وتوازن مالي بمفهوم أصحاب المنظور الوظيفي.
- ضمان رصيد E موجب بدرجة تقارب الصفر، هذا يؤدي إلى تحديد مستوى الاستثمار وفق أو بدلالة ال (ETE)، والتي بموجب أن تغطيه كليتا، وبذلك فإن صاحب الجدول يعطي للاستدانة دور

¹ Site internet : WWW.cran_fr/deg/fin/Tab-flux- B5 Pdf

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

ثانوي وهامشي في تمويل الاستثمارات، ولهذا الغرض فهو يوضعها في أسفل الجدول مع العمليات الاستثنائية.

- هذا الجدول يفترض أن نمو المؤسسة يتم تمويله بدرجة كاملة عن طريق المردودية الداخلية، بعبارة أخرى عن طريق إعادة استثمار الـ (ETE). عندما لا يتم تحقيق هذا الهدف يمكن تفسير ذلك إما بوجود مردودية غير كافية، وان هناك فائض (excès) في الاستثمارات.

ربط هذا الجدول نمو المؤسسة بالمردودية الداخلية فقط، نقول أن التجربة أثبتت خطأ هذا التصور خاصة مع تطور السلوك المالي للمؤسسة مع انتشار ظاهرة الرفع من رأس المال.

- ضمان رصيد مالي سالب بدرجة تقارب الصفر (0^-) يعطي للاستدانة الجديدة دور يتمثل في تسديد الديون السابقة، المصاريف المالية، توزيع الأرباح ودفع الضرائب على الأرباح، هذا يعني أن الاستدانة يتحدد دورها فقط كتعديل (ajustement) ظرفي في تمويل النمو وليس كمكمل لـ (ETE)، نفس المصير يعطى للزيادة في رأس المال.

في الأخير يجب أن نشير إلى أن عدة اقتراحات مقدمة لتحسين هذا الجدول الذي يبقى يستحق الاهتمام لما قدمه من مساهمة كبيرة في تطور التحليل المالي.

3-3- جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي: (OEC) 1988

تم العمل بجدول تدفقات الخزينة بداية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987، من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) " (International accounting standards committee).

سنة 1988 أقر مجلس المحاسبة الفرنسي توصية رقم (1-22 :N°)، التي توصي باستعمال جدول تدفقات الخزينة،¹ والإشعار رقم 30 الخاص بجدول تدفقات الخزينة لسنة 1997.

نموذج جدول تغيرات الخزينة الذي يتم تعميمه حالياً عبر العالم، يسجل التخلي عن مفهوم الرأسمال العامل وقدرة التمويل الذاتي. الهدف الأساسي لهذا الجدول هو إعطاء معلومات حول إنفاقات وتحصيلات المؤسسة خلال فترة معينة، بغرض مساعدة المستعملين للوثائق المالية، خاصة المستثمرين لتقييم درجة اليسر المالي.

¹ G. Depplens/J.P.Jobard, Op-Cit, P 434.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

3-3-1- أسباب اختيار هذا النموذج:¹

هناك عدة أسباب أساسية أدت إلى اختيار وتفضيل هذا النموذج الذي يتمحور حول تفسير تغيرات الخزينة عن باقي الجداول نذكرها كالاتي:

- خصوصية الجدول: (Spécifié du tableau)

هذا الجدول يتجاوز التصور المحاسبي التقليدي في الانتقال من الميزانية الافتتاحية إلى الميزانية الختامية, حيث يشكل في حد ذاته وثيقة شاملة, وتكمن وظيفته في تفسير تغيرات الخزينة, مثله مثل جدول النتائج في تفسيره لكيفية تكوين النتيجة.

- تفضيل الخزينة: (La prépondérance de la trésorerie)

تعتبر الخزينة في هذا الجدول كمؤشر أساسي, فهي تشكل مشكل حيوي بالنسبة للمؤسسة, فعن طريقها يتم تمويل نشاط المؤسسة وضمان استمرارها, فهي تمثل واحدة من أهم مؤشرات التسيير المالي والتحليل المالي سواء على المدى القريب (قياس الملاءة) أو المدى البعيد (قياس احتياجات التمويل). كما أن إشارتها سواء كانت موجبة أو سالبة فهي تعتبر عن وضعية معينة للمؤسسة (صحة جيدة, تدهور أو إفلاس).

كما نستطيع القول بأن الخزينة تشغل مكانة هامة ضمن وثائق المعلومات المالية والتقديرية.

¹ J.L. LA VOYER / M.TERNISIEN " Le tableau des flux de trésorier " La ville guerin, Edition, paris 1989, P25.
- G.Depallens / J.P.Jobard ,Op-Cit, P 439 .

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

3-3-2- فوائد تدفقات الخزينة لـ (OEC) 1988¹:

يمكن اختصار فوائد جدول تدفقات الخزينة لـ (OEL) في اعتباره كأداة ضرورية في التسيير والتقدير .

- وسيلة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة (معدل الاستثمارات سياسة التمويل الذاتي التوزيع بين التمويل الداخلي والخارجي).

- وسيلة للتقييم السياسة التجارية للمؤسسة من خلال تطور الديون التجارية للغير (Créance)، والديون المستحقة للغير (Dettes).

- وسيلة لإعطاء صورة حقيقية للعلاقة الموجودة بين المردودية والمخاطرة التي تحملتها المؤسسة.

- وسيلة لفهم الدورات والحركات المالية داخل المؤسسة.

- وسيلة أساسية في التحليل الذي يقوم به البنك للمؤسسة الزبونة، وذلك لتحليل احتياجات التمويل السابقة والمقبلة.

- وسيلة لاختيار القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

- عنصر معلوماتي هام بالنسبة للشركاء .

أ- الانشغال في الحصول على معلومات أكثر موضوعية ممكنة:

Le souci d'une information aussi objectif que possible

أهمية الخزينة ترتبط كذلك في طبيعتها الموضوعية نسبيا، عكس مفهوم الرأس المال العامل،

بحيث أن تقديراته ترتبط باتفاقيات وقواعد محاسبية (Des convention comptables).

ب- تطور التعامل الدولي بهذا النموذج:

Evolution de la pratique internationale

فائدة جدول تحليل تغيرات الخزينة أصبحت تظهر أكثر على المستوى الدولي، فالولايات المتحدة

الأمريكية وكندا خاصة قد تبنا بصفة رسمية نشر جدول تدفقات الخزينة.

ج- السهولة في التفسير:

La simplicité dans l'interprétation

النموذج التقليدي (جدول التمويل) يركز أساسا حول الرأسمال العامل، فأني تغير (هبوطا

أو صعودا) للرأسمال العامل من سنة إلى أخرى يجد المحللين تفسيراً صعباً له هل يعني أن المؤسسة في

وضع مريح أم العكس؟ لا يمكن تأكيد ذلك إلا من خلال مقارنة FR بالاحتياجات المالية الناتجة عن

التباعد في الدفع (BFR).

¹ J.G. EGLEM; " Les mécanismes financière de l'entreprise " 2^{ème} Edition , montchristien, Paris 1991, P 563-577.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

عكس ذلك، جدول تدفقات الخزينة، يؤدي إلى تفسير سهل، فخزينة استغلال سالب لا نجد صعوبة في تفسير ذلك بأن يشكل مشكل خطير بالنسبة للمؤسسة.

3-3-3- بناء جدول تدفقات الخزينة (OEC) 1988¹

أ- إعداد الميزانية الوظيفية (Etablir le bilan fonctionnel)

جدول تدفقات الخزينة مهما كان نموذج يتم إعداده بواسطة إعادة تشكيل التدفقات من خلال تغيرات عنصر الميزانية الوظيفية لبدائية ونهاية الدورة، بمعنى لا بد من إعادة ترتيب الاستخدامات والموارد وفق المنظور الوظيفي إلى أربعة مستويات من الاستخدامات والموارد: دورة الاستثمار والدورة المالية، دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة.

- ارتفاع عنصر من عناصر الأصول أو انخفاض عنصر من عناصر الخصوم يتوافق مع تدفق خزينة سالب.

- انخفاض في عنصر من عناصر الأرصدة وارتفاع عنصر من عناصر الخصوم يتوافق مع تدفق خزينة موجب.

ب- إعادة ترتيب الميزانية (Retraitements)

إذا أردنا أن يكون جدول تدفقات الخزينة وثيقة مفسرة لحياة المؤسسة، يجب القيام بإعادة ترتيب بعض المعلومات المحاسبية.

- القيام بتوزيع النتيجة الصافية المسجلة في ميزانية بداية الدورة، على أساس قرارات تخصيص (Affectation) الربح، هذه العملية تسمح بتحديد الوضعية الصافية في بداية ونهاية الدورة.

- وضع مبلغ الاهتلاكات ومؤونات التنقيص (Dépréciation) في جانب الأصول للميزانية، حيث يبقى في جانب الأصول القيم الإجمالية (Valeurs bruts).

- الأوراق التجارية المخصومة، والتي لم يحل أجلها بعد (Effets escomptes non échus) تضاف إلى ديون على الزبائن في جانب الأصول. كما تضاف إلى قروض الخزينة في جانب الأصول.

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات، والقيم التي ليست لها قيمة (Les non valeurs) (مصاريف إعدادية)، يتم إنقاصها من رؤوس الأموال الخاصة في جانب الخصوم وحذفها نهائياً من جانب الأصول.

- فيما يخص القروض يجب معرفة مبلغ قروض بداية الدورة ونهايتها، وكذلك الأقساط المحتمل القيام بتسديدها خلال الدورة.

¹ P. VERNIMMENT, Op-Cit, P 284-285.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

- تحويل أو انتقال حساب من قسم إلى آخر داخل الميزانية بنفس المبلغ لا يشكل تدفقا ماليا. فمثلا: حساب تم تسجيله في الدورة الماضية ضمن قيم الاستغلال وتم تحويله Transfère خلال الدورة إلى القيم الثابتة بواسطة حركة محاسبية بسيطة (Un simple mouvement comptable) لنفس المبلغ لا تشكل تدفق مالي.

ج- المرور من تدفقات العمليات إلى التدفقات النقدية:¹

(Passage des flux d'opérations aux flux monétaire)

مختلف التدفقات التي يحصيها جدول التمويل حسب كل وظيفة يمكن اعتبارها تدفقات العمليات، وليست تدفقات نقدية (بين تدفقات العمليات والتدفقات النقدية يكمن عنصر هام يعرفه كل المحللين الماليين، يتمثل في التباينات (Les décalages)، والذي يسمى تقليدا بالاحتياج للرأسمال العامل (BFR).

يمكن أن نقسم هذه التباينات إلى عنصرين أساسيين:

- التباينات المحاسبية، والتي لها تأثير على الخزينة.
- تباينات الدفع (ديون على الغير وللغير) أو التي تتوافق مع حجز (Rétention) للخزينة بين الآجال الممنوحة للعملاء والآجال المأخوذة من الموردين.
- التباينات المحاسبية (تغيرات المخزون):

يعتبر كتباينات محاسبية، والتي ليست لها تأثير على الخزينة، تغيرات المخزون والمنتجات الجارية، تغيرات مخزون مواد ولوازم.

تغيرات المخزون في حقيقة الأمر هي تغيرات محايدة بمفهوم الدورة، وأن المؤسسة وفق هذا المفهوم لا تتحمل خلال الدورة تكاليف المشتريات - نفس الشيء بالنسبة لمنتج المخزون، فهو عبارة عن منتج غير مباع، ولهذا فالمؤسسة كذلك لا تتحمل شيء بمفهوم موارد الخزينة.

- تباينات الدفع:

هذه التباينات تتوافق من جهة مع الزبون لدى الغير (Créance) ومن جهة أخرى مع الزبون (Dettes de fournisseur)، رصيد الفارق بين هذين العنصرين يكون في كثير من الأحيان سالب وهذا معناه أن الديون لدى الغير أكبر من الديون على المؤسسة (Dettes)، وهذا الرصيد يسمى بـ (BFR)، والذي يشكل بالنسبة للمؤسسة احتياج هيكلية بفعل التجديد الدائم لدورة الاستغلال. كما يمكن أن تمثل هذه التباينات بالشاشة (Ecran) التي تبين التدفق الذي يتولد من خلال عملية وما يرافقه من تدفق، ولهذا السبب تباينات الدفع تسمى في كثير من الأحيان بتباينات الخزينة

¹ J.C. LAVOYER ET AUTRES; " Le tableau des flux de trésorerie", la ville guerien, Edition, Paris, P 41-42- et 44.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

ومن هنا إنقاص رصيد تباعدات الدفع من تدفقات العمليات يسمح بالمرور من تدفقات العمليات إلى تدفقات الخزينة.

3-3-4- بنية جدول تدفقات الخزينة:¹

La structure du tableau des flux de trésorier

جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي، يحدد كهدف تفسير تكوين الخزينة حيث يبين الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال واحتياج السيولة الضروري للقيام بالاستثمارات، كما يبين كذلك الخزينة الناتجة عن وظيفة التمويل للوصول في النهاية إلى التغير الكلي للخزينة.

الجدول يقسم التدفقات المالية إلى ثلاثة وظائف:

أ- وظيفة الاستغلال، ووظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل.
ب- وظيفة الاستغلال:

تتعلق بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة في إطار نشاطها، فهي تمثل كل العمليات التي لا تشملها وظيفة الاستثمار ولا وظيفة التمويل.

يوجد تصوران مختلفان لوظيفة الاستغلال، هما:

- تصور ضيق لوظيفة الاستغلال: يتعلق الأمر بتحقيق فائض خزينة الاستغلال قبل تأثير السياسة المالية، أي قبل الضرائب على الأرباح وخارج العناصر الاستثنائية.

- تصور موسع لوظيفة الاستغلال: ضمن وظيفة الاستغلال بعض المحللين يضمنون المصاريف والنواتج المالية، الناتج والمصاريف الاستثنائية، الضرائب على الأرباح.
(OEC) تتبنى التصور الموسع.

ب- وظيفة الاستثمار:

تشمل هذه الوظيفة عمليات الاستثمار، والتخلي عن الاستثمارات (Désinvestissement) ومن هنا يظهر لنا كذلك تصورات مثل: وظيفة الاستغلال.

- تصور يشمل فقط عمليات الاستثمار ونقص الاستثمارات الاستغلال، بمعنى امتلاك أو التنازل عن القيم المعنوية والمادية (ماعد المصاريف الإعدادية التي تشكل أصول ليست لها قيمة).

- تصور آخر يظم إضافة إلى العناصر المذكورة في التصور السابق باستثمارات المالية.
توصية (OEC) تتبنى التصور الثاني لاعتبار يبرز الجهد الكلي للاستثمار.

ج- وظيفة التمويل:

¹ HERVE HUTIN, Op-Cit, P 183.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

هذه الوظيفة تحصي الموارد الخارجية مثل: حركات الديون (الحصول على قروض جديدة، تسديد القروض السابقة)، حركات رأس المال (ارتفاع أو نقص رأس المال)، وحركات التسيقات ذات الطابع المالي الممنوحة من طرف الغير للمؤسسة، كما تشمل هذه الوظيفة كذلك الأرباح الموزعة خلال السنة. بعض المحللين (مثلا: جدول G. de MUERAD لـ TPF) يظم ضمن هذه الوظيفة المصاريف المالية، النواتج المالية والاستثمارات المالية، هذا التصور الأخير لا تأخذ به توصية (OEC).
3-3-5- قراءة لجدول تدفقات الخزينة لـ (OEC) 1988:

يتكون الجدول من ثلاثة أقسام متميزة ومرتبطة فيما بينها:

أ- تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال (A):

المستوى الأول من الجدول يحصي مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمفهوم الواسع، يتعلق الأمر هنا بتدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال (بالمفهوم الضيق) التدفقات الناتجة عن عمليات التوزيع (ماعد الأرباح الموزعة) والتدفقات الناتجة عن العمليات الاستثنائية (ماعد التنازل عن الأصول الثابتة).

دراسة المستوى الأول من الجدول تبين قدرة المؤسسة على توليد تدفقات خزينة من خلال كل العمليات التي لا تتعلق لا بالعمليات الاستثمار ولا بعمليات التمويل.

هذا المستوى الأول يعتبر المؤسسات ذات الأداء الجيد التي تحقق سيولة معتبرة، بينما المؤسسات الهشة التي لا تحقق سيولة وتحقق سيولة غير كافية من عمليات الاستغلال بالمفهوم الواسع.
ب- تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستثمار (B):

يضم المستوى الثاني من جدول التدفقات عمليات الاستثمار بالمفهوم الواسع امتلاك والتنازل عن الأصول المادية والمعنوية، وكذلك امتلاك والتنازل عن الأصول المالية.

دراسة هذا المستوى تسمح بإعطاء فكرة عن الجهود المبذولة من قبل المؤسسة في مجال الاستثمار، وذلك بمعرفة مستوى النمو الداخلي (الحيازة على أصول ثابتة ومعنوية) من جهة ومستوى النمو الخارجي (الأصول المالية) من جهة أخرى.

ج- تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات التمويل (C):

المستوى الأخير من الجدول يبين أي أنواع التمويل الخارجي الذي لجأت إليه المؤسسة (رفع رأس المال أو اللجوء إلى القروض) عندما لا تكفي السيولة المتولدة من عمليات الاستغلال لتغطية عمليات

¹ G. DEPALLENS, J. P. JOBARD, Op-Cit, P 445.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الاستثمار. كما يبين كذلك المبالغ التي قامت المؤسسة بتسديدها، إضافة إلى مبلغ الأرباح الموزعة. تغيرات الخزينة الإجمالية عبارة عن المجموع الجبري لتدفقات العمليات الثلاثة السالفة الذكر.

+ تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال.

+ تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستثمار.

+ تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات التمويل.

= تغيرات الخزينة

$$\Delta T_G = A + B + C$$

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الجدول رقم (11): جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC) 1980

N	N -1	N -2	العناصر
			<p><u>عمليات الاستغلال:</u> الفائض الإجمالي للاستغلال الـ EBE (خارج تغير المخزون) + نواتج أخرى - مصاريف أخرى عناصر مالية عناصر استثنائية - مساهمات - ضرائب على الأرباح - التغير في الاحتياج للرأسمال العامل ΔBFR</p>
			= الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال لـ (A)
			<p><u>عمليات الاستثمار:</u> - الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية + التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية - الحيازة على استثمارات مالية + التنازل على الاستثمار المالية</p>
			= الخزينة المتولدة من عمليات الاستثمار (B)
			<p><u>العمليات المالية:</u> زيادة رأس المال زيادة الديون المالية - تسديد الديون المالية - الأرباح الموزعة على الشركاء</p>
			= الخزينة المتولدة من التمويل (C)
			تغير الخزينة = (A + B + C) الخزينة الافتتاحية الخزينة الختامية

Source: J. BARBEAU . J. DELAHAYE; " Gestion financière", DUNOD, Paris 1991, P 257.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

3-3-6- كيفية تحديد الملاءة والأداء المالي للمؤسسة وفق جدول تدفقات الخزينة:¹

القدرة على الدفع أو الملاءة المالية، المرونة والأداء المالي يتم تحديدهم من جدول من خلال قدرة المؤسسة على توليد تدفق خزينة إيجابي، انطلاقاً من نشاطاتها، حيث تعتبر مؤشر محوري في تحليل وضعية مؤسسة ما. عندما تكون تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال موجبة، يمكن تشبيهها بقدرة التمويل الذاتي المحصلة (Encaisse) بمعنى آخر مبلغ خزينة سائل ومتاح. مستوى تطور هذا الرصيد يعطي كذلك فكرة عن المرونة الداخلية للمؤسسة ودرجة تحكمها في تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال (أو الـ (ETE)).

تحليل الملاءة والمرونة والأداء المالي يمكن تكملته بدراسة بعض النسب المستخلصة من تدفقات الخزينة وعناصر الميزانية وحسابات النتائج.

نستطيع أن نميز بين ثلاثة أصناف من النسب المالية:

منها ما يستعمل في تحديد الملاءة المالية وخطر الإفلاس ومن أهمها:

- معدل تغطية القروض القصيرة الأجل = تدفق خزينة عمليات الاستغلال / القروض القصيرة الأجل.
- معدل تغطية الفوائد = تدفقات خزينة النشاط + الفوائد المدفوعة + الضرائب / الضرائب المدفوعة.
- معدل سيولة المبيعات = تدفق خزينة النشاط الجاري / رقم الأعمال.

النسب المفيدة في تحديد الصحة المالية للمؤسسة وبالخصوص قدرتها في مواجهة التزاماتها

المالية نذكر منها ما يلي:

- تدفقات خزينة النشاط + الأرباح الموزعة / القروض قصيرة الأجل.
- تدفقات خزينة النشاط / خدمات الدين.
- تدفقات خزينة النشاط / الديون المالية.
- تدفقات خزينة النشاط / إجمالي الديون.

هناك نسبتين مائتان يسمحان بتحديد هامش المناورة الذي تحوز عليه المؤسسة فيما يخص النمو

الداخلي:

- تدفق خزينة النشاط / تدفق الاستثمارات الصناعية.
- تدفق خزينة النشاط / تدفق الاستثمارات الإجمالية.

¹ B. LOLASSE ET AUTRES; Op-Cit, P 1162, 1163

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

3-3-7- تحليل السلوك المالي للمؤسسة وفق جدول تدفقات الخزينة لـ (OEC):

قراءة الجدول تشير إلى أن رصيد خزينة العمليات المالية (C) يتوقف إلى حد كبير بمدى تغطية خزينة عمليات الاستغلال (A) احتياجات التمويل التي تتطلبها عمليات الاستثمار (B). من هنا كان لزاما دراسة الرصيد (A - B) الذي يمثل الفرق بين الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال (A) والخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار (B). أ- إذا كان الرصيد (A - B) موجب، هذا يدل بأن للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها بواسطة خزينة الاستغلال، ومن ثم ليست في حاجة إلى طلب رؤوس أموال خارجية جديدة بل تصبح في وضع يسمح لها بتسديد ديونها.

لكن قبل إصدار حكم إيجابي حول السلوك المالي للمؤسسة وفق هذه الحالة، يجب التأكد من أن الاستثمارات المحققة تكفي بالقدر الذي يسمح للمؤسسة بأن تساير التطور الذي يعرفه القطاع الذي تنتمي إليه من جهة، والحفاظ على مكانة تنافسية من جهة أخرى. ب- إذا كان الرصيد (A - B) معدوم أو مساويا للصفر، هذا يعني أن المؤسسة تكاد تمول استثماراتها بواسطة الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال، وهنا نحن أمام مؤسسة قابلة للتدهور من الناحية المالية (Vulnérable).

يبدو لنا من الضروري الذهاب بعيدا في التحليل وخاصة ملاحظة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال الاستثمار وإمكانية المؤسسة على بعث برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة يفوق مبلغ الرصيد (A - B). بالرغم من وجود خزينة استغلال كافية في ظل هذه الفرضية، المؤسسة لها إمكانية اللجوء إلى طلب قروض لمواجهة باقي للالتزامات.

ج- إذا كان الرصيد (A - B) سالب هذا يعني أن المؤسسة ليست لها القدرة على تمويل استثماراتها انطلاقا من الخزينة المتولدة من عمليات الاستغلال (مؤسسة ضعيفة ماليا). ومن أجل تمويل مخطط إنعاش أو إعادة هيكلة يتوجب عليها، إما اللجوء إلى القيام بعملية تنازل لأصولها الثابتة أو الرفع من رأس المال.

في حالة مؤسسة يتميز القطاع الذي تنتمي إليه بمعدل نمو مرتفع، فإن أهمية الاستثمارات الواجب تحقيقها أو إنجازها من شأنه أن يؤدي إلى رصيد (A - B) سالب في حين أن إنجاز هذه الاستثمارات يعتبر أكثر من ضرورة، وذلك للحفاظ على حصة المؤسسة من السوق، ومن ثم ضمان بقائها. وفي حالة عدم كفاية هذه الاستثمارات من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة أن تصبح مؤسسة هشة من الناحية المالية.

أخيرا دراسة جدول تدفقات الخزينة، يجب أن يحث المحللين الماليين بأن يتسألوا حول الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة قبل وصف سلوكها المالي.

الفصل الثالث: تحليل جداول التدفقات التي تركز على تغيرات الخزينة

الجدول رقم (12): جدول تدفقات الخزينة وفق الإشعار رقم 30 لـ OEC لسنة 1997 انطلاقاً من نتيجة الاستغلال.

السنوات	العناصر
	نتيجة الاستغلال: التخلص من الأعباء والنواتج التي ليست لها تأثير على الخزينة، وليست مرتبطة بالنشاط * الاهتلاكات والمؤونات (ماعدا مؤونات الأصول المتداولة) * تحويل الأعباء إلى أعباء مقسمة
	= النتيجة الإجمالية للاستغلال (RBE)
	- تغيرات الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال (ΔBFR_{EX})
	= التدفق الصافي لخزينة الاستغلال
	\mp نفاقات وتحصيلات أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة
	<ul style="list-style-type: none"> • المصاريف المالية • نواتج مالية • الضرائب على الشركات • مصاريف ونواتج استثنائية مرتبطة بالنشاط • ديون أخرى لدى الغير مرتبطة بالنشاط • ديون أخرى للغير مرتبطة بالنشاط
	= التدفق الصافي المتولد من النشاط
	<u>تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار</u>
	<ul style="list-style-type: none"> • حيازة على قيم ثابتة ومعنوية • التنازل على القيم الثابتة والمعنوية الصافية من الضرائب • انخفاض الأصول المالية • تغير الديون على الغير وللغير على الاستثمارات
	= التدفق الصافي للخزينة المرتبط بعمليات الاستثمار
	تدفق الخزينة المرتبط بعمليات التمويل
	الأرباح الموزعة أو المدفوعة
	تأثير تغير رأس المال
	إصدار قروض
	تسديد قروض
	إعانات استثمار مدفوعة
	= التدفق الصافي للخزينة المرتبطة بعمليات التمويل
	تغيرات الخزينة
	الخزينة الافتتاحية
	الخزينة الختامية

Source: G. MELYON, " Gestion financière", Bréal Editions, Paris 1999, 212 et 213

الفصل الرابع

تفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال جداول

التدفقات للفترة (1999 - 2001)

4-1-1-4-1- تقديم المؤسسة

4-1-1-4-2- نشأة المؤسسة:

بمقتضى المداولة رقم 19 للمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة المنعقد يوم 03 مارس 1976 تم الاتفاق على إنشاء مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء (ETRACOB) لولاية ورقلة باعتبارها مؤسسة عمومية محلية (EPL).

وبمقتضى القرار الوزاري رقم 788 بتاريخ 05 مارس 1979 تم التأسيس الفعلي لمؤسسة، وبدأ نشاطها في نفس السنة على أساس أنها مؤسسة عمومية اقتصادية محلية ذات طابع صناعي وتجاري، مقرها الرئيسي مدينة ورقلة.

ومع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة وخاصة الدخول فيما يسمى اقتصاد السوق، تحولت مؤسسة (ETRACOB) إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم بحيث تعتب ملكية الأسهم ملكية كاملة للدولة، رأسمالها الاجتماعي قدر بـ 47000 000 دج في أول الأمر، وكانت تعمل تحت وصاية الشركة القابضة العمومية الجهوية ببسكرة (holding public régional) Biskra، وبعد حل الشركات القابضة من طرف الحكومة أصبحت تعمل ابتداء من أبريل 2002 تحت وصاية شركة التسيير والمساهمات بعنابة (S.G.B).

4-1-2-4-2- مجال نشاط المؤسسة:

- لقد نشأة مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة لغرض أساسي، و هو إنجاز الأعمال التكميلية ولاسيما الثانوية نذكر منها:
- النجارة العامة والألمنيوم.
 - الترخيص الصحي.
 - الكهرباء العامة.
 - الحدادة.
 - لوازم التأثيث.
 - الدهن وتركيب الزجاج.
 - العوازل السقفية (الطبقات العازلة).
 - الأثاث المدرسي والقاعات العلمية(المخابر).

ولتنوع منتوجاتها والتأقلم مع الظروف الاقتصادية الجديدة، وذلك لضمان استمراريتها، فقد اقتحمت

مجالات جديدة نذكر منها:

- الهندسة المدنية.
- الطرف الشبكات المختلفة.
- الإنارة العمومية.
- التبريد.

ومن بعض المشاريع الهامة التي قامت المؤسسة بإنجازها نذكر منها:

- تنفيذ العديد من مشاريع الإنارة العمومية في تمنراست، عين صالح، تقرت، حاسي مسعود، ورقلة.
 - تجهيز العديد من المدارس بالأثاث المدرسي (طاولات، كراسي... الخ).
 - إنجاز الطبقات العازلة لمستشفى محمد بوضياف بورقلة وثانوية بني ثور.
 - تجهيز مخابر علمية للعديد من الثانويات بولاية ورقلة.
 - تركيب وصيانة مولدات الكهرباء.
 - تجهيز العديد من غرف التبريد.
 - إنجاز البناءات الهيكلية للمركب المتعدد الرياضات بالرويسات وكذا القاعة البيضاوية بورقلة.
- سنة 2001 كانت سنة الدخول بصفة مرضية في مجال الهندسة المدنية، بحيث نجحت المؤسسة في تخفيف صفتين وذلك ببناء 86 مسكن بورقلة لصالح ديوان الترقية العقارية بورقلة.

4-1-3- الهيكلية الإدارية للمؤسسة:

تشكل مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء من ثلاثة دوائر تشرف عليها المديرية العامة، وفيما يلي

نعرض بإيجاز وظيفة كل هيئة من هذه الهيئات.

4-1-3-1- المديرية العامة:

يرأسها مدير المؤسسة، بحيث تقوم بمراقبة التسيير وإصدار الأوامر والتوجيهات والاقتراحات

التي تمكن من السير الحسن للعمل.

4-1-3-2- دائرة الإدارة والمالية:

وتشمل ثلاثة مصالح:

- مصلحة المستخدمين : بحيث تقوم بشؤون العمال ابتداء من التوظيف إلى غاية نهاية علاقة العمل بالمؤسسة.

- مصلحة المحاسبة والمالية: وتهتم بالجانب المالي والمحاسبي للمؤسسة.

- مصلحة الوسائل العامة: تهتم بالصيانة وتسيير وسائل النقل.

4-1-3-3- دائرة دراسة البرامج:

وتشمل ثلاثة مصالح، وهي:

- **مصلحة دراسة الأسعار:** وتهتم بالدراسة الميدانية لأسعار مواد البناء وقطع الغيار التي تحتاجها الورشات.

- **مصلحة البرمجة:** تقوم بمتابعة إنجازات الورشات وتعمل بالتنسيق مع مصلحة دراسة الأسعار ومصلحة التجارة.

- **مصلحة التجارة:** تقوم باستقبال ودراسة الطلبات المقدمة من طرف الزبائن ثم تسليمها بعد عملية إنتاجها.

4-1-3-4- دائرة الأشغال:

وتشمل مصلحتين:

- **مصلحة التموين والتخزين:** تهتم بتزويد الورشات الإنتاجية بحاجياتها من مواد أولية وقطع غيار.

- **مصلحة الإنتاج:** تشرف على دائرة الورشات الإنتاجية.

4-1-4- **ورشات الوحدة:** تتكون مؤسسة الأشغال العمومية التكميلية من ستة ورشات، وهي:

4-1-4-1- **ورشة الكهرباء:** تقوم بإنجاز الإنارة العمومية للطرق وصيانة وتركيب المولدات الكهربائية.

4-1-4-2- **ورشة التبريد والترصيص الصحي:** تقوم بتركب وصيانة آلات التبريد والتكييف وأعمال الترصيص الصحي.

4-1-4-3- ورشة الطبقات العازية:

تقوم بأعمال فصل البناءات عن المؤثرات الطبيعية (أمطار، رياح، ... الخ).

4-1-4-4- **ورشة التلحيم:** تقوم بصناعة الأعمدة الكهربائية والأبواب الحديدية وتستعمل الحديد كمادة أولية.

4-1-4-5- **ورشة نجارة الألمنيوم:** تقوم بصناعة الأبواب، النوافذ، الخزائن وتجهيزات أخرى باستعمال صفائح الألمنيوم كمادة أولية.

4-1-4-6- **ورشة النجارة العامة:** وتعتبر أهم ورشة، بحيث تقوم بصناعة الأثاث المنزلي والتجهيزات المدرسية (خزائن، كراسي، طاولات ومكاتب) والأبواب والنوافذ. وتستعمل الخشب بمختلف تصنيفاته (foeticide – contre plaque–planche...etc) كمادة أولية.

4-1-5- **مناطق نشاط المؤسسة:** نشاط مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة يتمثل في

الاستجابة لكل عروض العمل التي تغطي المناطق التالية:

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

الأغواط، تمنراست، إليزي، تقرت، حاسي مسعود، ورقلة.
* في سنة 2001 المؤسسة شاركت في 74 مناقصة غطت المناطق التالية:

جدول رقم (13): يمثل مناطق إجراء المناقصات بالمبالغ

المبلغ بآلاف الدينارات	المنطقة
83.000 دج	حاسي مسعود
50.000 دج	حاسي الرمل
256.000 دج	ورقلة
36.000 دج	تقرت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الرابع: تفسير تغييرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

4-1-8 - الموارد البشرية:

في نهاية سنة 2001 بلغ عدد عمال مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء 213 عامل مقسمين

كالآتي:

❖ 132 عامل دائم.

❖ 81 عامل مؤقت.

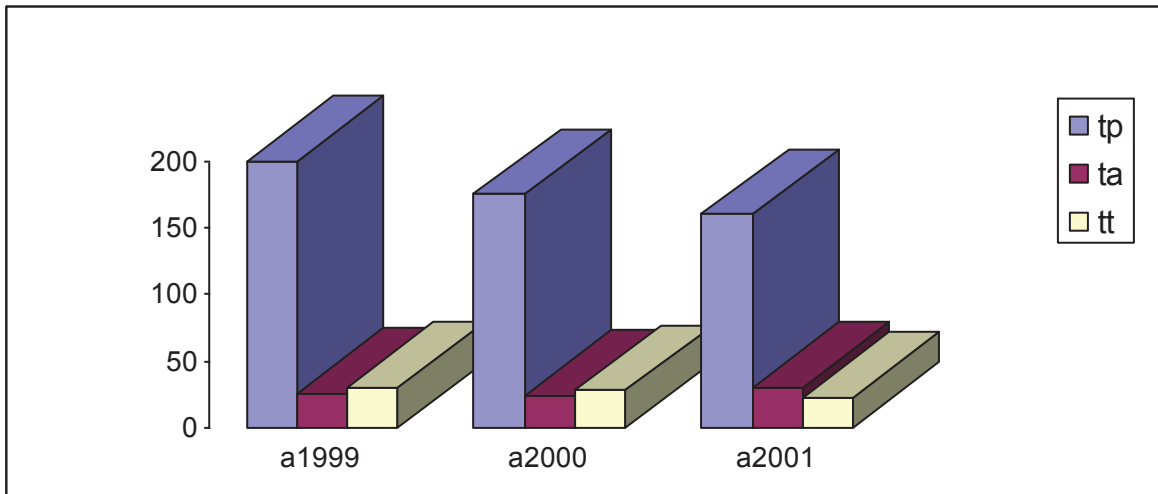
4-1-8-1 - تطور الموارد البشرية حسب طبيعة النشاط:

جدول رقم (14): يوضح تطور الموارد البشرية حسب طبيعة النشاط

السنوات	البيان	2001	2000	1999
	عدد العمال المنتجين	170	175	200
	عدد العمال الإداريين	30	24	26
	عدد العمال التقنيين	23	28	30
	الإجمالي	213	227	256

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لوثائق المؤسسة.

الشكل رقم (17): يوضح تطور الموارد البشرية حسب طبيعة النشاط



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (14)

تحليل معدلات العمال حسب التقسيم السوسيو مهني

(socio-professionnels)

في 2001/12/31 يبين ما يلي:

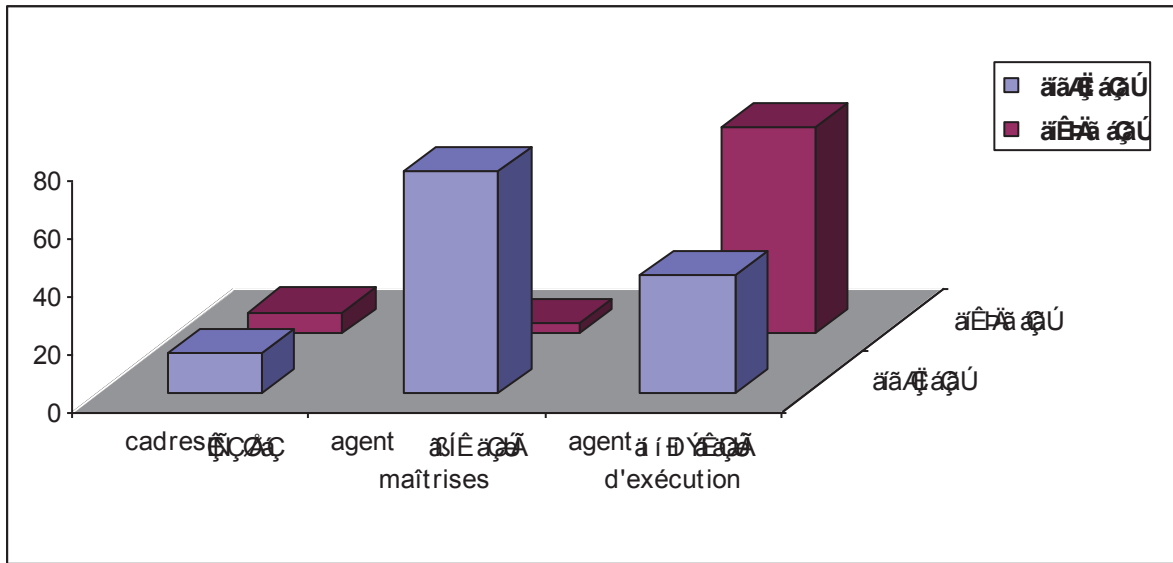
الجدول رقم (15): تقسيم السوسيو مهني للعمال

المئوية %	المجموع	عمال مؤقتين	عمال دائمين	
10 %	21	07	14	الإطارات cadres
38 %	80	03	77	أعوان تحكم agent maîtrises
52 %	192	71	41	أعوان تنفيذيين agent d'exécution
100 %	213	81	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

- إطار واحد لكل 10 عمال تقريبا.
- عون تحكم لكل 3 عمال تقريبا.

الشكل رقم (18): يوضح التقسيم السوسيو مهني للعمال



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (15)

4-1-8-2- تطور عدد العمال وكتلة الأجور:

الجدول رقم (16): يوضح تطور عدد العمال وكتلة الأجور.

الوحدة 10³ دج

السنوات	عدد العمال	كتلة الأجور	كتلة الأجور/عدد العمال	القيمة المضافة/عدد العمال
1999	256	57,254	223,65	250,94
2000	227	51,477	226,77	609,16
2001	213	58,023	272,41	685,45

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

وبالرغم من أن المؤسسة قد عرفت تقلص في عدد العمال من سنة إلى أخرى إلا أن كتلة الأجور لم تعرف نفس المصير بل قد ازدادت في سنة 2001 عما كانت عليه سنة 1999 وهذا راجع لسببين هما.

- دفع مستحقات العطل واشتراكات العمال المؤقتين والعمال المحالين على التقاعد.
- أن الأجور في حد ذاتها قد عرفت زيادة معتبرة وهذا بالرغم من التقليل في عدد العمال، مما يوحي لنا بان المؤسسة كانت تعاني من فائض في عدد العمال، فضلا عن العلاقة التناسبية الطردية بين الزيادة في الحوافز خاصة رفع الأجور، والزيادة في الإنتاجية، وبتأخاذها إجراء تقليص عدد العمال إلى الحد الذي يتناسب ونشاطها تكون قد اتجهت إلى الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية.

4-2- التشخيص المالي:

قبل البدء في التشخيص المالي، يبدو لنا من المفيد أن نلقي الضوء على بعض المعطيات:

4-2-1- ملاحظة حول بعض المعطيات:

أ/ *- المؤسسة عرفت زيادة في رأس مالها الاجتماعي خلال سنة 2000 تقدر بـ 3.000.000 دج، بحيث ارتفع هذا الأخير من 47.000.000 دج إلى 50.000.000 دج ونفس الشيء عرفت بسنة 2001 (زيادة تقدر بـ 8.179.530,41 سجلت تحت حساب تدعيم الأموال الخاصة) وهو مبلغ مخصص من طرف الشركة القابضة.

ب- لقد تم توزيع أرباح سنة 1999 كآلاتي.

- أرباح موزعة على أعضاء مجلس الإدارة (administrateurs) 800.000,00 دج

- أرباح موزعة على العمال (intéressement du travailleurs) 1.131.538.24 دج

لقد قمنا بجمع المبلغين تحت بند واحد وهو أرباح موزعة عند قيامنا بإعداد الميزانية المالية

الوظيفية، وتم إدراج المبلغ المذكور ضمن خصوم لخارج الاستغلال.

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

بينما لم يتم توزيع الأرباح الخاصة بنتيجة سنة 2000 بحجة أن هذه الأخيرة (النتيجة) كانت ضعيفة حوالي 861000 دج. أما نتيجة سنة 2001 لم يبيت فيها بعد.

ج- حساب 469 " نفقات في انتظار الاقتطاع" dépenses en attentes d'imputation
يحتوي على نفقات لم يتم بعد تسجيلها في حساب نهائي ومحدد يتوافق وطبيعة هذه النفقات علما بأن هذا الترحيل يجب أن يتم في اقرب الآجال (خلال السنة المحاسبية) بمعنى أن هذا الحساب 469 محاسبياً يجب أن يصفى (soldé) عند نهاية السنة، إلا أننا قد وجدنا ضمن هذا الأخير عمليات تعود إلى سنة 1996 والتي لم تقيدها ضمن الحسابات النهائية الخاصة بها إلى حد الآن، والمبدأ المحاسبي ينص على بأن حساب الانتظار (compte d'attente) يجب أن يصفى (soldé) بحساب نهائي (compte définitif).

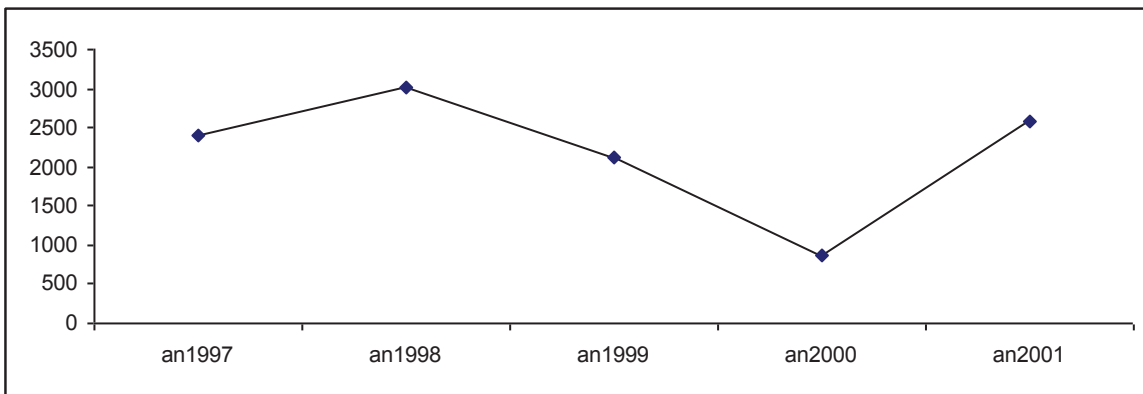
د- على غير عادة المؤسسات المحلية، مؤسسة الأشغال التكميلية والبناء خلال الخمس سنوات الأخيرة حققت أرباح نوردها في الجدول التالي:

جدول رقم (17) : يبين تطور الأرباح المحققة من طرف المؤسسة.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
المبلغ بالآلاف الدينارات	2.405	3.003	2.125	861	2.579

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (19): يوضح تطور الأرباح المحققة.



المصدر: من إعداد الطالب استنادا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (17)

من خلال البيان يتضح لنا أن سنة 2000 سجلت اضعف نتيجة لأسباب نوردها من خلال التشخيص المالي لاحقا.

4-2-2- تحليل النتيجة:

جدول رقم (18): يوضح تحليل النتيجة

الوحدة 10³ دج

2001	2000	1999	المؤشرات
145.953	198.543	158.008	*رقم الأعمال
71.325	70.586	94.104	القيمة المضافة
58.023	51.477	57.254	مصاريف المستخدمين
2.184	410	1.120	*مصاريف مالية
0,81	0,73	0,61	مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة
0,40	0,43	0,36	مصاريف المستخدمين/رقم الأعمال
0,03	0,006	0,012	مصاريف مالية/ القيمة المضافة
		0,007	مصاريف مالية/ رقم الأعمال
2,579	861	2,125	نتيجة السنة

المصدر: الملاحق. رقم (1) (2) (3) (4) (5) (6).

دراسة نشاط المؤسسة لفترة الثلاث سنوات الأخيرة تؤدي بنا إلى استخلاص الملاحظات

التالية:

- رقم الأعمال عرف انخفاض خلال سنتي 2000 و 2001 مقارنة بسنة 99، وكان هذا الانخفاض كبيراً خاصة سنة 2000، وهذا راجع إلى أن المؤسسة خلال هذه السنة لاقت صعوبات كبيرة في الحصول على صفقات نظراً للمنافسة الشرسة التي تلاقيها من طرف المؤسسات الأخرى. ومن جهة أخرى راجع إلى الإجراءات البطيئة في إمضاء والموافقة بالبدء في تنفيذ الصفقات المتحصل عليها. علماً بأن التقديرات الموضوعية من طرف مجلس إدارة المؤسسة لرقم أعمال سنة 2000 كانت 140.000.000 دج لم يتحقق منها سوى 84.67% للأسباب السالفة الذكر.

بينما عرف رقم الأعمال ارتفاع ملحوظ سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 وذلك راجع إلى أن المؤسسة قد فازت بصفقات خاصة في مجال الهندسة المدنية (إنجاز 86 مسكن) لصالح ديوان الترقية العقارية، والإتارة العمومية مع شركة سوناتراك كما أن الثلاثي الأخير لهذه السنة شهد تحصيل كبير للديون المترتبة على الغير (créance) مما مكن المؤسسة من التسديد الكلي للسحب على المكشوف الذي تحصلت عليه سنة 2000، هذا مما جعل المؤسسة في موضع مريح من الناحية المالية.

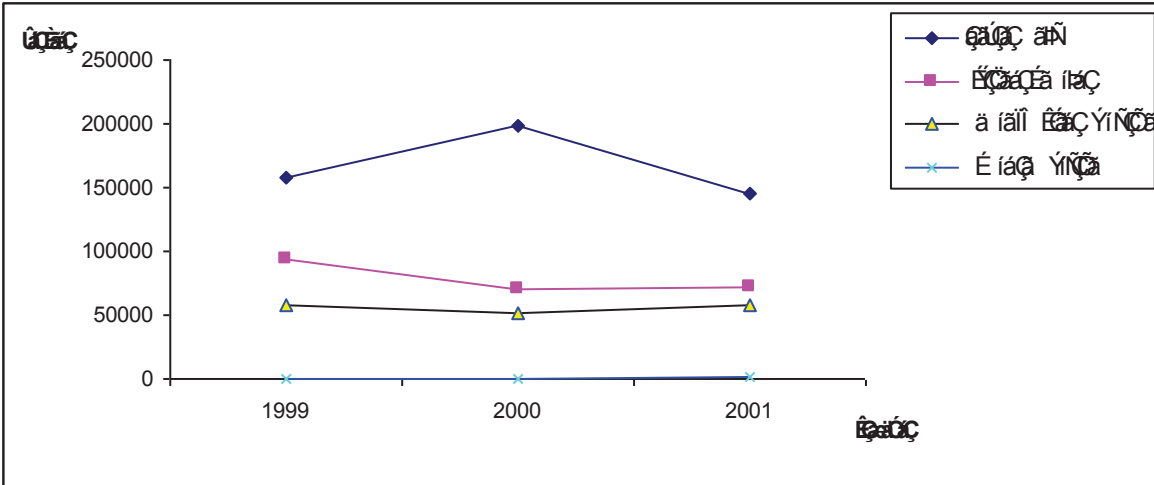
الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

- نفس المصير الذي عرفه رقم الأعمال عرفته القيمة المضافة. أما الملفت للانتباه هو الزيادة في كتلة الأجر لسنة 2001 مقارنة مع سنتي 1999 و 2000، وذلك بالرغم من تقليص عدد العمال مما ترتب عنه زيادة في الأعباء، وأن هذه الزيادة سوف تضعف قدرة منافسة المؤسسة للمؤسسات الأخرى فيما يخص الحصول على صفقات، نظرا لأن الأسعار التي توضع في دفتر الشروط تكون كبيرة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وهذا لارتفاع الأعباء.

- المعدل المتوسط لامتناس مصاريف المستخدمين للقيمة المضافة يقدر بحوالي 71% وهي نسبة مذهلة، مما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق نتيجة دورة متواضعة إن لم نقل ضعيفة في بعض الأحيان بالنظر إلى حجم المؤسسة.

الشكل البياني التالي يعطي صورة أكثر وضوحا.

الشكل رقم (20): يوضح تطور كل من (رقم الأعمال، القيمة المضافة، م.م. المستخدمين، مصاريف المالية)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (18).

4-2-3- تحليل العناصر الأساسية للخبزينة:

الجدول رقم (19): يوضح تحليل العناصر الأساسية للخبزينة.

المبلغ بالآلاف الدينانير

2001	2000	1999	السنوات البيان
208.975 (140.248)	199.093 (145.014)	188.693 (144.184)	الأموال الدائمة الأصول الثابتة الإجمالية
68.727	54.079	44.509	راس المال العامل الإجمالي FR_{NG}
182.801 (117.651)	158.476 (97.329)	116.068 (91.186)	أصول الاستغلال خصوم الاستغلال
65.150	61.147	24.882	الاحتياج لرأسمال العامل BFR_{ex}
-	-	-	أصول خارج الاستغلال
-	-	(1932)	خصوم خارج الاستغلال
-	-	(1932)	الاحتياج للرأسمال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}
65.150	61.147	24.882	الاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال BFR_{ex}
-	-	(1.932)	الاحتياج للرأسمال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}
65.150	61.147	22.950	الاحتياج لرأسمال العامل الصافي الإجمالي BFR_{NG}
3.577	11.945 (19.013)	21.559	خبزينة الأصول
-	-	-	خبزينة الخصوم
3.577	(7.068)	21.559	الخبزينة الصافية الإجمالية T_{NG}

المصدر: ملحق رقم (7)

باستعمال المعادلة الأساسية للخبزينة

$$T_{NG} = FR_{NG} - BFR_{NG}$$

$$\begin{aligned} T_{NG} (99) &= 44.509 - 22.950 = 21.559 \\ T_{NG} (2000) &= 54.079 - 61.147 = -7.068 \\ T_{NG} (2001) &= 68.727 - 65.150 = 3.577 \end{aligned}$$

باستثناء سنة 2000، المؤسسة عرفت خبزينة موجبة وبالتالي وضعية مالية مريحة أما سبب

عجز الخبزينة المسجل سنة 2000 فان مرد ذلك إلى هو الزيادة المضطربة التي عرفها الاحتياج للرأسمال

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

العامل للاستغلال (BFR_{EX}) خلال هذه السنة مقارنة بسنة 1999، في الوقت الذي لم يعرف فيه الرأسمال العامل (FR) نفس التغير مما تعذر عليه تغطية الزيادة التي يشهدها (BFR_{EX})، مما دفع المؤسسة إلى طلب قرض بنكي في شكل سحب على المكشوف، وذلك لسد العجز الحاصل في الخزينة لنفس السنة (2000).

بالمقابل عرفت سنة 2001 زيادة في الرأسمال العامل نتيجة الزيادة في الأموال الخاصة، وذلك عن طريق تدعيم الأموال الخاصة من طرف الشركة القابضة هذا من جهة، ونتيجة تناقص الأصول الثابتة بفعل الاهتلاكات (قدم التجهيزات والمعدات) من جهة أخرى، مما سمح لهذه الزيادة في FR بأن تغطي التغير الذي عرفه (BFR_{EX}).

4-2-4- تطور الاحتياج لرأسمال العامل مقارنة برقم الأعمال:

جدول رقم (20): يوضح مقارنة الاحتياج لرأسمال العامل برقم الأعمال.

البيان			البيانات
2001	2000	1999	السنوات
65.150	61.147	24.882	الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFR_{EX}
145.95 3	118.543	158.008	رقم الأعمال CA
161 يوم	186 يوم	57 يوم	$360 \times (CA) / BFR_{EX}$
5 اشهر	6 اشهر	شهرين	

المصدر: من إعداد الطالب من خلال الملاحق (4) (5) (6) (7).

من خلال هذا البيان نلاحظ أن رقم الأعمال لسنتي 2000 و 2001 قد تناقص مقارنة بسنة 1999، إلا أن الاحتياج للرأسمال العامل قد ازداد بصفة مضطربة وهي حالة "شاذة" على اعتبار أن الزيادة في حجم النشاط ترفقه عادة زيادة في الاحتياج للرأسمال العامل والعكس صحيح، هذه الحالة تدفعنا إلى البحث عن العوامل الأخرى المفسرة لهذه الزيادة والتي يرتبط بها (BFR_{EX}) ارتباطاً وثيقاً وهي:

أ- دوران المخزون:

جدول رقم (21): يوضح دوران المخزون.

2001	2000	1999	السنوات	البيان
306 يوم	172 يوم	162 يوم	360 ×	مخزون المواد الأولية/(مشتريات المواد الأولية)
			360 ×	منتجات وأعمال جارية / (الإنتاج)
			360 ×	المنتج النهائي/(رقم الأعمال)

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ بأن معدل دوران مخزون المواد الأولية بطيء جداً ويزداد هذا البطء من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى امتلاك المؤسسة لمخزون من المواد الأولية غير مستعمل (stock mort) من جهة ولجوتها إلى عملية شراء واسعة للمواد الأولية (تجنباً للانقطاع في عملية التموين) تفوق احتياجاتها الدورية من جهة أخرى مما أدى إلى تجميد مبلغ هامة على المستوى المخزون (امتصاص لرأسمال العامل) وكننتيجة لهذا الوضع ارتفع الاحتياج للرأسمال العامل.

ب- الأجل الممنوح للزبائن:

جدول رقم (22): يوضح الأجل الممنوح للزبائن.

2001	2000	1999	البيان	السنوات
334 يوم	275 يوم	160 يوم	360 x	(الزبائن+أوراق القبض)/(رقم الأعمال)
11 أشهر	9 أشهر	5 أشهر		

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

8 الآجال الممنوحة للزبائن تعتبر آجال طويلة جداً، بحيث أن الأجل المتوسط للتحصيل هو 8 أشهر. هذا الوضع يمكن تفسيره بنوعية زبائن المؤسسة، بحيث أن معظم صفقاتها تتم مع الإدارات أو المجموعات المحلية، وهذا النوع من الزبائن يجل غالباً تأخر في الدفع، وهذا راجع للأسباب التالية:

- غياب ما يسمى بقروض التدفق (crédit de paiement) لبعض المشاريع خاصة إن تعلق الأمر بأشغال إضافية، حيث أن تخصيص الغلاف المالي الخاص بها يتم في الميزانيات الإضافية اللاحقة.
- بطء إجراءات التحويلات التي تعرفها الخزينة العمومية، خاصة إذا تعلق الأمر بخزينة عمومية وأخرى (ما بين الولايات).

- تعقد وبطء إجراءات الرقابة التقنية.

- إضافة إلى عوامل داخلية تتعلق بكفاءة العناصر المكلفة بالتحصيل.

كل هذه العوامل أدت إلى الزيادة المستمرة للمبلغ المخصص لقسم الزبائن ومن ثم إلى تجميد مبالغ هامة ساهمت إلى حد كبير في امتصاص الرأسمال العامل والزيادة في الاحتياج للرأسمال العامل في آن واحد، مما انعكس سلباً على خزينة المؤسسة.

ج- الآجال المأخوذة من الموردين:

جدول رقم (23): يوضح الآجال المأخوذة من الموردين.

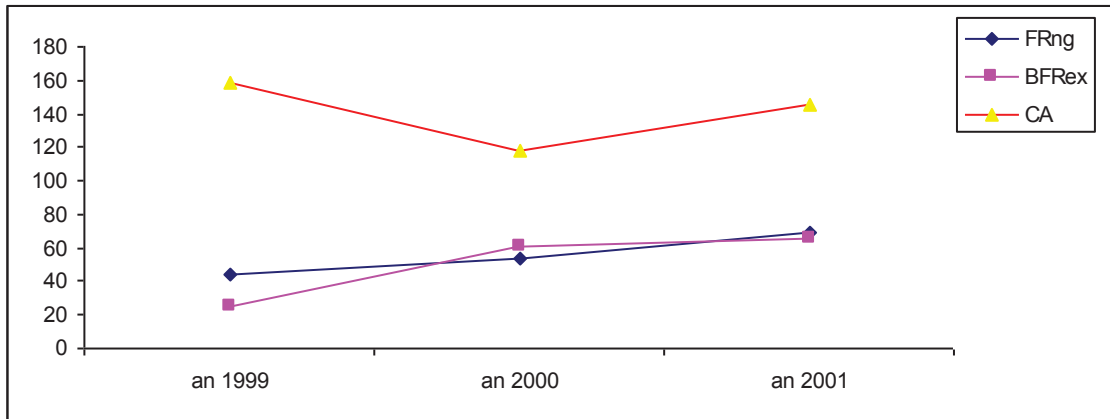
السنوات	البيان		
2001	2000	1999	(موردون + أوراق دفع) / (المشتريات TTC) x
164 يوم	166 يوم	141 يوم	360
5 اشهر ونصف	5 اشهر ونصف	5 اشهر تقريباً	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على وثائق المؤسسة.

- إن الأجل المتوسط للوفاء بديون الموردين هو 5 أشهر، في حين أن الأجل المتوسط الممنوح للزبائن هو 8 أشهر، هذا الفارق بين الأجل الممنوح للزبائن والمأخوذ من الموردين، وضع المؤسسة في موضع حرج جداً من الناحية المالية بحيث أن أثر سلباً على خزينة المؤسسة مما وضع المؤسسة في حالة عسر مالي سنة 2000.

الرسم البياني التالي يساعدنا على الفهم أكثر لما ورد في التعليق.

الشكل رقم (21): يوضح مقارنة الاحتياج لرأسمال العامل برقم الأعمال.



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المعلومات الواردة في الجدول رقم (19).

4-2-5- جدول التمويل حسب: (PCG 82)

تطبيقاً لما أشرنا له في مقدمة هذه المذكرة فقد قمنا باختيار جدول التمويل حسب PCG 82

كنموذج عن مجموعة جداول التمويل، وجدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي لسنة

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

1988 كنموذج كذلك عن مجموعة جداول تدفقات الخزينة، وذلك لتفسير تغيرات خزينة المؤسسة محل الدراسة.

4-2-5-1- تقديم الجدول:

جدول رقم (24): جدول التمويل حسب PCG 82 (سنتي 2000 و 2001)

2001	2000	العناصر
		التغير في الموارد المستقرة
9861	10712	الزيادة في رأس المال
4.903	-	الزيادة في الاستثمارات
120	957	- ديون مالية جديدة (م.ط.أ.)
-	-	- إعانات
14884	11.669	A = إجمالي التغير في المواد المستقرة
		التغيرات في الاستخدامات المستقرة
138	829	- الحيازة على الاستثمارات الجديدة
100	1269	- تسديد ديون مالية (م.ط.أ.)
238	2.098	B = التغير في الاستخدامات المستقرة
14646	9.571	التغير في رأس المال العامل ΔFR (A-B)
		التغير في استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال
24.325	42.408	- التغير في أصول الاستغلال
-	-	- التغير في أصول خارج الاستغلال
24.325	42.408	C = التغير الإجمالي في استخدامات الاستغلال
		التغير في موارد الاستغلال و خارج الاستغلال
20322	6143	التغير في موارد الاستغلال
-	(1932)	التغير في موارد خارج الاستغلال
20322	4.211	D = التغير في إجمالي موارد الاستغلال وخارج الاستغلال
4003	36265	التغير في رأس مال العامل للاستغلال ΔBFR_{EXP}
-	1932	التغير في الرأس مال العامل خارج الاستغلال ΔBFR_{HEXP}
		التغير في الخزينة الصافية
(8368)	(9614)	التغير في خزينة الأصول
(19013)	19013	- التغير في خزينة الخصوم
10645	(28627)	التغير الإجمالي للخزينة الصافية ΔT_{NG}

المصدر: الملحق رقم (7)

وباستعمال المعادلة الأساسية للخبزينة:

$$\Delta T_{NG} = \Delta FR_{NG} - \Delta BFR_{NG}$$

تتحصل على:

$$\Delta T_{NG}(2000) = 9571 - (36.265 + 1932) = (-28.626)$$

$$\Delta T_{NG}(2001) = 14646 - (4.003) = 10.643$$

- تفسير الجدول:

بالرغم من أن المؤسسة قد عرفت حالة تدهور النشاط أي انخفاض في رقم الأعمال، إلا أن هذا إلا الانخفاض لم يصبحه انخفاض مماثل في الاحتياج للرأسمال العامل. فلو أخذنا بعين الاعتبار العلاقة التناسبية الطردية بين (BFR) ورقم الأعمال، فمن الجانب النظري على الأقل، كان من المفروض أن تكون حالة الخزينة عكس ما سجل سنة 2000، بمعنى أن تكون المؤسسة في وضع مريح من الجانب المالي، بعبارة أخرى لو تزامن انخفاض رقم الأعمال بانخفاض في مستوى (BFR) لعرفت الخزينة حالة توازن.

إلا أن الجدول يبين لنا بأن هناك تغير سلبي للخبزينة يقدر بـ (28.627) دج سجل سنة 2000 الشيء الذي أدى إلى حالة اختلال مالي، بحيث يوضح الجدول بأن السبب يعود إلى أن التغير في (BFR) كان أكبر بكثير من التغير في (FR)، وهذا يعني بأن قسم الاستخدامات الثابتة يتم تمويله من طرف الخزينة، أي بأموال تتعلق بدور الاستغلال.

ويرجع الجدول الأسباب إلى الزيادة في (BFR) مقارنة مع (FR) العوامل التالية:

- عدم التحكم في عناصر دورة الاستغلال خاصة عنصر العملاء و المخزون، مما أدى إلى عدم التحكم في مستويات الاحتياج للرأسمال العامل.

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

4-2-6- التشخيص باستعمال جدول تدفقات الخزينة (لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي 1988):

جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة الفرنسي 1988.

أ- الخزينة المتعلقة بدورة الاستغلال:

جدول رقم (25): يوضح الخزينة المتعلقة بدورة الاستغلال:

المبلغ بالآلاف الدينارات

2001	2000	البيان
71.325	70.586	القيمة المضافة
(58.023)	(51.477)	- مصاريف المستخدمين
(4.921)	(5.531)	- ضرائب ورسوم
8.381	13.578	= الفائض الإجمالي للاستغلال EBE
(3.789)	(36.265)	- التغير الإجمالي للاحتياج للرأسمال العامل للاستغلال ΔBFR_{ex}
4.592	(22.687)	= فائض خزينة الاستغلال ETE
3.572	1.288	+ المنتوجات المتعلقة بدورة الاستغلال ولها تأثير في تغير الخزينة
(12.166)	(16.799)	- المصاريف المرتبطة بدورة الاستغلال ولها تأثير في تغير الخزينة
(4.002)	(38.198)	= خزينة المتولدة من عملية الاستغلال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

$$\text{معدل الربحية} = 100 \times \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

2001	2000	
0.55 دج	2.30 دج	معدل الربحية

- تحليل دورة الاستغلال:

تحليل معدل الربحية يبين أن لكل 100 دج من المبيعات لسنتي 2000 و 2001 حققت على التوالي 2.30 دج و 0.55 دج من الربح قبل الضريبة على الأرباح وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بأسعار

الفصل الرابع: تفسير تغيرات خزينة (ETRACOB) بورقلة باستعمال جداول التدفقات

الفائدة النقدية المطبقة على الإيداعات لأجل. ضعف هذا المعدل أثر سلبا على قدرة دورة الاستغلال في توليد سيولة تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها وتمويل استثمارات جديدة.

سجل (ETE) لسنة 2000 رصيذا سالبا، وهذا يعني بأن دورة الاستغلال تمتص الخزينة عوض أن تولدها، بحيث أن الإنفاقات (Décaissements) أكبر من التحصيلات (Encaissements) مما يدل على تدهور خطير للخزينة، مما دفع بالمؤسسة إلى طلب قرض بنكي قصير الأجل على شكل سحب على المكشوف، وذلك لسد العجز المسجل في الخزينة والوفاء بمتطلبات دورة الاستغلال من الناحية المالية.

السبب في العجز المسجل على مستوى (ETE) لسنة 2000 يرجعه الجدول إلى أن رصيذ (EBE) كان أقل بكثير من التغير في (BFR_{ex}) وهذا يعود للعوامل التالية:

- تدهور النشاط، بحيث أن الانخفاض في رقم الأعمال من جهة وزيادة المصاريف الثابتة (خاصة مصاريف المستخدمين) من جهة أخرى أدى إلى أن جزءاً كبيراً من القيمة المضافة امتصته مصاريف المستخدمين، وهذا مما قلل من حجم نتيجة السنة.

أما سبب ارتفاع (BFR_{ex}) يرجع أساساً إلى عدم القدرة على التحكم في عناصر دورة الاستغلال خاصة منها عنصر العملاء، حيث نجد قسم لا بأس به من زبائن المؤسسة يتمثل في المجموعات المحلية، وهذا النوع من الزبائن يسجل عادة تأخر في الدفع، إضافة إلى رغبة المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال معتبر جعلها تمنح زبائنها آجال تسديد طويلة مما أثر سلبا على الخزينة.

بالمقابل عرفت (ETE) رصيذا موجبا سنة 2001، والسبب في ذلك يرجع إلى أن رصيذ

(EBE) كان أكبر من التغير في (BFR_{ex}) بفعل عملية التحصيل الواسعة للديون المترتبة على الغير

(Créance) خلال هذه السنة، حيث وصل مستوى تحصيل الديون المترتبة على الغير لسنة 2001 إلى

حد 130.500000.00 دج، وهذا المبلغ يمثل 89% من مجمل ما تم فوترته، الشيء الذي سمح

للمؤسسة بأن تحقق (ETE) موجب.

ب- الخزينة المتولدة من عمليات الاستثمار: Trésorerie due à l'investissement

جدول رقم (26): يوضح الخزينة المتعلقة بدورة الاستغلال:

المبلغ بالآلاف الدينارات

2001	2000	البيان
(138)	(829)	- شراء أصول ثابتة
4903	-	+ بيع أصول ثابتة
4765	(829)	الخبزينة المتعلقة بعملية الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- تحليل عملية الاستثمار:

$$100 \times \frac{\text{الاهتلاكات الإجمالية}}{\text{الأصول الثابتة الإجمالية القابلة للاهلاك}} = \text{درجة اهتلاك الأصول الثابتة}$$

2001	2000	
%83.68	%76.08	درجة اهتلاك الأصول الثابتة

بتحليل نسبة اهتلاك الأصول الثابتة يتبين لنا جليا بأن تجهيزات المؤسسة تعاني من درجة عالية من القدم (الشيخوخة)، بحيث وصلت نسبة اهتلاكها سنة 2001 إلى حد 83.68%، وهي نسبة عالية جدا، تتطلب إعادة تحديد أداة الإنتاج، كما يجب أن نشير بأن المؤسسة عرفت حالة تناقص في الاستثمار (Désinvestissement)، بحيث لم نسجل أي زيادة تذكر في حجم التجهيزات في الوقت الذي نجد فيه المؤسسة قد اقتحمت مجالات أخرى كالبناء، فضلا عن أنشطتها التقليدية. ويمكن تفسير هذا التناقص المسجل في حجم الاستثمارات إلى تراجع نشاط المؤسسة خلال السنتين السالفتين الذكر. بالمقابل قامت المؤسسة ببيع جزء من أصولها الثابتة وذلك لسببين:

- أن معظم الأصول الثابتة التي بحوزة المؤسسة تعاني من درجة عالية من الاهتلاك.
- رغبة المؤسسة في الرفع من الرأسمال العامل لغرض مواجهة المتطلبات المالية التي تحتاجها دورة الاستغلال.

ج- الخزينة المتعلقة بعمليات التمويل: Trésorerie due au financement

جدول رقم (27): يوضح الخزينة المتعلقة بعمليات التمويل

المبلغ بآلاف الدينارات

2001	2000	البيان
9.861	10.712	+ ارتفاع رأس المال
120	957	+ قروض طويلة ومتوسطة الأجل
(100)	(1.269)	- تسديد قروض متوسطة وطويلة الأجل
9.881	10.400	الخبزينة المتولدة عن عمليات التمويل

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- تحليل عملية الاستثمار:

الأصول الصافية (Actif Net) = إجمالي الأصول - إجمالي الديون

المبلغ بآلاف الدينارات

2001	2000	
201.796	191.935	الأصول الصافية

في حقيقة الأمر تمثل الأصول الصافية ما يتبقى للمؤسسة بعد الوفاء بكل ديونها بعبارة أخرى تمثل الأموال الخاصة للمؤسسة، حيث نجد هذه الأخيرة خلال سنتي 2000 و 2001 قد سجلت على التوالي نسبة 60% و 62% من إجمالي الخصوم، وهي نسبة معتبرة تبين لنا بأن للمؤسسة لها درجة عالية من الاستقلالية.

إذا تفحصنا عملية التمويل من خلال جدول التدفقات يتبين لنا بأنها خزينة موجبة ومعتبرة خلال سنتي 2000 و 2001 والسبب الأساسي يرجع إلى قيام المؤسسة برفع رأسمالها حيث شهدت سنة 2000 زيادة في الرأسمال الاجتماعي في قدرت بـ 3000000 دج، وسنة 2001 زيادة في الأموال الخاصة من خلال تخصيص مبلغ 180000 دج من طرف الشركة القابضة سجل تحت بند تحويل (Transfert) في الميزانية الختامية.

هذه الإجراءات كانت تهدف أساسا إلى الرفع من الرأسمال العامل، وذلك لمواجهة الزيادة التي عرفها الاحتياج للرأسمال العامل.

من جهة أخرى نسجل تناقص القروض الطويلة والمتوسطة الأجل بسبب طول آجال تسديد بعض أقساطها.

د - تغيرات الخزينة الصافية الإجمالية : Variation de la trésorerie nette globale :

جدول رقم (28): يوضح الخزينة الصافية الإجمالية

المبلغ بآلاف الدينارات

2001	2000	البيان
(4002)	(38198)	+ خزينة عمليات الاستغلال
4765	(829)	+ خزينة عمليات الاستثمار
9881	10400	+ خزينة عمليات التمويل
10644	(28627)	Δ TNG

المصدر: من إعداد الطالب استنادا للمعلومات الواردة في الجداول رقم (25) (26) (27)

أمام عدم قدرة المؤسسة التحكم في الزيادة المستمرة للاحتياج للرأسمال العامل ذلك كنتيجة لعدم قدرتها السيطرة على عناصر دورة الاستغلال خاصة منها عنصر العملاء، اتجهت جهة المؤسسة إلى التركيز على العناصر التي تساهم إلى حد كبير في زيادة الرأسمال العامل، كالتنازل أو بيع بعض الأصول الثابتة دون الزيادة في حجم الاستثمارات الثابتة، إضافة إلى رفع من الموارد المستقرة كالرفع من رأسمال المؤسسة والزيادة في الأموال الخاصة، كل هذه الإجراءات أدت إلى زيادة في الرأسمال العامل سمحت بتغطية الزيادة في الاحتياج للرأسمال العامل.

و كنتيجة لذلك لقد تم تجاوز الضائقة المالية التي عرفتها المؤسسة سنة 2000 ، وذلك بتحقيق خزينة موجبة لسنة 2001 (حالة توازن مالي وفق المنظور الوظيفي).

4-2-7- نقاط القوة والضعف بالمؤسسة:

انطلاقا من التشخيص المالي محل الدراسة، يمكن أن نستخلص بعض نقاط القوة التي تتميز بها المؤسسة، وكذلك بعض نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الأخيرة، نوردتها كالاتي:

4-2-7-1- نقاط القوة:

أ- باقتحام المؤسسة أنشطة جديدة خاصة منها البناء والإنارة العمومية، جعلها تعمل في قطاع له سوق واحد بالنظر إلى حجم الطلب التزايد في مجال البناء، بحيث تعرف الجهة حركة توسع كبيرة في مجال البناء، خاصة مع التوسع الذي يعرفه قطاع المحروقات، وتأثير ذلك في مجال البناء (إنشاء منشآت

قاعدية، سكنات، قواعد الحياة طرق، ...الخ)، فضلا عن البرنامج الكبير المخصص من طرف الحكومة للجهة في إطار ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي، هذا المناخ يعطي ويفتح فرص وآفاق واعدة أمام المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة التي اكتسبتها المؤسسة في مجال العمل بالمناطق المعزولة، إضافة إلى سمعتها الطيبة في وسط زبائنها من خلال الجدية والدقة في الإنجاز.

ب- من أهم العوامل التي ساعدت المؤسسة في تجاوز الضائقة المالية هو تعاملها مع زبون له ملاءة مالية كبيرة ولا يعرف تأخر في الدفع، هذا الزبون يتمثل في شركة سوناطراك.

ج- تمتع المؤسسة بدرجة استقلالية مالية كبيرة، حيث تمتلك أصول صافية تمثل 60% من إجمالي الأصول، وهي نسبة جد مقبولة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن المؤسسة موضوع الدراسة كانت ضمن ما يسمى بالمؤسسات المحلية، ونحن نعرف بأن معظم هذه المؤسسات قد أثقلت كاهلها الديون المتركمة.

د- التنوع في أنشطة المؤسسة كان له الأثر الإيجابي في بقاء واستمرارية المؤسسة، بحيث أتخذ المسيرين قرارات استراتيجية في الوقت المناسب، تتمثل في اقتحم المؤسسة لأنشطة جديدة ذات مردودية عالية تتمثل خاصة في مجال:

- البناء

- الإنارة العمومية

- إنجاز شبكات الطرق

- إنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب

- بيع مواد البناء

هذا التنوع سمح للمؤسسة بتفادي خطر تقلبات السوق وتناقص مردودية بعض الأنشطة من جهة وتغطية العجز المسجل في الأنشطة الأخرى (Compensations) من جهة أخرى.

4-2-7-2- نقاط الضعف:

يمكن تلخيص نقاط التي تعاني منها المؤسسة على مستوى ستة وظائف نوردتها كآآتي:

أ- وظيفة التموين:

صعوبات في التسيير العقلاني لهذه الوظيفة يمكن ردة للأسباب التالية:

▪ عدم التوفر بصفة مستمرة لبعض المواد الأولية بالكمية والنوعية معا، مما دفع بالمؤسسة إلى تكوين مخزون يفوق احتياجات دورة الاستغلال.

▪ عدم وجود يد عاملة متخصصة في هذه الوظيفة، والتي تعبر من أهم وظائف المؤسسة.

▪ إجراءات الدفع للمشتريات تشكل صعوبات بالنسبة لخزينة المؤسسة (الزام المؤسسة الدفع نقدا أو

بواسطة شيكات مضمونة (Cheques Certifies)

ب- المعدات:

- عرفت المؤسسة حالة من تناقص في الاستثمارات (Désinvestissements) خلال الثلاثة السنوات الأخيرة.
- معظم المعدات تعاني من القدم (معدل الاهتلاك لسنة 2001 حوالي 83%).
- عدم تجديد المعدات القديمة، ضيَع على المؤسسة فرص تحسين قدراتها الإنتاجية.
- عدم تخصص اليد العاملة في الصيانة جعل آجال تصليح المعدات المعطلة يطول.

ج- الوظيفة التقنية:

- التأخر في البدء لبعض العمليات المقررة خاصة في مجال البناء، وذلك للأسباب التالية:
 - - التأخر في إمضاء الصفقات.
 - - التأخر في التصديق (Approbation) على ملفات التنفيذ من طرف (C.T.C).
 - تقنيات الإنجاز تقليدية نظرا لغياب المعدات الحديثة والكافية لذلك.
 - نقائص على مستوى تنظيم الورشات.

د- وظيفة الموارد البشرية:

- مشكل فائض العمال (Sureffectif).
- غياب التكوين ودورات التدريب بالنسبة للعمال.
- غياب ثقافة المؤسسة.
- نقص في الكفاءات المتخصصة في التسيير (Management).
- غياب نظام تسيير مهني (Gestion de carrières).

هـ- الوظيفة المالية:

- الآجال الممنوحة للعملاء تعد طويلة جدا، ومن تم تمديد آجال تحصيل الديون المترتبة على الغير (Créances) ينتج عليه آثار وخيمة على الخزينة.
- سجلت سنة 2000 اختلال مالي ناتج عن سوء تسيير عناصر دورة الاستغلال

و- وظيفة التسويق:

- تبقى وظيفة التسويق في كثير من مؤسساتنا الاقتصادية تلقى اهتمام أقل، بحيث أن كثير من هذه المؤسسات ومنها مؤسستنا موضوع الدراسة عرفت مشاكل حقيقية فيما يخص نقص في المبيعات أو رقم الأعمال (mévente) خاصة مع ظهور التدريجي للمنافسة، والرفع التدريجي للاحتكار.

الخاتمة:

انطلاقاً من التشخيص المالي الذي قمنا به لدراسة الحالة المالية لمؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة، وذلك باستعمال أداة هامة في التحليل المالي المتمثلة في جدول التدفقات حيث قمنا باختيار أحسن وأحدث هذه الجداول بغية إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. ومن خلال هذا التشخيص خلصنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- استعمال جدول التمويل حسب (PCG 82) لتحليل السلوك المالي للمؤسسة وكيفية تحقيق التوازن المالي، وهذا الأخير يعتمد وبصفة أساسية على المعادلة الأساسية للخزينة وفق المنظور الوظيفي، وعليه تكون المؤسسة في حالة توازن مالي إذا كانت لها خزينة موجبة، بمعنى أن الرأسمال العامل يغطي الاحتياج للرأسمال العامل بعبارة أخرى أن يكون التغيير في (FR) يغطي التغيير في (BFR)، فإذا كان هناك رصيد سلبي للخزينة فذلك يعود بدرجة أساسية إلى التغيير في (BFR) كان أكبر من التغيير في (FR).
 - من خلال استعمالنا لهذا الجدول لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة تبين لنا بأن سنة 2000 عرفت رصيد خزينة سالب (التغير في رصيد الخزينة كان سالب)، ومن ثم حالة اختلال في التوازن المالي للمؤسسة، و تم تفسير ذلك أكبر بكثير من التغير في الرأسمال العامل (FR) لنفس السنة، ويمكن اعتبار الزيادة المضطربة لـ (BFR_{EX}) إلى الأسباب التالية:
 - عدم التحكم في عناصر دورة الاستغلال خاصة منها عنصر العملاء والمخزون، حيث لاحظنا أن الآجال الممنوحة للعملاء، كانت طويلة جداً مقارنة بالآجال المأخوذة من الموردين، وتم تفسير ذلك بطبيعة زبائن المؤسسة المتمثلين في أغلب الأحيان في المجموعات المحلية، وهذا النوع من الزبائن يعرف تأخر في الدفع، إضافة إلى تجميد مبالغ معتبرة على مستوى المخزون في شكل مواد أولية نظراً لعملية شراء واسعة تفوق الاحتياجات الدورة للمؤسسة فضلاً عن وجود مخزون غير مستعمل (Stock mort).
 - بينما سجلت سنة 2001 رصيد خزينة موجب، وبالتالي عرفت المؤسسة حالة من التوازن المالي يمكن تفسيرها بأن التغيير في (FR) كان أكبر بكثير في (BFR_{EX}) وتمت تغطية هذا الأخير تغطية كاملة من طرف (FR)، وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت برفع رأسمالها إضافة إلى عملية تحصيل واسعة لديونها لدى الغير.
- أما استعمال جدول تدفقات الخزينة لمجلس خبراء المحاسبة لسنة 1988، فإن وفق هذا الجدول تكون المؤسسة في حالة توازن مالي إذا كان رصيد خزينة عملية أو دورة الاستغلال موجب

ويغطي احتياجات دورة الاستثمار، بمعنى أن يكون الرصيد ($A.B$) أكبر من الصفر هذا يدل بأن للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها بواسطة الخزينة المتولدة عن دورة الاستغلال، ومن ثم ليست في حاجة إلى طلب رؤوس أموال خارجية جديدة، بل تصبح في وضع يسمح لها بتسديد ديونها، أما الرصيد ($A.B$) اقل من الصفر هذا يعني بأن المؤسسة لم تحقق السيولة الكافية انطلاقاً من عملية الاستغلال في ظل عدم تغطية هذا العجز من طرف الرصيد (وظيفة التمويل) ينتج عنه عجز في الخزينة ومن ثم اختلال في التوازن.

أثناء القيام بعملية إسقاط هذا الجدول على حالة المؤسسة محل الدراسة استخلصنا النتائج التالية:

- سنة 2000 سجلت كذلك وفق هذا الجدول رصيد خزينة إجمالي سالب يعود أساساً إلى أن عملية أو دورة الاستغلال سجلت عجزاً فادحاً لنفس السنة (رصيد خزينة الاستغلال سالب أو الرصيد $<0(A)$ ، مما انعكس سلباً على الخزينة الإجمالية للمؤسسة في ظل عدم قدرة الوظيفتين الأخيرتين (الاستثمار والتمويل) توليد سيولة كافية لتغطية العجز المسجل على مستوى دورة الاستغلال، وهو ما يتطابق مع فرضية بحثنا هذا. ويمكن تفسير أسباب هذا الاختلال المالي لعملية الاستغلال إلى الآتي:

- رصيد (ETE) سالب: وهذا يعني أن دورة الاستغلال تمتص الخزينة عوض أن تولدها، وهذا يعتبر مؤشر هام يدل على تدهور خطير للخزينة، وبسبب سلبية هذا الرصيد يعود إلى الآتي:

- تدهور نشاط المؤسسة: حيث أن الانخفاض في رقم الأعمال من جهة والزيادة في المصاريف الثابتة (مصاريف المستخدمين خاصة) من جهة أخرى أدى إلى أن جزء كبير من القيمة المضافة قد امتص الشيء الذي قلل من حجم النتيجة.

- ارتفاع (BFR_{Ex}) يرجع إلى عدم القدرة على التحكم في عناصر دورة الاستغلال.

- بالمقابل عرفت سنة 2001 حالة توازن مالي (رصيد موجب للخزينة الإجمالية) بفضل تسجيل رصيد (ETE) موجب يمكن تفسيره بتغطية (EBE) للتغيير في (BFR_{Ex}) فضلاً على أن المؤسسة لم تعرف حالة من التوسع في الاستثمارات. إضافة إلى ارتفاع خزينة وظيفة التمويل نتيجة للزيادة في رأسمال المؤسسة، مما سمح بتغطية العجز المسجل في خزينة دورة الاستغلال. (وهذا يتطابق كذلك مع الفرضية الأولى للبحث).

▪ من مميزات هذا أنه يبين مكونات تشكيل الخزينة الإجمالية، بحيث يرجعها إلى ثلاثة مكونات (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) ومن ثم إمكانية لتحديد موطن الاختلال بسهولة وهو ما يتطابق مع الفرضية الثالثة لبحثنا.

من خلال استعملنا للجدولين السالفين الذكر لتشخيص الحالة أو الوضعية المالية لمؤسسة الأشغال التكميلية قد توصلنا تقريبا إلى نفس النتائج.

- حالة اختلال مالي سجل سنة 2000 نتيجة لعدم التحكم في عناصر دورة الاستغلال مما أدى إلى زيادة في احتياجات التمويل.

* الاقتراحات والتوصيات:

ومن خلال النقائص المسجلة خلال هذه الدراسة تمت صياغة بعض الاقتراحات والتوصيات، والتي نرى من شأنها أن تساهم إلى حد كبير في تجاوز هذه المشاكل، وعليه تم اقتراح إجراءات تخص الجوانب التالية:

- التوصيات: Les recommandations

أ- وظيفة الموارد البشرية:

- إعادة التوازن لهيكل العمال، وذلك عن طريق القيام بحركة تنقل العمل ما بين الورشات لغرض امتصاص الفائض من العمال للورشة، وسد العجز المسجل في ورشة أخرى.
- تبني سياسة الأجور تربط بين المردودية والأجر.
- تبني سياسة تكوين للعمال خاصة في سياق المحيط الاقتصادي الحالي، والذي يتسم بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وبلورة مفهوم المؤسسة لدى العمال ومن ثم خلق ثقافة المؤسسة على أساس اعتبارها كمصدر لخلق الثروة وليس لتوزيع الربح.
- تبني نظام اتصال داخل المؤسسة (Systeme de communication).

- تبني سياسة تشغيل (توظيف) عن طريق التعاقد المؤقت (Contrat fin de chantier).

- تحسين مستوى التأطير، وذلك عن طرق توظيف كفاءات متخصصة في مجال التسيير

(Management).

ب- الوظيفة المالية:

- إجراءات داخلية:

- على المؤسسة القيام بتطهير محاسبي والذي يعتبر أكثر من ضرورة.
- تبني المحاسبة التحليلية لاعتبارها أداة هامة في تحديد التكاليف.
- خفض الاحتياج للرأسمال العامل، وذلك عن طريق التحكم في عناصر دورة الاستغلال.
- التقليل من حجم المصاريف خاصة منها مصاريف المستخدمين، علما بأن المتوسط الشهري للأجور لسنة 2001 هو 22.7000.00 دج، والذي يعتبر مبلغ معتبر مقارنة بحجم المؤسسة ومداخلها.

- إجراءات خارجية:

- العمل على تعميم استعمال الأوراق التجارية (الكمبيالات، سندات لأمر،... الخ)، وذلك حتى يتسنى للمؤسسة في حالة احتياجها لسيولة نقدية أن تلجأ إلى خصم هذه الأوراق عوض انتظار آجال التسديد، وبالتالي آجال التحصيل الطويلة.
- التخفيف من إجراءات التحويلات التي تتم بين خزانة الولاية وأخرى، وذلك بتبني الدفع بواسطة شيكات الخزانة (Chèque trésor)

ج- وظيفة التسويق:

- الاهتمام بالجانب التسويقي، بحيث يتوجب على المؤسسة أن تعرّف بمنتجاتها عن طريق القيام بحملات دعائية واسعة من جهة، وتكييف منتجاتها وفق احتياجات الزبائن من جهة أخرى، إن هذه الوظيفة أصبحت الآن أكثر من ضرورة بالنسبة لحياة المؤسسة وبقائها، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

- الاختفاء التدريجي لندرة.
- الاختفاء التدريجي للاحتكار.
- منافسة المنتجات الأجنبية وخاصة في السنوات القادمة مع دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية، وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تقلص الطلب نظرا لتحرير الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

د- المعدات:

- قيام المؤسسة باستثمارات جديدة فيما يخص معدات وأدوات التجهيز، حتى يتسنى لها مواجهة احتياجاتها لمعدات الإنتاج، علما أن هذه الأخيرة تعاني من القدم، وتجديدها ولو تدريجيا أصبح ضروري، الشيء الذي سوف يسمح للمؤسسة بتعزيز قدراتها الإنتاجية.

هـ- وظيفة التموين:

- على المؤسسة أن تتحكم في تسيير مخزونها، وأن تتم عملية الشراء للمواد الأولية وفق احتياجات دورة الاستغلال، والمبينة على أساس الطلبيات، وأن يراعي في عملية التمويل مفهوم رأس المال العامل والاحتياج للرأس المال العامل.

و- على المستوى التنظيمي:

- خلق مصلحة جديدة تعنى بالسير الحسن ومراقبة ومتابعة خزانة المؤسسة، وتسعى مصلحة الخزانة (Service de trésorerie).

الختاتمة

▪ إنشاء مكتب للدراسات بحيث يجمع فنيين واقتصاديين يعنى بالتقييم الدقيق للمشروعات، وذلك من خلال دراسات الجدوى، فضلا عن دراسة السوق من أجل معرفة المنتجات الاستراتيجية والمنتجات الأقل أهمية.

مادامت المؤسسة قد دخلت في مجال بيع مواد البناء نقتراح على مسؤولي المؤسسات القيام بإنشاء مصنع لصناعة الأجر (Briqueterie)، علما بأن الطلب على هذه المادة في الجهة يعرف تزايد مستمر خاصة مع توسع حركة البناء، إضافة إلى أن منطقة ورقلة وحاسي مسعود لا يوجد بها مثل هذه المصانع، وإنما التزود بهذه المادة يتم من مدينة تڤرت.